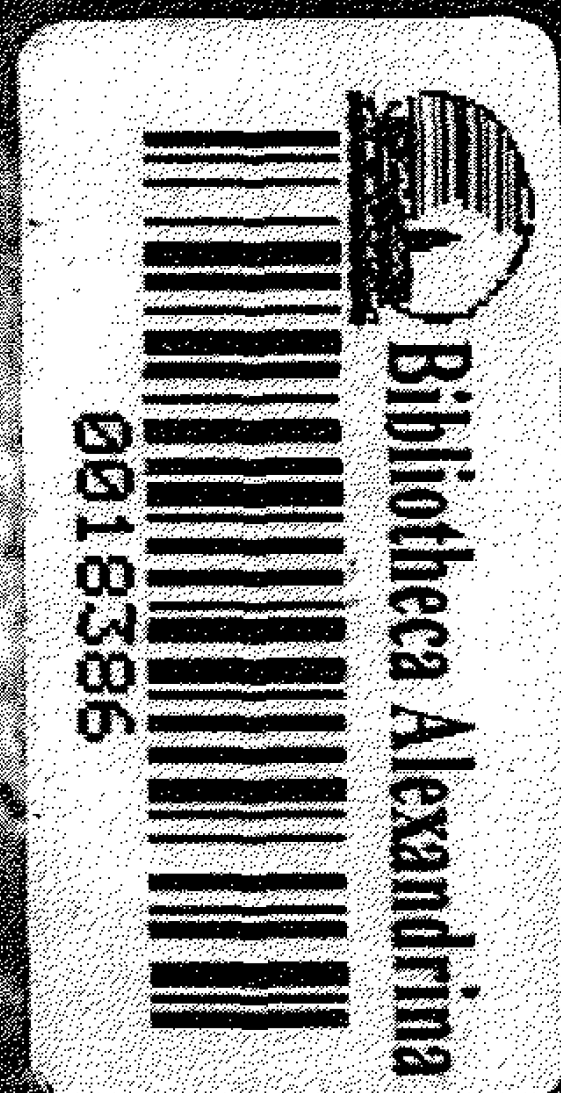
د. سعد حقّي توفيق

النظام الدولي الجديد

دراسة في مستقبل العلاقات الدوليّة
بعد انتهاء الحرب الباردة



الأهلية

النظام الدولي الجديد

النظام الدولي الجديد

دراسة في مستقبل العلاقات الدولية

بعد انتهاء الحرب الباردة

الدكتور

سعد حقي توفيق

أستاذ العلاقات الدولية بكلية العلوم السياسية

بجامعة بغداد

الأهلية

للنشر والتوزيع



الأهليـــة للنشـــر والتـــوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية - عمـان / وسط البلد
خلف مطعم القدس ؛ ص . ب ٧٧٧٢
هـاتف ٤٦٣٨٦٨٨ - فاكـس ٤٦٥٧٤٤٥

منشورات الأهلية لعـام ١٩٩٩
سعد حقي توفيق / النظام الدولي الجديد
الطبعة الاولى

تصميم الغـلاف ®
التنضيـد : **مؤسسة ياقوت للخدمات المطبعية**

طبـــع في لبنـــان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل في فلك يسبحون ﴾

(صدق الله العظيم)

سورة يس ـ الآية ٤٠

الفهـــرس

المقدمة

يثير قيام النظام الدولي الجديد اهتماما متزايدا لدى الاوساط السياسية والاكاديمية في العالم ومنه الوطن العربي في متابعة تطوراته والافكار التي جاء بها . ولقد انشغلت هذه الاوساط بدراسة ابعاده وانعكاساته على مختلف الصعد سواء كانت الداخلية منها او الاقليمية والدولية او السياسية والاقتصادية والعسكرية .

ان اهمية هذه الدراسة تنبع من اعتبارات عديدة حيث يثور جدل بين المعنيين في الشؤون الدولية بشأن كينونة النظام الدولي الجديد . فلا زالت بعض الاراء تنكر قيامه معبرة عنه بوضع دولي جديد ليس الا . في حين اخذت اراء اخرى تعمد الى تنظير مفرداته وافكاره . واذا كان لنا ان نعطي بعض الحق لاصحاب الرأي الاول في تسويغ نكران قيامه لانهم لا يميزون بين كينونة النظام من جهة وبين قيم النظام من جهة ثانية . اذ ان انكارهم لقيم النظام كان سبب انكارهم كينونه النظام . وإذا كانوا هم على حق في انكارهم لقيم النظام فليس هم على حق لانكارهم كينونته لان ما يجري من تطورات وتحولات جوهرية على صعيد العلاقات الدولية يؤشر لقيام نظام دولي جديد . ومن هذه التطورات نشير الى : انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه وانحسار الشيوعية في العالم وتراجع تأثير العوامل الايديولوجية لصالح العوامل الاقتصادية والتكنولوجية في السياسة الدولية وما نجم عن ذلك من احلال مفردات وقيم وانماط سلوكية جديدة في السياسة الدولية .

ان كينونة النظام الدولي الجديد تنبع من فرضية بسيطة هي ان التغيير في النظام الدولي يتم من خلال انسحاب احد او بعض اطرافه الرئيسة نتيجة

انهيـار النظام الدولي سلمـاً او حـرباً مما يمهـد الى بروز اطراف رئيسـة جـديدة تعكس مفردات وقيم وانماط سلوكية جديدة . اذ ان انهيار الاتحاد السوفياتي ، احد الطرفين الرئيسين المتصارعين ، قد ترك الباب مفتوحا لتربع الولايات المتحـدة ، الطرف الرئيس الثاني ، على قمـة الهرم العالمي ومنحـها الفرصة لتدويل قيمـها وايديولوجيتها وانماط سلوكها في الساحة الدولية ، ومن ثم اصبحت بعض المفاهيم مثل الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان واقتصاد السوق مفاهيما ذات ابعاد عالمية تمثل مفردات النظام الدولي . بل اصبح تبنيها يمثل معايير للتعامل يتم بموجبها الحكم على سياسات وسلوك الدول .

ان هذه الدراسة تنطلق من الفرضية التالية : بما ان التغيير صفة ملازمة للنظم الدولية وهي في حركة وتطور مستمرين ، فان النظام الدولي الحالي هو في حالة تطور وانتقال ايضا . وعليه فان الامر يتطلب تسليط الضوء على حركة انتقاله من الثنائية القطبية الى التعددية القطبية عبر التركيز على القطبية الاحادية وباشكالها المختلفة والتي هي حجر الزاوية في هذه الدراسة .

لذا فان دراستنا تندرج باعتبارها واحدة من تلك الدراسات التي تهتم بالتطورات الجارية في العلاقات الدولية . ومثلما تهتم المؤسسات الاكاديمية والاوساط السياسية في العالم بمسألة النظام الدولي الجديد ، فاننا في الوطن العربي نهتم به ايضا وبدرجة كبيرة . وما هذه الدراسة الا حلقة مكملة لما قام به اشقاؤنا العرب من دراسات بشأنه . كما تندرج محاولتنا كذلك في تشجيع الدراسات المستقبلية التي هي مدار اهتمام الباحثين في حقل العلاقات الدولية . وسنلقي الضوء على تطور النظام الدولي الجديد ومفاهيمه ومفرداته الرئيسة وعلى دور القوى الكبرى التي تتبلور في الوقت الحاضر والسعي

لتقصي دورها في المستقبل تمهيدا لدراسة الاشكال المحتملة للنظام الدولي في المستقبل ، ناهيك عن دراسة قدرات القوى الكبرى المرشحة للظهور ومعرفة امكاناتها في التأثير على بعضها البعض ولا يمكن أن تهمل هذه الدراسة معرفة انعكاسات النظام الدولي الجديد على العالم الثالث . وعليه ارتأينا تقسيم دراستنا الى الفصول التالية :

الفصل الأول : ممهدات النظام الدولي الجديد

الفصل الثاني : إشكالية فهم النظام الدولي الجديد

الفصل الثالث : الأدوار المحتملة للفواعل الرئيسية في النظام الدولي الجديد

الفصل الرابع : انعكاسات النظام الدولي الجديد على العالم الثالث

الفصل الخامس : الأشكال المحتملة لمستقبل النظام الدولي

الفصل الأول

ممهدات النظام الدولي الجديد

ممهدات النظام الدولي الجديد

من أجل الوقوف بعمق على النظام الدولي الجديد لا بد لنا من الاحاطة بممهدات قيامه لانها تعد المدخل الرئيس لدراسته . كما وأنها تساعدنا على فهم كيفية تبلوره وتطوره . وان الانطلاق في دراسة الممهدات تبدأ من خلال القاء الضوء على خصائص نظام ثنائي القطبية الذي ساد العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي في اواخر عام ١٩٩١ ، والذي قام على الصراع والحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي .

وبدون شك فلقد لعب سباق التسلح وتفاقم الصراع بينهما دوراً لايستهان به ليس في استنزاف مواردهما والتهديد بخطر اندلاع حرب عالمية فحسب وانما بمساهمته في مجال نقل علاقاتهما من حالة الصراع الى حالة التعاون ايضا بما شكله من عامل ضغط عليهما .

لقد كان انهيار الاتحاد السوفيتي واندلاع ازمة وحرب الخليج تمثلان مداخل رئيسة لقيام النظام الدولي الجديد لان التحولات التي جرت في الاتحاد السوفيتي وأدت الى انهياره عززت اهداف ومركز الولايات المتحدة في العالم . وشكلت حرب الخليج ايضا مفتاحا للنظام الدولي الجديد بما تركته من نتائج في الساحة الدولية .

ان اهمية هذه الممهدات تكمن في مساهمتها في بلورة آفاق فكرية ومفردات جديدة اضافت جوانب جديدة الى ادب العلاقات الدولية ، علماً ان دراستنا هذه ستقتصر على الممهدات التي تعتبر ذات تأثير مباشر على قيام النظام الدولي الجديد .

أولاً : نظام توازن القوى ثنائي القطبية :

ويقصد به توزيع امكانات القوة في العالم على محورين او كتلتين رئيستين تتمحور حولهما بعض الدول [١] وهذا النظام ساد العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ، اذ انقسم العالم الى معسكرين ، معسكر الرأسمالية وتقوده الولايات المتحدة ومعسكر الاشتراكية ويقوده الاتحاد السوفيتي سابقاً . وتميز هذا النظام بسمتين :

أولاهما : الصراع العقائدي بين هذين المعسكرين غير القابل للتوفيق .

وثانيهما : قيام توازن القوى بينهما على أساس الردع النووي . وقد جندت القدرات العسكرية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والاعلامية لخدمة الاغراض العقائدية بشكل ليس له مثيل في التاريخ المعاصر .

خصائص نظام توازن القوى ثنائي القطبية :

أ) شكلت القدرات النووية للقوتين العظميين قيداً على استخدام سلاحهما النووي . فالسلاح النووي هو ليس لغرض الاستخدام وانما لغرض الردع . وأصبحت الحرب بالنيابة صمام أمان لاستحالة المواجهة المباشرة بينهما [٢] .

ب) انعدام المرونة أمام الدول المتمحورة حولهما في تغيير جهة التمحور ، لان طبيعة الصراع بين القوتين العظميين قائم على اختلاف ايديولوجيتهما[٣] . فلم يكن بمقدور دول حلف وارسو الانسحاب من الحلف اذ كانت النزعات التحررية عند شعوب اوروبا الشرقية تقابل بالقمع من قبل الاتحاد السوفيتي كما جرى في هنغاريا عام ١٩٥٦ وجيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ .

ج) لم يكن التوازن يعني التساوي في القدرات ، لأن القدرات لا تقاس بشكلها المطلق وانما بشكلها النسبي . أضف الى ذلك ان معيار القوة في العصر النووي يقاس بقدرة كل طرف على تدمير خصمه تدميرا مؤكدا وشاملا . ولهذا سعت الدولتان العظميان الى تجنب الحرب وبرز فن ادارة الازمة كأحد نتائج الحرب الباردة .

د) مرّت العلاقات الدولية في ظل ثنائي القطبية بمرحلتين :

الاولى : مرحلة التوتر والحرب الباردة القائمة على الصراع غير القابل للتوفيق ويسمى بنظام القطبية الصلب وكانت حالة العلاقات بينهما تعبيراً عن المباراة الصفرية .

الثانية : مرحلة الوفاق التي بدأت منذ مطلع السبعينات والتي أشرت ببوادر انفراج وتقارب بين العملاقين تمثلت في حل المشكلات الاوروبية والتوجه نحو سياسات ضبط التسلح وهي حالة تعبر عن المباريات غير الصفرية .

هـ) تضمنت القطبية الثنائية خلال الوفاق الدولي اتفاقا ضمنيا بين الدولتين العظميين على توزيع مناطق النفوذ التي يحظر فيها على كل منهما التدخل في منطقة نفوذ الاخرى فقد تركت الولايات المتحدة دول حلف وارسو تتدخل في هنغاريا وجيكوسلوفاكيا دون ان يؤدي هذا التدخل الى ردود فعل عسكرية . وبالرغم من عدم قيام الولايات المتحدة من منع قيام نظام موال للاتحاد السوفيتي في كوبا عام ١٩٥٩ الا انها تصدت بنجاح لمحاولات وضع صواريخ سوفيتية في كوبا عام ١٩٦٢ . وكذلك لم يستطع الاتحاد السوفيتي ان يمنع تدخل القوات الامريكية في مناطق عديدة من العالم (٤) .

و) ان عدم قيام حرب نووية بين العملاقين لم يكن يعني قيام حالة من الاستقرار في العلاقات الدولية ، اذ انها كانت تمثل حالة من الاستقرار الحرج بسبب تزايد سباق التسلح في الميادين كافة وعلى رأسها سباق التسلح النووي والتي تحمل في طياتها اندلاع حرب نووية شاملة ومدمرة(٥) . فالحرب الباردة كانت تمثل حالة وسيطة بين سلام حقيقي وحرب حقيقية . وهي لا يمكن وصفها بحالة سلام لان العلاقات بين العملاقين كانت قائمة على العداء فضلاً عن استمرار حالة التوتر والخوف والشك بينهما (٦) .

ز) حيال هذا الصراع غير القابل للتوفيق تبنت أعداد كبيرة من الدول النامية سياسة عدم الانحياز والابتعاد عن الحرب الباردة . وبقدر ما سعت الى تخفيف حدة التوتر الدولي وتلطيف اجواء العلاقات الدولية فانها حصلت على هامش كبير من الحركة ولم يعد ممكناً عندئذ الحديث عن نظام قطبية ثنائية صلبة (٧) .

ثانيـاً : مخاطر سباق التسلح في ظل ثنائية القطبية :

منذ وصول الرئيس الامريكي ريغان الى السلطة دخل سباق التسلح الامريكي ـ السوفيتي في مرحلة حاسمة . فقد تميزت مواقف ريغان بالتزمت ومناصبة العداء للشيوعية والاتحاد السوفيتي ودعا الى زيادة الانفاق الدفاعي الامريكي الى اكثر من (٥٪) سنويا وهي النسبة التي حددها كارتر . وكان ريغان يرى بأن الولايات المتحدة اصبحت تأتي في المرتبة الثانية عسكريا بالمقارنة مع الاتحاد السوفيتي وانه من الضروري ان تعود امريكا الى التسلح بكثافة من اجل ردع السوفيت ، وحتى انه دعا اثناء حملته الانتخابية الى

الغاء معاهدة سالت (٢) للحد من الاسلحة وعدم الالتزام ببنودها والعمل على تحقيق التفوق على السوفيت . وشدد على ضرورة تقوية القدرات العسكرية الامريكية واعادة الثقة الى الدور القيادي الامريكي في التحالف الغربي واتخاذ مواقف حازمة في مواجهة التوسع السوفيتي . وان الاقتصاد الامريكي بالنسبة له ، هو اكثر تحملا لاعباء مثل هذا السباق من الاقتصاد السوفيتي وان سباقا للتسلح سيستنزف موارد السوفيت دون ان يؤدي الى امكانية لحاقهم بالولايات المتحدة والتي تتمتع بطاقات اقتصادية كامنة اعظم من الطاقات السوفيتية بالاضافة الى هامش واسع من التفوق التكنولوجي والعلمي . ومما زاد في الامر سوءا هو اصرار ريغان على مبدأ الربط (Linkage) في سياسة امريكا الخارجية ، اي الربط بين مباحثات ضبط التسلح وحسن التصرف السوفيتي مما اسهم في تعقيد المشاكل الدولية فضلا عن انه يضر بمصالح حلفاء امريكا الاوروبيين(٩) .

وانطلقت الاستراتيجية العسكرية الامريكية في عهد ريغان من اسس جديدة . فالحرب مع الاتحاد السوفيتي لن تكون محددة في اقليم او في منطقة ، بل انها لن تكون على الارجح حربا كونية شاملة ، الامر الذي يستدعي نشر واستخدام القوات العسكرية الامريكية في العديد من مسارح القتال المحتملة في وقت واحد وستكون حربا طويلة ومتشعبة . وتؤكد هذه الاستراتيجية على التزام ادارة ريغان ببذل الجهود اللازمة للمحافظة على القدرات الهجومية النووية الاستراتيجية الامريكية وابقائها متعادلة على الاقل مع نظيراتها السوفيتية وان تتمكن القوات الامريكية وانظمة قيادتها وادارتها من تحمل هجوم سوفيتي استباقي ، ومن ثم الرد على مثل الهجوم بشكل مخطط بالتدريج يتضمن قدرتها على اختراق الدفاعات المعادية وتدمير اهدافها

بشكل يكفي لتحقيق الاغراض الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة (١٠) .

ومن الناحية السياسية شعرت الولايات المتحدة بأن الاتحاد السوفيتي اصبح في موقع الهجوم وانها تحولت الى موقع الدفاع . اذ تخلى الاتحاد السوفيتي عن دعم الانظمة القومية غير الشيوعية في العالم . فالانظمة القومية اصبحت بنظره شركاء لا يعتمد عليهم وانه يجب دعم الانظمة الماركسية ـ اللينينية المدافعة عن المصالح السوفيتية في العالم . فبين اعوام ١٩٧٥-١٩٧٩ قبضت سبعة احزاب شيوعية موالية للسوفيت على السلطة او استولت على اقاليم في اسيا وافريقيا (١١) .

فضلا عن ذلك ، اعتقد السوفيت بانهم توصلوا في السبعينات الى توازن سياسي وعسكري مع الولايات المتحدة واخذوا يشعرون بأن من حقهم القيام بمثل هذه الاساليب وانهم كانوا قادرين ماديا على التصرف في السياسة الدولية نتيجة للشلل الذي حدث في امريكا في الاعوام التي اعقبت ووتر غيت وعقدة فيتنام ورد الفعل السلبي نسبيا الذي واجهته ادارة كارتر ازاء التوجهات السوفيتية المبكرة . ومما دفع السوفيت الى ذلك هو ان العالم الثالث اصبح يمثل لهم فرصة يمكن استغلالها بتكلفة ومخاطرة قليلة (١٢) . لذا اتبع السوفيت استراتيجية عالمية تهدف الى الحفاظ على مصالح بلادهم وتعزيزها ، ونتيجة لذلك حقق السوفيت تقدما عبر ثلاثة محاور رئيسة : في جنوب شرقي اسيا عبر فيتنام ، في جنوب غربي اسيا عبر افغانستان وفي القرن الافريقي مكونين بذلك فكي كماشة حول الخليج العربي (١٣) .

ونتيجة لذلك وظف الاتحاد السوفيتي موارد ضخمة ومتزايدة من اجل تعزيز قواته المسلحة وكان ذلك دافعا لقيام الولايات المتحدة بزيادة تخصيصاتها الدفاعية . وبدون شك دفع العملاقين ثمنا باهظا لسباق التسلح . فالولايات

المتحدة انفقت ما يقارب (٢,٤) تريليون دولار خلال فترة رئاستي ريغان ١٩٨١-١٩٨٩ . واذا كانت الولايات المتحدة تخصص نسبة (٦٪) من مجمل ناتجها القومي لاغراض الدفاع ، فان السوفيت كانوا يخصصون نسبة (١٦٪) سنويا . كما ان معدل النمو في الاتحاد السوفيتي اخذ بالتراجع من (٦٪) سنويا الى (٤٪) في السبعينات الى (٢٪) في الثمانينات ليصبح صفرا عند نهايتها . مما كان له انعكاسات على الحياة الاقتصادية والاجتماعية . وحينما وصل غورباتشوف الى السلطة فانه قد سلم بانه من الصعب جدا ايجاد تمويل للاستثمارات المطلوبة لتوسيع الانتاجية وجعل الدولة السوفيتية منافسا قويا في السوق العالمية في القرن الحادي والعشرون بدون تخفيض المستوى غير الطبيعي لارتفاع نفقات الدفاع . واصبح دعاة الاصلاح مقتنعين بانه لا يمكن الدخول في القرن المقبل كقوة كبرى دون تخفيض نفقات الدفاع التي يجب ان تتناسب مع الناتج القومي . ان مثل هذه التطورات تطلبت تغييرات اساسية في السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي (١٤) .

ومن جهة اخرى ، فان ما قدمته الولايات المتحدة من اسبقيات كان هدفها مواجهة الاتحاد السوفيتي انعكس سلبا على اوضاعها سواء المجالات الاقتصادية والاجتماعية أو في ميدان السياسة الخارجية فقد واجهت مستويات عالية غير مقبولة للبطالة بالتحديد بين السود والمراهقين وانتشار الجرائم واستخدام المخدرات . وفشل في ايجاد صيغة لحل مشاكل القرار وتشوه حاد في نماذج نمو الاحياء والاقاليم وسياسات اقتصادية غير مقبولة تجاه الدول الاخرى (١٥) .

والى جانب التكاليف الاقتصادية والاجتماعية حملت الحرب الباردة

خطر دمار من خلال اندلاع الحرب النووية . وفي خلال خمسين عاما حدثت تطورات مذهلة في تطور الاسلحة الذرية . اذ امتلك العالم (٥٠) ألف رأس نووي ، وعلى الرغم من عدم استخدامها في حرب عالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الا انه من الملفت للانتباه ان تطور التقنية النووية اخذ يزداد بشكل كبير وسريع . ويمكن ان نؤشر هذا التطور في المجالات التالية [١٦] :

١ - تطوير تقنية التوجيه والتهديف .

٢ - تحصين صوامع الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات .

٣ - زيادة القدرات على اختراق دفاعات الخصم .

٤ - زيادة قدرات المناورة للرؤوس الحربية .

٥ - تطوير بدائل متعددة الانماط للانظمة الاستراتيجية الامريكية .

٦ - تطوير انواع جديدة من الصواريخ الجوالة .

٧ - دخول العملاقين في سباق التسلح الفضائي .

وعلى الرغم من دخول العملاقين في مفاوضات ضبط التسلح الا ان جملة مشاكل اعترضت التوصل الى اتفاقات تحقق ضمان امنهما القومي . فمحاولات السوفيت تطوير انظمة استراتيجية جديدة ومساعيهم لمنح ٣٠٪ من صواريخهم العابرة للقارات التي تنطلق من البر قدرات حركية من اجل الحد من اصابتها بضربة انتقامية كانت سببا لتأخير التوقيع على معاهدات ستارت . ومما دفع الى الاستمرار في سباق التسلح هو رغبة كل طرف من الاطراف في الاحتفاظ ببعض الانواع من الاسلحة على الرغم من ادراكه بأن مهمة ضبط التسلح هي تحقيق الاستقرار وان الاستراتيجية في العصر النووي يجب ان تقوم على اساس ترتيب الترسانات النووية بشكل يمنع القادة من استخدام اسلحتهم اثناء الازمات [١٧] .

ومع ذلك فان الصراع بين الدولتين العظميين لم يكن صراعا بين طرفين متساويين حيث ان هناك اختلافا كبيرا في قدرات وامكانات الطرفين . وان جميع المؤشرات كانت تظهر بأن للغرب تفوقا على الشرق في جميع المجالات (١٧) . ففي ميدان التقنية الالكترونية يتفوق الغرب على الشرق بمعدل (١٠-١٥) عاماً (١٨) .

ثالثاً : انتشار بؤر التوتر في العالم :

بالرغم من ان نظام توازن القوى ثنائي القطبية قد ابعد شبح الحرب النووية عن العالم الا ان الاستقرار الذي نجم عن ذلك لم يكن واقع الامر الا استقرارا حرجا ومشوبا بقلق اندلاع حرب نووية في اي وقت بسبب حالة الصراع التي سادت بين المعسكرين الشرقي والغربي . وكان صراعا محوريا وارتكازيا في هذا العصر بسبب انتشار الازمات الدولية والاقليمية ، كما كان على درجة عالية من الشمول وبين اقوى دولتين في العالم تتمتعان بثقل اقتصادي وجغرافي وسياسي ونووي وهو صراع عسكري من اجل الحصول على المنزلة الاولى في العالم عسكريا واقتصاديا (١٩) .

وبسبب طبيعة العلاقات الصراعية بينهما وشمولها واختلاف تصوراتهما حول الرؤية الى العالم فقد ارتبطت الصراعات الاقليمية بالقطبين المتصارعين . وهذا يعني ان الصراعات الاقليمية وعلى ضوء المكانة التي تشغلها ضمن الاهتمامات الاستراتيجية لقطبي النفوذ تحمل معها عناصر الازمة الدولية ومقوماتها التي تفرض بكل ضغوطها ومؤثراتها اتباع انماط سلوكية تهدف الى احتوائها تجنباً لاحتمالات المواجهة النووية (٢٠) . ان احد جوانب اختلاف وجهتي النظر الامريكية والسوفيتية يعود الى اختلاف منظوري كل منهما

لمشكلة الصراعات في العالم الثالث والمكانة التي تحتلها في دائرة اهتماماتها والانماط السلوكية الواجب اتباعها حيالها (٢١) .

ولهذا نلاحظ انتشار نفوذهما الى خارج اراضيهما . فالتواجد السوفيتي تجاوز بلدان شرق اوروبا واتجه نحو مناطق العالم الثالث بسبب ظهور انظمة سياسية موالية له وفي مناطق محاذية لانتشار النفوذ الامريكي . ومع كثرة الازمات لم تتمكن الدولتان العظميان من العمل على اخمادها . فضلا عن ان حالة الوفاق الدولي لم تكن بأكثر من تجميد للاوضاع القائمة . وبقيت بؤر التوتر تشكل تهديدا للامن والسلام في العالم ، بؤر تغذيها الاحقاد والمصالح ، ولم يكن هناك مجال لوضع حد لها بسبب الرغبة في التصعيد احيانا لدى احداهما لممارسة الضغط على القطب الاخر . فالتدخل السوفيتي في افغانستان شكل طوقا للنفوذ التقليدي الامريكي في الباكستان وتقرباً لتواجدها في منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط ، وكان نتيجة العمل العسكري السوفيتي قد دفع الانتشار الامريكي اكثر فاكثر الى الامام في الشرق الاوسط اذ لجأت الولايات المتحدة الى تشكيل قوة الانتشار السريع والى دعم نفوذها في كل من تركيا والباكستان والخليج العربي . وفي المحيط الهندي ازداد الصراع من اجل الحصول على المزيد من النفوذ ، وعمل السوفيت على تجاوز الفشل الذي اصابهم في كل من اندونيسيا ومصر في السبعينات وتعويضه في منطقة القرن الافريقي .

فأصبح للسوفيت نقاط ارتكاز كثيرة في هذه المنطقة مثل انغولا والكونغو برازافيل وغينيا بيساو وموزمبيق واثيوبيا فضلا عن اليمن الجنوبي في الجهة المقابلة . وفي امريكا اللاتينية واصل السوفيت مساعيهم في مد النفوذ ودعم النظام في نيكاراغوا وجبهة السانديستا في السلفادور . وفي المقابل تبنت

الاستراتيجية الامريكية لسياسة التصدي لهم في كافة الساحات وعلى المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية بما فيها الاستعداد لمجابهة حرب تقليدية قد تكون طويلة الامد أطلق عليها استراتيجية التصدي الشامل وتعزيز القدرة الذرية الامريكية . وتشكل مرحلة الرئيس ريغان تجسيدا لهذه الاستراتيجية (٢٢) .

ان اللااستقرار في ظل نظام ثنائي القطبية يرجع الى غياب التوازن بين المدخلات الاضطرابية ومنظمات الحركة مما ادى الى افتقار ضمان حركة النظام وعدم قدرته على تحقيق الاستقرار . فالتناقضات الايديولوجية وتباين ادراك صناع القرار للكيفية التي يتم فيها تحقيق المصالح القومية وكذلك الشعور المتزايد لديهم بغياب مستويات مطمئنة للامن لعبت دورا مركزيا في قيام حالة اللااستقرار في النظام (٢٣) .

رابعاً : انهيار المعسكر الاشتراكي :

ان ابرز حدث عصف بالسياسة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية هو انهيار المعسكر الاشتراكي ، الكتلة المنافسة للمعسكر الغربي . وبانهياره دخلت العلاقات الدولية حقبة جديدة . ان الصلة بين تفكك الاتحاد السوفيتي وانهياره وبين قيام النظام الدولي الجديد وثيقة . فمعالم الانهيار في الاتحاد السوفيتي لها جذور ترجع الى السبعينات . اذ فقدت معدلات النمو زخمها واخذ الاقتصاد السوفيتي يضمر . ومع حلول عام ١٩٨٥ كانت نسبة الاتحاد السوفيتي من الدخل العالمي قد تراجعت الى (١٤,٧٪) في حين زادت النسبة الامريكية الى (٢٨,٥٪) . والأسوأ من ذلك هو ان الاتحاد السوفيتي لم يعد مع حلول اواخر عقد الثمانينات ، يحتل المرتبة الثانية المضمونة في الهرم الاقتصادي العالمي (٢٤) . ومنذ السبعينات بات هبوط معدل النمو منتظماً

من خطة خمسية الى خطة خمسية اخرى وحصل هبوط في الانتاج لمعادن مهمة مثل الفحم والفولاذ والادوات الآلية التي تقطع المعدن والسيارات والورق والاسمنت للفترة ١٩٧٩-١٩٨٢ . ونقص الانتاج من حيث الحجم المادي لـ ٤٠٪ من المنتجات الصناعية لنفس هذه الفترة وشمل التراجع ميدان الانتاج الزراعي ، اذ تحول الاتحاد السوفيتي الى دولة مستوردة للمنتجات الزراعية من بلدان رأسمالية مثل (الارجنتين ، كندا ، الولايات المتحدة ، فرنسا ، استراليا) . كما خضعت منتجات التصدير السوفيتية الرئيسة لا سيما الغاز والنفط والذهب لتموجات الاسعار (٢٥) .

وأخذت الفجوة التكنولوجية تتزايد في اتساعها عن الغرب وادرك السوفيت تخلفهم في هذا المضمار وان تحقيق المزيد من التقدم الاقتصادي يتطلب تجديدا علميا . ولم يكن الاقتصاد السوفيتي يتخلف في السباق التكنولوجي فقط وانما في ميدان الهدر ايضا . فبدون الحوافز الداخلية على المنافسة والعقلنة والترشيد لم يعد القطاع الصناعي شكلا من اشكال الصناعة القديمة فقط وانما اخذ يعاني من انعدام الكفاءة والبيروقراطية والاسراف في هدر الموارد ايضا . ان الاقتصادات التي هي على النمط السوفيتي تستخدم ضعف او ثلاثة امثال الطاقة لانتاج وحدة انتاجية بالمقارنة مع الاقتصادات المستندة الى السوق في اوروبا الغربية (٢٦) .

ان الهدر الاقتصادي الصناعي والتكنولوجي كان له تأثير سلبي عى القدرة السوفيتية على المشاركة في التجارة العالمية . فالاتحاد السوفيتي كان من ابرز مصدري السلع والمواد الخام بالدرجة الاولى مثل العديد من البلدان النامية ، ولكنه بقي عاجزا عن التنافس مع مصدري العالم الطليعيين للبضائع المصنعة . فحسب التقرير السنوي للجات تراجع الاتحاد السوفيتي عن المرتبة

الحادية عشرة ، عام ١٩٧٣ الى المرتبة الخامسة عشرة في عام ١٩٨٥ من حيث تصدير البضائع المصنعة بعد ان تجاوزته خلال تلك السنوات كل من تايوان وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ وسويسرا (٢٧) . ان التخلف التكنولوجي والنوعية المتدنية للعديد من المنتجات الصناعية ادى الى تدني قدرة المنتجات السوفيتية بما فيها الآلات على المنافسة في السوق العالمية . وعانى الاقتصاد السوفيتي من المردود الضعيف للتوظيفات الزائدة عن الحد في قسم كبير منها ، والتي تبقى غير مكتملة زمنا طويلا ومن التخطيط غير المتوازن والاكثر تفككا ، ومن الهدر المتزايد للطاقة والمواد الاولية (٢٨) .

وبعد اربعين عاما على انتهاء الحرب العالمية الثانية بقي الاتحاد السوفيتي يخضع لتقنين جزئي للمواد الغذائية ويعاني من نقص دائم ومستمر في السلع الاستهلاكية واخذ المجتمع السوفيتي يعاني من تدهور الرعاية الصحية . فقد ارتفع معدل وفيات الاطفال الى مستوى ضعفين ونصف مما هو في الولايات المتحدة مما أحل الاتحاد السوفيتي المرتبة الخمسين على السلم العالمي (٢٨) .

ان ابرز مشكلة عانى منها الاتحاد السوفيتي هي مشكلة البيروقراطية التي كانت تعد الآفة التي ساهمت في تآكل الماكنة الاقتصادية والادارية وهي تركة ستالين التي أورثها الى بريجينف . فالبيروقراطية الحكومية هي التي تضع المعايير وتحدد الاسعار بالنسبة لملايين السلع فيما كان المدراء يشرفون على الانتاج بدون اية حوافز تدفعهم لان يكونوا مجددين . فضلا عن ان العمال كانوا ينتجون بدون اي دافع يدعوهم لزيادة الانتاجية او لتحسين النوعية . اضف الى ذلك ان المدراء والعمال كانوا ذوي مصلحة مشتركة في تشويه التقارير المرفوعة الى الاعلى عن عملهم (٢٩) .

فضلاً عن ذلك ، عانى الاتحاد السوفيتي من مشكلة الفساد الاداري الذي طال اجهزة الحزب الشيوعي والقيادات الحكومية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي الا ان الخطر الاكبر تمثل في تهاون السلطات المركزية في الكثير من القضايا وانتشار الفساد من السلطة الى المجتمع . اي تعميم الفساد . كما زادت الجرائم ومما يلفت الانتباه هو ان الصحافة السوفيتية لم تكن تجرؤ على الحديث عنها (٣٠) .

وفي ميدان العلاقة بين السلطة المركزية وبين الجمهوريات يمكن ان نؤشر ضعف التوازن . اذ سعت روسيا لترويس الاجهزة المركزية للحزب . وقد بدا واضحا ان هناك حالة من التمييز القومي ضد القوميات غير الروسية . ووفقاً لاحصاءات سوفيتية رسمية يبلغ عدد نسخ الصحف اليومية باللغة الروسية ثلاثة اضعاف ونصف الضعف لعدد النسخ على صعيد الصحف اليومية الاخرى . وبدلا من ان تنخفض الفوارق في التطور بين الجمهوريات والمناطق البعيدة والاقسام الاكثر مركزية ازدادت على العكس . وحاولت موسكو السيطرة على المحيط الاسلامي في الاتحاد السوفيتي في الوقت الذي اخذ يشعر ابناء هذه الجمهوريات الاسلامية بقيم التقاليد الاجتماعية والسياسية وروح الاسلام الذي اخذ يتظافر مع قيام الثورة في ايران عام ١٩٧٩ والتي جاءت لتعزز روح عملية نزع الطابع السوفيتي في هذه الجمهوريات في اطار علاقة السلطة والعلاقات الاجتماعية . ففي كازاخستان ادرك ابناء هذه الجمهورية بأنه آن الاوان لنزع التأطير الروسي لجمهوريتهم وان الوقت قد حان لوضع حد لسياسة معاملة الجمهوريات من درجة ادنى (٣١) .

ان وصول غورباتشوف الى السلطة شكل ظهور واقع جديد في الاتحاد السوفيتي . ومع ذلك لم تتمكن عملية الاصلاح (البيروسترويكا) والعلنية

(الغلاسنوست) ان تقدم ، دفعة واحدة ، ردا استراتيجيا شاملا على مشكلات الاتحاد السوفيتي الملحة . لقد انطوت هذه الاصلاحات ، بالدرجة الاولى ، على استعراضات على الانتهاكات المستمرة المرتكبة من قبل جهاز الدولة البيروقراطي بما في ذلك جهاز البوليس والهدر وسوء الادارة في القطاع الاقتصادي . ان حملة العلنية بالرغم من تضمينها تقويما نقديا للماضي والتركيز على بعض الانتهاكات الصارخة التي تمت تحت الحقبة الستالينية الا انها لم تتضمن انقضاضا شاملا على التركة الموروثة عن تلك الفترة القاتمة لأن مثل هذا الانقضاض كان من الممكن ان ينطوي على نتائج مثيرة بالنسبة للنظام السوفيتي ككل . ان البرنامج الطموح الذي جاءت به البيروسترويكا قد ركز بالدرجة الاولى على ادارة اقتصاد الدولة ولكنه لم ينطوِ على ما اذا كان اي اصلاح حقيقي للاقتصاد السوفيتي ممكنا بدون ان يطال النظام السياسي السوفيتي وبدون فتح الابواب امام الحرية الفكرية والثقافية بصورة أعم (٣٢) .

لقد كان التشخيص السوفيتي للمشاكل الاقتصادية دقيقا في حين لم يكن العلاج بنفس هذه الدقة . فلم تمس اصلاحات غورباتشيف الاقتصادية نظام الزراعة المجمعة اكثر قطاعات الاقتصادي السوفيتي سوءا . فضلا عن ذلك اثارت الاصلاحات الاولية سلسلة من ردود الفعل مثل معارضة المدراء البيروقراطيين المعتادين على الغش في نظام يتسم بدرجة عالية من المركزية وسعيهم بشكل مكشوف الى احباط الاصلاحات (٣٣) .

لقد تصاعدت المطالب داخل الاتحاد السوفيتي لاجراء توزيع اكثر مساواة حقيقية للخدمات وعلى ازالة الامتيازات المترسخة القائمة على توفير امتيازات خاصة للنخبة الحزبية (٣٤) .

وأثارت مسألة اشاعة الديمقراطية باعتبارها اصلاحا سياسيا بروز ردود فعل

شـديدة داخل الاتحـاد السـوفيـتي ، اذ تم الغاء الرقابة السـياسـيـة على اجـهزة الاعلام والاداب بما فتح الباب نحو التعددية الايديولوجية . كما ان المزيد من التأكيد على الشرعية ادى وبشكل تلقائي الى تحديد السلطات التعسفية لجهاز المخابرات السوفيتي وظهرت العديد من الجماعات غير الرسمية المنظمة للدفاع عن قضايا خاصة والتي كان ظهورها بالذات يشكل تحديا للتقاليد الراسخة التي تقول بأن المبادرة الاجتماعية يجب ان تكون مستمدة من الحزب الشيوعي وخاضعة لسيطرته . واخذ الحزب يواجه تحديا من قبل اليسار الديمقراطي ومن اليمين القومي ايضا . ان المسألة التي طرحت انذاك هي ان عملية اشاعة الديمقراطية المحددة من الاعلى كانت تعني تقديم تنازلات لم تكن مقبولة من قبل ومثيرة للاشمئزاز بالنسبة لنخبة متحصنة بالافكار الماركسية ـ اللينينية (٣٥) .

لقد وجد غورباتشوف حينما وصل الى السلطة ان الخيار الضروري بل الوحيد الذي كان امامه هو اعادة النظر بسياسة بلاده الخارجية والقيام بالاصلاحات من الداخل . وبعد ان استمرت السياسة الاقتصادية السوفيتية طيلة سبعين عاما تخدم سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية اصبح العكس هو المطلوب ، فالسياسة الخارجية اخذت تخدم السياسة الاقتصادية . ووجد غورباتشوف بانه بدون التكنولوجيا ورأس المال والسوق الغربية لا يمكن ان يستفيق الاقتصاد السوفيتي ، وانه آن الاوان لوضع حد لتدفق المليارات من الدولارات لدعم انظمة سياسية في بعض بلدان العالم الثالث التي اصبحت حكوماتها شيوعية مثل انغولا وافغانستان ونيكاراغوا (٣٥) .

ان اهم احداث الثمانينات هي افول نجم الماركسية ـ اللينينية باعتبارها ظاهرة وقوة سياسية وايديولوجية ليس فقط في الاتحاد السوفيتي وانما في اوروبا

الشرقية ايضا . ومن بين الامور التي جلبت الانتباه قبول السوفيت للتحولات الديمقراطية السلمية التي حصلت في بولندا وهنغاريا وجيكوسلوفاكيا من خلال ترك الشيوعية بصورة سلمية لنظام الحكم بعد ان كانوا يرفضون مجرد التفكير بها سابقا . وكان من نتيجة ذلك الاعتراف بأن الماركسية ـ اللينينية قد وصلت الى نهايتها (٣٦) .

ان انتصار الديمقراطية في ارجاء عديدة من العالم خلال اواخر الثمانينات كانت لها ابعاد تاريخية حقيقية . اذ تم التعبير عنها بسقوط الماركسية ـ اللينينية وفي نفس الوقت سقوط انظمة دكتاتورية عديدة مع بروز التحولات في بلدان شرق اوروبا نحو الديمقراطية سلميا . ولكن علينا ان لا ننسى ان المدخل لكل هذه التحولات التي جرت في العالم جاء من داخل الاتحاد السوفيتي نفسه الذي لم يعد يبدو للعيان تلك الدولة الايديولوجية البوليسية . لقد توصل غورباتشيف الى قناعة مفادها بان الاصلاحات الاقتصادية لا يمكن تحقيقها ما لم يتم اقامة مجتمع مفتوح لان الضغوط الاجتماعية والسياسية هي سبب رئيسي يؤدي الى تحقيق التحولات الهامة المطلوب انجازها . وهذا ما دفعه الى الدعوة الى العلنية (غلاسنوست) . ولأول مرة في التاريخ السوفيتي اخذت القضايا الوطنية تناقش بصراحة في الصحافة والراديو والتلفزيون وفي اطار نقاشات عامة داخل الحزب الشيوعي وكذلك في القيادة والمكاتب الحكومية وفي المصانع والارياف . وتم السماح باجراء انتخابات حرة عام ١٩٨٨ والغيت المركزيةالديمقراطية في عام ١٩٨٩ . وحتى ذلك الوقت لم يكن الاتحاد السوفيتي ديمقراطيا بقدر ما كان يسير في الاتجاه الصحيح للديمقراطية .

وبنهاية عام ١٩٨٩ ، اخذ غورباتشيف يوجه مخاطر تفكك الدولة السوفيتية وذلك حينما صوتت برلمانات كل من ليتوانيا ولاتفيا نحو خيارات

جديدة استقلالية لصالح بلدانهم . ولم يتمكن غورباتشيف من استخدام القوة ضدها لانه كان يخشى من قيام احداث مشابهة في مناطق اخرى من الاتحاد السوفيتي ، فضلا عن ان استخدام القوة ينطوي على تشويه صورة الاتحاد السوفيتي ، السعي نحو التحولات الديمقراطية وكدولة محبة للسلام ، أمام العالم . وعندما دخلت كل من بولندا وهنغاريا وجيكوسلوفاكيا في طريق التحولات الديمقراطية ، اصبح التحدي الحقيقي امام غورباتشيف هو ما اذا كان الاتحاد السوفيتي ، الدولة الراعية للماركسية في العالم ، مستعدا للتخلي عنها . وفي ٧ شباط ١٩٩٠ تم تعديل الدستور السوفيتي ، اذ لم يعد الحزب الشيوعي هو القوة القائدة والموجهة للمجتمع وهذا يعني الحكم عليه بالموت (٣٧) .

خامساً : حرب الخليج :

لم تكن حرب الخليج سببا لقيام النظام الدولي الجديد ، اذ ان جذوره ترجع الى منتصف الثمانينات حينما شهد الاتحاد السوفيتي تحولات هامة تمثلت في تبني برنامج غورباتشيف الاصلاحي والذي دعم من قبل المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي الذي انعقد في عام ١٩٨٦ . حيث اضفت التحولات الجديدة في السياسة الخارجية السوفيتية بعدا عميقا على الوفاق الامريكي - السوفيتي وتم الاتفاق على حل المشكلات الاقليمية والعالمية ومعالجتها وفق منظور مشترك . ان قيمة حرب الخليج اذن كانت من ضمن النتائج التي تمخضت عنها والتي اصبحت لها اثار هامة في التحولات التي جرت في النظام الدولي (٣٨) .

لقد كانت حرب الخليج اختبارا لمصداقية السياسة الخارجية الامريكية في عهد دولي جديد اتسمت علاقاتها مع خصمها الاتحاد السوفيتي ،

بالتعاون . فتم تجاوز الكثير من الصعاب واتخذت قرارات لم يكن من السهل اتخاذها في الماضي . فكانت الازمة فرصة للولايات المتحدة لاتخاذ قرار الحرب بغياب معارضة القوى الكبرى الاخرى لاسلوب معالجتها للازمة واتخاذها لقرار المبادأة بما فيه قرار استخدام القوة الذي لم ينقضه احد في مجلس الامن . وخلال تلك الفترة كان الاتحاد السوفيتي شريكا اساسيا للولايات المتحدة في اتخاذ القرارات التي صدرت عن مجلس الامن بصدد الازمة . فالسوفيت انفسهم قد غادروا افغانستان قبل اكثر من عام على اندلاعها بعد خوضهم حربا ضروسا استمرت ما يقارب عشرة اعوام . وهم انفسهم ساهموا في تلبية مطلب دولي للانخراط في الاجماع الذي ساد اعضاء مجلس الامن خلالها . وكان على الاتحاد السوفيتي ان يختار بين الوقوف الى جانب العراق او الاحتفاظ بعلاقاته الجديدة مع الغرب والتي كان يسعى لترسيخها بجدية . صحيح ان السوفيت قد التزموا الحل السياسي منذ بداية الازمة ورفضوا الحل العسكري لها مع الميل الى الحلول الوسطى ولكنه كان يميل الى العمل الجماعي من خلال الامم المتحدة وليس من خارجها مما اضطره لاتخاذ موقف يتفق مع السياسة الامريكية ويستجيب لاحتياجاتها في المنطقة موقف اصبحت له انعكاسات على السياسة الروسية فيما بعد [٣٩] .

ان سياسة الاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقاً ترجع جذورها ايضا الى الجهود الدبلوماسية لانهاء الحرب العراقية ـ الايرانية والتي تجسدت في القرار (٥٩٨) الصادر عن مجلس الامن عام ١٩٨٧ . وكانت هذه المرة الاولى التي يعبر فيها مجلس الامن عن اجماعه من اجل حل شامل لحرب اقليمية . اذ اصبح الاتحاد السوفيتي مقتنعا بانه لا يوجد امن حقيقي ما لم يكن هناك أمن شامل يتساوى فيه الجميع ويجب ان يتحقق من خلال

الوسائل الدبلوماسية لا بالوسائل العسكرية وهو لا يتم بجهد فردي وانما بالتعاون مع الدول الاخرى . لذا سعى السوفيت ، وطبقا لفكرهم الجديد ، الى اعادة تقديرهم لمتطلبات امنهم القومي وفق هذه الصورة (٤٠) .

لقد تزامنت حرب الخليج مع خطى الاتحاد السوفيتي نحو الانهيار وساهم كلاهما في حصول نتائج لصالح الغرب ، وبالتالي لصالح اقامة نظام دولي جديد . فانهيار الشيوعية ادى الى توحيد المعسكر الغربي لاول مرة في مواجهة العالم اجمع وتزايدت قدرته على التدخل وبرزت محاور جديدة للمنافسة في اطار العالم الصناعي المتقدم (٥٠) . وأدت حرب الخليج ايضا الى تعزيز التفاهم بين دول العالم ازاء العالم الثالث وكانت محطة لاحتواء دول الجنوب وكنتيجة من نتائج الحرب ، تمكنت الولايات المتحدة من السيطرة على نفط الخليج العربي . وبقدر ما يمنحها ذلك قدرة اكبر على ضبط العالم والهيمنة عليه ، فانه يعطيها ايضا امكانية اكبر على مواجهة البلدان الصناعية وقدرة اكبر للتحكم في الساحة الدولية وامكانية اكبر لاحتواء العالم الثالث وتحييده وبقائها متفوقة على اوروبا وتسخير الامم المتحدة لتحقيق اهدافها (٥١) .

لقد حسمت حرب الخليج قضية الافول الامريكي في العالم ، واثبتت ان الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة التي تمتلك كفاءة عالية وتستطيع ان تدافع عن مصالحها وان تأخذ بزمام المبادرة الدبلوماسية والعسكرية في مواجهة اي تحول كبير يعرض النظام الدولي للخطر وتتصدى لاية قوة تحاول تعكير صفو العلاقات الدولية (٥٢) .

ان حسم الحرب بنتائج ترضي صانع القرار الامريكي منح الولايات المتحدة فرصة لتخفيض قواتها المسلحة من (٢,١٧) مليون الى (١,٦٥) مليون وما يواكبه من انخفاض في المعدات وعدد الوحدات والعمل على الغاء ست

فرق في الجيش واثنتين من حاملات الطائرات والعمل على تقليل النفقات الدفاعية من (٦٪) سنويا الى (٣ر٦٪) سنويا . كما خلصت حرب الخليج امريكا من عقدة فيتنام وربما يؤدي ذلك في المستقبل الى زوال التردد الذي ظل يلازم الكونغرس في كل مرة يطلب اليه الموافقة على استخدام القوة العسكرية . وعلى خلاف حرب كوريا فان حرب الخليج عبرت عن اداء الولايات المتحدة لدور التأثير والاقناع بالاضافة الى دور القوة (٥٣) ، فضلا عن انها شكلت انتصارا داخل الولايات المتحدة لانصار التدخل الخارجي على انصار العزلة (٥٤) .

وبعد الحرب سعى زعماء الدول الحليفة الى تجديد نشاط الامم المتحدة ، اذ استطاع مجلس الامن ان يلعب الدور البارز . واذا كان تصرف التحالف الدولي بتفويض من مجلس الامن فقد اصبح صعبا ان نتجاهل في المستقبل التزام مجلس الامن بحل قضايا ملحة اخرى (٥٥) .

لقد اعادت حرب الخليج الى الولايات المتحدة مكونات القوة العظمى لتنهي بذلك مرحلة قاسية في التاريخ الامريكي وحاولت ادارة بوش خلق نظام دولي جديد يضمن التقليل من مخاطر الصراعات الاقليمية في العالم (٥٦) . ان عصرا لا توجد فيه سوى قوة عظمى واحدة اصبح يقدم للولايات المتحدة فرصا فريدة لممارسة زعامتها المطلقة على العالم (٥٧) .

الفصل الثاني

إشكالية فهم
النظام الدولي الجديد

اشكالية فهم النظام الدولي الجديد

لم يكن الهدف من هذه الدراسة هو التثبت من وجود نظام دولي جديد ولا ينصب ايضا على دراسة فكرة النظام الدولي بإطاره المطلق والتي كانت ولا تزال مدار بحث المنظرين في العلاقات الدولية . فقد شخّصت دراسات عديدة مسألة قيام النظام الدولي الجديد في ظل المتغيرات الدولية الراهنة ، وكان ذلك مدعاة الى دراسة آثاره على سلوك الوحدات السياسية في العلاقات الدولية . فلم تعد الدول اليوم فاعلا رئيسا في المجتمع الدولي بل اصبح للمنظمات الدولية دور في ادارة العلاقات الدولية ، بل ان حقوق الفرد اخذت تكتسب تأييدا اكبر ومن ثم استتبع حمايتها من قبل المجموعة الدولية اثارة جدل فقهي حول دور المنظمات الدولية في حماية حقوق الانسان وشمل ذلك ايضا توسيع مفهوم السيادة .

ان هذه الافكار والمفاهيم اصبحت حافزا يدفعنا الى دراسة معنى النظام الدولي الجديد ، ومن ثم فان اطلاقنا تعبير اشكالية فهم النظام الدولي ينبع من الحاجة الى دراسة وجهات النظر المتباينة حول هذه الافكار والممارسات القيمية والسلوكية الجديدة . فالدول النامية رغم كونها سباقة الى المطالبة باقامة نظام دولي جديد فانها ما زالت تنظر بعين من الريبة لما يجري من تحولات وممارسات في السياسة الدولية . وترى بأن ذلك يعكس وجهة نظر واحدة وانها افكار ومفاهيم تتجاهل وجهة نظر العالم الثالث ، فيما تعتقد الولايات المتحدة وحلفاؤها في الغرب بأن ما يجري من تحولات قيمية وسلوكية في العلاقات الدولية اليوم انما هي تحولات نوعية وفريدة يمكن ان تنتهي بتحقيق السلم والاستقرار في العالم .

ولهذا ومن اجل تسليط الضوء على فهم النظام الدولي الجديد نجد لزاما علينا ان نهتم بدراسة مفاصله ومفرداته الرئيسة وبالشكل التالي :

أولاً : المنتظم أو المنظومة (النسق) والنظام الدولي :

لم يجر في أدب العلاقات الدولية في الوطن العربي تميزا واضحا بين كلمة System (المنتظم او المنظومة او النسق) وكلمة Order (النظام) مثلما حصل في اللغات اللاتينية .

واستخدم معظم الاساتذة العرب كلمة System للتعبير عن النظام(٥٨) . وعليه لم نصل الى تمييز دقيق بين التعبيرين في اللغة العربية ان لم نقل ان هناك تداخلا بينهما نتيجة للاستخدام المتبادل لهما للدلالة على نفس المعنى (٥٩) . وبدون شك ان كثرة الكتابات عن النظام الدولي الجديد في الوطن العربي ومحاولة العرب لمواكبة التطورات والمتغيرات الدولية الجديدة اصبح اليوم هاجسا يدفعنا للوقوف عند هذين التعبيرين .

ان تعبير System يطلق عليه المنتظم (٦٠) او المنظومة(٦١) احيانا والنسق احياناً اخرى (٦٢) . ويعني المنتظم «انماط التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية الارضية (الدول) التي تتواجد خلال وقت معين» وهو يعني ايضا «نسق من العلاقات تتميز بالوضوح والاستمرارية بين الوحدات (٦٣) او الاطراف المتعددة المكونة لبناء أو هيكل هذا النظام (٦٤) .

ومما يجدر الاشارة اليه بأن المنتظم لا يعني علاقة التفاعلات بين الدول فقط وانما التفاعلات التي تجرى بين مختلف الوحدات الاخرى ، وهذا ما يؤكده مارسيل ميرل ان المنتظم عبارة عن مجمل العلاقات بين عدد محدود من اللاعبين الذين يضمهم نمط بيئي معين ويخضعون لصيغة تنظيمية

مـلائمـة[٦٥] وبنفس المنحى يذهب الدكتور محمد طه بدوي حينما يعرف النظام بـ «مجموع الوحدات السياسية ذات العلاقات المنتظمة والقابلة للتشابك في حرب معينة» ويعرفه ايضا بـ «مجموع العلاقات التي تنعقد بين مجموعة معينة من وحدات سياسية في زمن معين بكم وانتظام كافيين لتطوير كيان كلي لتلك العلاقات» [٦٦] .

وهكذا فان دراسة المنتظم او المنظومة يساعد على كشف انماط التفاعل بين مختلف الوحدات السياسية في السياسة الدولية سواء أكانت دولا ام غيرها من وحدات المجتمع الدولي كالمنظمات الحكومية وغير الحكومية والشركات المتعددة الجنسية فضلاً عن التفاعلات التكاملية والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والتقدم التكنولوجي [٦٧] . كما ان تسليط الضوء على التفاعل في مستوى القمة بين الدول الكبرى يساعد على تحديد نوعية العلاقات الدولية في العالم ككل [٦٨] . فضلا عن ان المنتظم يؤكد اسبقية مستوى التحليل الكمي لظواهر العلاقات الدولية على مستوى التحليل الجزئي : اي تحليل سلوك كل دولة أو أمة على حدة والمنطق الاساسي لهذه الاسبقية هو ادراك الارتباط والتداخل القوي بين وحدات وظواهر العلاقات الدولية الى الدرجة التي تدفعها الى فهم كليات هذه الظواهر وبالذات الكلية العامة : اي النظام الدولي [٦٩] .

وهكذا اصبح المنتظم اسلوبا متداولا في دراسة العلاقات الدولية باعتباره مستوى من مستويات تحليل العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ورصد تفاعلاتها بهدف معرفة انماط السلوك السياسي الخارجي في محيط النظام نفسه [٧٠] . كما تسهم دراسة المنتظم في معرفة العوامل التي تساعد على تحقيق التوازن واللاتوازن والاستقرار واللااستقرار وهي الظواهر التي تحكم

العلاقات الدولية (٧١) . فضلا عن ان التفاعل بين الوحدات يتم في اطار ما يسمى بالحاجة والاستجابة وهو ما يعني بعبارة اخرى تداعي التفاعلات الدولية في مساق الافعال وردود الافعال (٧٢) .

اما تعبير Order والذي يعني النظام فهو عبارة عن شكل من اشكال تنظيم العلاقات الدولية وهو يفترض بعض الاسس التي تسهل امكانية وضع اليد ، عن طريق التوازنات التي تقوم بضمانها على الحركة الموحدة لمجموع المواقف الخاصة باطراف العلاقات الدولية (٧٣) . ان النظام يتمضمن نمطا معينا من القيم وقواعد السلوك التي تحكم التفاعلات بين وحدات النظام . لأن كل نظام يقر نمطاً معيناً من القيم وقواعد السلوك التي تتصارع أو تسود فيه (٧٤) . فالنظام كمنا يرى الدكتور محمد السيد سعيد «يتطلب بنية جديدة مستقرة من القيم المقبولة عالميا ومن المؤسسات القائمة على التزامات قانونية تتسق مع هذه القيم وتستطيع التعامل بقدر مقبول من الفعالية مع عوامل الفوضى Disorder على الصعيد العالمي (٧٥) .

ولا يقصد بالنظام توفر حالة الشرعية فيه فالنظام شيء والشرعية شيء اخر ولا يعني كذلك هناك حالة من النظام المطلق يسوده القانون والالتزام ولا يقتضي كذلك حالة الاستقرار . فعدم استقرار النظام لا ينفي عنه كونه نظاما موجودا وان افتقد الى الشرعية او عدم الاستقرار او عدم الانتظام (٧٦) . والنظام يتغير من حالة الى حالة جديدة وفقا للشروط التالية (٧٧) :

١ - ان يلبي الاحتياجات الاساسية لاعضائه .

٢ - ان يتضمن درجة عالية من التضامن بين اعضائه التزاماً بقيم النظام .

٣ - مستوى معين من الاستقرار حفاظاً على النظام .

٤ - القدرة على التكيف مع الضغوط القادمة من البيئة الخارجية .

٥ – القدرة على تحقيق اهداف معينة تهم اعضاء النظام .

وعليه فقد دخل النظام بمراحل التطور التالية [٧٨] :

أولاً : من معاهدة ويستفاليا ١٦٤٨ حتى عقد مؤتمر فينا ١٨١٥ .

ثانيــاً : من مؤتمر فينا ١٨١٥ حتى اندلاع الحرب العالمية الاولى .

ثالثــاً : من انتهاء الحــرب العالمية الاولى ١٩١٨ حتى اندلاع الحرب العـالمية الثانية .

رابعــاً : من عام ١٩٤٥ حتى انهيار الاتحاد السوفيتي اواخر عام ١٩٩١ .

خامساً : مرحلة الاحادية القطبية منذ عام ١٩٩٢ .

لقد كانت البلدان غير المنحازة سباقة في المطالبة باقامة نظام دولي جديد بشقيه السياسي والاقتصادي . فمن الناحية السياسية طالبت هذه البلدان بمبدأ ديمقراطية العلاقات الدولية واعادة تنظيم العلاقات بين الدول على اساس المساواة والتكافؤ . ومن الناحية الاقتصادية طالبت بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد وكل ذلك اقتضى تغير النظام القائم order الى نظام جـديد يخـدم مصالحها ويحقق طموحاتها . وهكذا تطالب بلدان الحركة بتغير قواعد السلوك التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين الدول الى قواعد جديدة لان النظام الاقتصـادي الدولي مجحف بحقها وهي ترفض تقسـيم العمل الدولي الذي يحد من امكانياتها فضلا عن كونه اسلوبا غير عادل في تحقيق التنمية والتقدم [٧٩] .

من هنا يتبين بأنه اذا كانت وظيفة المنتظم او المنظومة system العـمل على فهم وتحليل السياسات الخارجية للدول وحركة السياسة الدولية من

خلال عمليات الاخذ والعطاء ودراسة التفاعلات بين النظام ومحيطه فان النظام order يسهم بتحديد القواعد والقيم التي تحكم سلوك المنتظم .

ثانياً : الأمم المتحدة والنظام الدولي الجديد :

ان عدم قيام حرب عالمية ثالثة بعد تأسيس الامم المتحدة لا يرجع الى دورها في تحقيق السلام في العالم بقدر مايرجع الى التوازن القائم على الردع النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بالرغم من ان واضعي الميثاق قد تأثروا بتجربة فشل العصبة في مسائل الامن (٨٠) . وبعد زوال الاتحاد السوفيتي اصبح للمنظمة العالمية دور اكثر فعالية اذ ساد الاتفاق بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن وتمكنت من اتخاذ قرارات تستند الى الفصل السابع من الميثاق الامر الذي لم يكن ممكنا في ظل الحرب الباردة اذ كان كل قطب يتجنب احراج خصمه في تلك الفترة المضطربة في العلاقات الدولية خشية من تأويل اي موقف يضر بخصمه ولم تكن المنظمة آنئذ تمتلك اكثر من سلطتها الادبية وليس قدرتها التنفيذية (٨١) .

في ظل النظام الدولي الجديد اصبحت المنظمات الدولية فاعلا رئيسيا اسوة بالدول . صحيح ان الدول ما زالت تمتلك العناصر الاساسية لسلطة اتخاذ القرار ولا تزال تستخدم آليات العمل الجماعية لدعم سلطاتها ونفوذها باستمرار الا انه في ظل المتغيرات الجديدة تطورت سلطة المنظمات الدولية واصبح تأثير الامم المتحدة فاعلا في ميدان حفظ السلم وذلك من خلال مباركة الدول الدائمة العضوية لاي قرار من مجلس الامن . كذلك تطور مفهوم السلم والامن الدوليين تطورا فكريا كبيرا ، فلم يعد خطر النزاعات المسلحة هو مصدر التهديد الوحيد للدول في المجتمع الدولي وانما زاد اهتمام الامم المتحدة بالمصادر غير العسكرية للتهديد بسبب حالة عدم الاستقرار في

المجال الدولي كالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية . واخذ مجلس الامن في اطار النظام الدولي الجديد يقوم باعادة تفسير العوامل التي تشكل تهديدا للسلام والامن الدوليين . كما ان تطور مهمات حفظ السلام يعد من وجهة نظر العالم دليلا حيا على قدرة الامم المتحدة على ان تستجيب للمتغيرات الدولية الجديدة (٨٢) .

وفي ظل هذه المتغيرات الدولية تبرز للامم المتحدة عدة نشاطات تتعلق بالحفاظ على السلم والامن الدوليين يمكن اجمالها بما يلي :

١ - الدبلوماسية الوقائية : تعتمد على استكشاف ورصد بدايات التوتر وحصر النزاع قبل مولده وتفاقمه على نحو ما حدث في مقدونيا او بشكل ادق هي التدخل المبكر في المواقف التي تنذر بتفجر النزاع حتى يمكن نزع فتيله قبل تفجره . وهي ليست بمصطلح جديد بالرغم من تجديده اليوم . اذ نادى بها داغ هامرشولد الامين العام الاسبق للامم المتحدة (٨٣) .

٢ - صنع السلم : فتعني التفاوض والسعي لتحقيق اتفاق الاطراف المتعادية وفيه تستخدم الوسائل السلمية في اطار الفصل السادس (٨٤) .

٣ - حفظ السلم : وهي تلك الاجراءات التي تتخذها الامم المتحدة في محاولة لتهدئة الصراعات المسلحة والنزاعات السياسية الحادة (٨٥) وقد تطورت مهمة حفظ السلم بعد انتهاء الحرب الباردة لتصبح اداة لكبح النزاعات منها القيام بعمليات ذات طابع مهم بسبب النزاعات الضارية في عدد من بلدان العالم (٨٦) .

تتخذ مهمات حفظ السلام الاشكال الآتية (٨٧) :

أ) قوات حفظ السلام .

ب) المراقبين الدوليين العسكريين .

ج) المساعي الحميدة .

د) ممثلو الأمين العام للامم المتحدة .

ان مهمة حفظ السلم تشكل تواجداً للامم المتحدة في الميدان بموافقة الاطراف المعنية وتستخدم عموما للمحافظة على وقف اطلاق النار(٨٨) .

٤ - فرض السلم : ويأتي عندما تفشل الوسائل السلمية وهو ما قد ينطوي على الاكراه والتعرض للمخاطر . وهو منصوص عليه في الفصل السابع من الميثاق . اذ انه بدون قدرة على فرض السلم تحظى بالتصديق لا يمكن ان يصبح الامن الجماعي حقيقة واقعة (٨٩) .

٥ - بناء السلم : انها تأتي بعد انتهاء النزاع اي العمل على تحصين السلام في موقع ازمته حتى لا يتكرر انهياره مرة اخرى (٩٠) فبناء السلم يعني توفير الدعم اللازم للهياكل التي توطد السلم وتبني الثقة والتفاعل فيما بين الاعداء السابقين (٩١) .

لقد أضحت لاعمال حفظ السلام التي تقوم بها الامم المتحدة اهمية تزايده في ظل التحولات العالمية الجديدة التي حصلت في داخلها ابعادا جديدة لانعدام الامن على امتداد الساحة الدولية وطرحت هذه التحولات على الامم المتحدة تحديات لم تعتد اصلا على مواجهتها في الوقت الذي تتزايد فيه الحاجة الى الدور الامني للمنظمة العالمية ، مما يتطلب تعزيز دورها كأداة رئيسية لمنع الصراعات من جهة والعمل على حلها والمحافظة على السلام من جهة اخرى . ومنها اصبح عمل مجلس الامن يقوم كما ذكرنا على الاسلوب الوقائي او ما يسمى بالدبلوماسية الوقائية وهذا يعني بانه يقوم على

المبادرة والفعل اكثر من اعتماده على اسلوب رد الفعل لا سيما حيال التعامل مع قضايا الامن الدولي وادارة الصراع وتنفيذ عمليات حفظ السلام ذات الانواع المختلفة قبل اندلاع الازمات وان يكون اداء الاعمال الضرورية لحفظ السلام والامن مترابطا بصورة وثيقة للغاية بحيث تؤدي كل خطوة الى الخطوة اللاحقة (٩٢) .

ومنذ انتهاء الحرب الباردة ازداد الطلب على خدمات الامم المتحدة في ميادين حفظ السلام . ومنذ عام ١٩٨٨ انشئت (١٤) عملية جديدة . وفي النصف الاول من عام ١٩٩٢ تضاعف عدد جنود الامم المتحدة وافراد شرطتها اربع مرات . والامم المتحدة تضطلع في عام ١٩٩٣ بـ (١٧) عملية حفظ سلام يزيد عدد الافراد المشاركين فيها على (٨٠٠٠٠) فرد وبلغت تكاليفها (١٤٠٠) مليون دولار في عام ١٩٩٢ وفي عام ١٩٩٣ بلغت حوالي (٢٦٠٠) مليون دولار (٩٣) .

فضلا عن ذلك اصبح لقوات حفظ السلام وظائف جديدة منها (٩٤) :

١) امتداد عمليات الامم المتحدة بشكل موسع الى عدد كبير من الدول .

٢) تنوع عمليات حفظ السلام ، منها الاشراف على الانتخابات والتحقق من نزاهتها .

٣) مشاركة عدد كبير من الدول فيها .

٤) زيادة عدد العمليات .

وفي ميدان تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية تم تسوية العديد من النزاعات الدولية بالطرق السلمية . اذ تمت تسويتها تحت الاشراف المباشر لمجلس الامن الدولي الذي وفّر آلية مهامها سواء عن طريق ارسال مراقبين

دوليين الى دول مثل انغولا ، العراق ، افغانستان . . الخ او ارسال قوى تابعة للامم المتحدة لحفظ السلام (لبنان ، العراق ، ايران ، قبرص . . الخ) (٩٥) .

وعند تأسيسها كانت الامم المتحدة اداة طيعة بيد الولايات المتحدة وحلفائها منذ الاربعينات وحتى منتصف الستينات . ونتيجة لزيادة عدد اعضاء الامم المتحدة بفعل تنامي اعداد الدول النامية انعكست الآلية الانتخابية في الجمعية العامة لصالح العالم الثالث الذي استطاع ان يطرح مشاكله على منبرها . فانتقل التأثير في الجمعية العامة التي كانت بيد الغرب آنذاك والذي لم يعد بمقدوره تمرير قضاياه من خلالها . وعدّ ذلك بمثابة تحدياً سافر لمصالح الغرب عموما والولايات المتحدة خصوصاً (٩٦) . ولكن في ظل التطورات الدولية الجديدة واثر انهيار الاتحاد السوفيتي اخذت الولايات المتحدة تعيد ترتيب مواقف الدول النامية بعد ان تمكنت من فرض هيمنتها في المحيط الدولي فاستطاعت الجمعية العامة ولأول مرة ان تلغي قرارا اصدرته في عام ١٩٧٥ والذي يعتبر الصهيونية حركة عنصرية .

ويخشى البعض من تمادي مجلس الامن في اصدار القرارات طبقا للفصل السابع وحتى وان لم يكن هناك تهديداً حقيقياً للامن والسلام الدوليين . لان التمادي في استخدام هذا الاسلوب ربما يؤدي الى نتائج عكسية . فمجلس الامن توجه اليه اتهامات باستخدام اساليب ازدواجية المعايير عند التعامل مع بعض المشاكل الدولية (٩٧) . فتغافل مجلس الامن عن الممارسات الصهيونية في الارض العربية المحتلة في الوقت الذي اتخذ فيه المجلس مواقف متشددة حيال القضايا الاخرى . وفي عمليات حرب الخليج تخلى مجلس الامن عن سلطاته في المراقبة والاشراف فلم يتطلب القرار ٦٧٨ قيام المجلس بتحديد الهدف من شن العمليات الحربية ضد العراق او طبيعة

العمليات او نوع الاسلحة التي يتعين استخدامها في هذه العمليات ، كذلك لم يكن المجلس في وضع يسمح له بتقييم العمليات العسكرية المنجزة او تحديد المدة التي تتطلبها هذه العمليات التي تجاوزت قرارات مجلس الامن حين طال الهدف كل ما يتعلق بالبنية الاساسية للعراق الامر الذي مكّن دول التحالف وبخاصة الدول الغربية القيام بعمليات انتقامية ضد العراق لم يكن يتطلبها انهاء احتلال العراق للكويت (٩٨) وفي الصومال تخلت الامم المتحدة عن سلطاتها في الرقابة والاشراف على القوات التي تقوم بتنفيذ هذه العمليات للدول التي تنتمي اليها ولا سيما الولايات المتحدة الامر الذي مكنها من تنفيذ اهداف غير تلك التي تستهدفها قرارات مجلس الامن (٩٩) . وفي البوسنة نشير الى بطء استجابة مجلس الامن لحماية شعب البوسنة من المجازر الوحشية بحقه من قبل الصرب والكروات ولم يتمكن من ردع الصرب الذين يحتلون اكثر من ٧٠٪ من ارض البوسنة (١٠٠) . بالاضافة الى ذلك استخدمت الامم المتحدة شعار الشرعية الدولية كإحدى دعائم النظام الدولي الجديد في الوقت الذي تمارس فيه بعض الدول الكبرى شتى الانتهاكات ضد دول صغرى . وكل ذلك كان يمر تحت اسم الشرعية الدولية . فقد وظفت الولايات المتحدة مجلس الامن لتحقيق اهدافها ومصالحها وعملت على تهميش دور الجمعية العامة التي سخرتها ابان الحرب الكورية لاستخدام القوة ، ولهذا يرى البعض بأن روح الميثاق هي غائبة اليوم (١٠١) .

ثالثاً : التحول من حالة الصراع الى حالة الإجماع :

لقد تميزت العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بحالة الصراع العقائدي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي صراعا لم يشهد له التاريخ مثيلا اذ سخرت القدرات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية

والاعلامية لخدمة الاغراض العقائدية واستقطبت الدول الموالية وفقاً لمساهمات الصراع العقائدي والذي اصبح مع امتلاك السلاح النووي اساسا للتمحور . الا ان دخول العملاقين انذاك في مرحلة الوفاق لم يؤدِ الى تغيير جوهر العلاقة القائمة على التناقض بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي ، ولكن المعادلة تغيرت بفعل انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه . وتحول النظام الثنائي القطبية الى نظام احادي القطبية متمثلا بهيمنة الولايات المتحدة . وهكذا نجد انه تم وضع حد لحالة الصراع في القمة وابدالها بحالة من التعاون بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفيتي سابقاً .

ونتيجة للتطورات الايجابية لهذا التعاون زال الشك بين الاثنين بفعل جسور الثقة التي تم بناؤها بشكل تدريجي . واهم ما يمكن تأشيره في هذه المرحلة هو التبدل الذي حصل في اولويات علاقاتها الخارجية فالمتغير الاقتصادي اخذ يحظى بالاولوية على حساب القضايا الاستراتيجية . وتوجهت الدولتان بشكل مباشر نحو الاهتمام بشؤونهما الداخلية ، ولا سيما في الجوانب الاقتصادية والتي تشكل مسألة ملحة في توجهات حكومتيهما ، فسقوط بوش وفوز كلنتون برئاسة الولايات المتحدة كان لاسباب داخلية محضة . كما ان ارتقاء الرئيس الروسي يلتسين للزعامة كان ايضا بفعل عوامل داخلية وعلى رأسها المشاكل الاقتصادية (١٠٢) .

ولهذا لم تعد هاتان الدولتان تعدان نفسيهما خصمين وان علاقاتهما اخذت تتميز بالشراكة والصداقة بقيم الديمقراطية والحرية الاقتصادية . وهي افكار من صميم القيم الغربية وفي الوقت ا لذي كان فيه الاتحاد السوفيتي يعد في السابق الدولة الدكتاتورية ويعتبر اثارة مسألة حقوق الانسان تدخلا في شؤونه الداخلية اخذ يؤكد هو الاخر على حقوق الانسان (١٠٣) . ومنذ

عهد غورباتشيف اعادت موسكو تقديرها لمتطلبات الامن والتزمت بأن تحقق الامن يجب ان يتم بالوسائل الدبلوماسية لا بالوسائل العسكرية وهو لا يتحقق بجهد طرف واحد وانما بالتعاون مع جميع الاطراف ، فضلا عن بذل الدولتين جهودهما للتعاون في حل المشاكل الدولية والاقليمية (١٠٤) .

ولهذا شهد مجلس الامن تعاونا ليس له مثيل في مواجهة ازمات وحروب اقليمية مثل الحرب العراقية ـ الايرانية وحرب الخليج والحرب الاهلية في يوغسلافيا ثم الحرب في البوسنة والصومال وكمبوديا وانغولا . ولم يعد استخدام حق الفيتو وسيلة تلجأ اليها الدول الكبرى لتعطيل قرارات لا تتفق مع مصالحها . ولا تشذ الصين عن هذه القاعدة ففي وقت الازمات التي لا توافق على حلها بطريقة تطبيق الفصل السابع ، لا نجد الصين تبدي معارضتها وانما تكتفي بالامتناع عن التصويت (١٠٥) .

وبدون شك ترجع اسس سياسة الاجماع الى اقتران النظام العالمي الجديد بتطلعات الدول الصناعية الغربية ومصالحهما بالدرجة الاولى فجميع قرارات مجلس الامن تتعلق بشكل أو باخر بمصالح الدول الدائمة العضوية في المجلس . واصبحت هناك قناعة امريكية اوروبية مؤداها ان الردع الجماعي والذي يهدف الى تطبيق قرارات مجلس الامن والتي تكون قد اقترحتها أو تبنتها دول الشمال انما هي امثل وسيلة لتأمين النظام العالمي الجديد . بالاضافة الى ذلك يمكن ان نرجع سياسة الاجماع الدولي الى تزايد النفوذ الاقتصادي للدول الصناعية والتي هي ليست بصفة اعضاء دائمين في مجلس الامن ولكنها تلعب دورا مهما في صنع القرار الدولي وتتمتع بالثقل العالمي كاليابان والمانيا وكندا وايطاليا . كذلك اجماع الدول الصناعية على اعطاء دور اساسي لمجلس الامن . فضلا عن اهتمام دول الشمال المتزايد

بالقضايا الاقتصادية على حساب المبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة (١٠٦) . والاجماع لم يكتف عند هذه الحدود بل تعداه الى مشاركة روسيا وبعض دول شرق اوروبا مع حلف الاطلسي في اطار ما يسمى باتفاقات الشراكة والتي تعبر عن تحولات هامة في الامن الدولي وخصوصا في سياسات الامن الاوروبي والتي كانت احد الاسباب المباشرة للصراع في الماضي . وينعكس كل ذلك على دور مجلس الامن حاليا . وهكذا فقد كرس الاجماع الدولي نظام القطبية الاحادية وهذا يعني تسليم دولي بزعامة الولايات المتحدة للعالم كقطب أوحد فضلا عن انه يعني تثبيت النظام الرأسمالي وتفعيل دور مجلس الامن كهيئة مسؤولة عن صيانة الامن في العالم .

رابعاً : مفهوم السيادة وحقوق الانسان والنظام الدولي الجديد :

مع قيام النظام الدولي الجديد دخل مفهوم السيادة في تطور جديد . واخذت بعض الافكار الجديدة تعيد النظر بمفهومه السابق بالرغم من ان الجدل حول موضوع السيادة ليس بجديد . فالرؤية الجديدة للمفهوم اخذت تنطلق من ان السيادة يمكن ان تتخذ اكثر من شكل وان تؤدي اكثر من وظيفة . وان ذلك يساعد على حل المشاكل سواء داخل الدول او فيما بينها . وترى هذه الرؤية ان حقوق الفرد وحقوق الشعوب يمكن ان تستند الى ابعد من السيادة العالمية التي تمتلكها البشرية قاطبة والتي تعطي جميع الشعوب حقا مشروعا في شغل نفسها بالقضايا التي تمس العالم بمجموعه . وتستند هذه الرؤية الى ما يجري من توسع للقانون الدولي وكذلك من تزايد الاعتراف بأن الدول وحكوماتها لا تستطيع بمفردها مواجهة أو حل المشاكل القائمة اليوم . ويرى اصحاب هذه الرؤية ان التعاون الدولي يشكل اليوم امراً لا مفر منه (١٠٧) .

والمسألة المهمة التي تجدر الاشارة اليها هي ان هذه الافكار اصبحت

مجالا لتبرير سياسات لم تكن مقبولة سابقا من قبل المجتمع الدولي وتتمثل في تبرير فكرة التدخل الدولي لحماية حقوق الانسان بل ان الدول قد رفضت هذه الفكرة سيما عندما ينجم عن هذا التدخل اسقاط حكومة معينة وان اسهمت بالاضرار بحقوق مواطنيها وذلك على اعتبار ان احترام سيادة الدولة هو حجر الاساس للنظام القانوني الدولي وليس من حق اية دولة استخدام او التهديد باستخدام القوة ضد دولة اخرى وانتهاك اراضيها واستقلالها (١٠٨) .

ولكن المسألة اخذت تبدو اليوم في اطار اخر وهو تعرض مواطني دولة ما لانتهاكات من قبل حكومتهم او تعرضهم للمجاعة والهلاك والحرب الاهلية . فاخذت بعض الحكومات ولا سيما الغربية تطرح تساؤلات هل يبقى المجتمع الدولي مكتوف الايدي ازاء ما يحدث؟(١٠٩)

ولو تأملنا في نص الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة ما يلي «ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للامم المتحدة ان تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضي الاعضاء ان يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم الميثاق» (١١٠) .

من هنا يرى البعض بان الميثاق لا يعطي للامم المتحدة حق التدخل في الشؤون الداخلية لاية دولة . ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة ونتيجة لرغبة الدول الغربية لتوسيع دور الامم المتحدة والعمل على اصلاحها ومعالجة الخلل في دورها عمد بعض المعنيين الى اعادة النظر في التقييم التقليدي لشرعية التدخل الانساني . وادى ذلك الى تحولات في الاتجاهات السياسية لمجلس الامن اذ اصبح التدخل الانساني مسألة لا يمكن اغفالها واخذت تكتسب تأييدا تدريجيا عند الدول الكبرى وخصوصاً الدول الغربية (١١١) . ومع ذلك ما زالت هذه الفكرة تتعرض لانتقادات من الدول النامية والتي اصبحت

ضحية لهذا المبدأ اذا ما اسيء استخدامه كما سنرى فيما بعد .

ويرى بعض الكتاب بأن قبول مبدأ التدخل لاغراض انسانية يجب ان يحظى بالاجماع الدولي . ولكن ، مع ذلك ، لا نجده لحد الآن قد حظي بمثل هذا الاجماع . ويتساءل البعض بانه اذا كان جزء من المجتمع الدولي قد قبل بهذا المبدأ فهو يعد بحد ذاته تغييراً جذريا عما كان يتبع من قبل (١١٢) . ان ظهور بعض الاراء في الاونة الاخيرة التي تعبر عن موافقة صادرة من المجتمع الدولي بشأن التدخل ربما اخذ يعطي ضوءا اخضر لممارسته ولكن بحدود معينة وبشروط محددة اهمها : هو ان يتم تحت اشراف وحماية الامم المتحدة ، والا تكون المعونات الانسانية بمصاحبة الحماية العسكرية لانها فكرة مرتبطة بالاستعمار الذي عانت منه البلدان النامية ، كما يمكن اللجوء الى التدخل دون الاسلوب العسكري كالأسلوب الاقتصادي مثلا (١١٣) .

لقد اعتبرت مسألة حقوق الانسان احدى المداخل الرئيسة لقيام النظام الدولي الجديد . والدولة وفقاً لهذه التطورات لم تعد الفاعل الرئيس الوحيد في العلاقات الدولية ، فظهور قنوات عديدة يمكن من خلالها ان يتفاعل الفرد مع النظام الدولي . وان اعتبار الفرد احد المخاطبين في القانون الدولي هي مسألة ليست بجديدة ولكنها اكتسبت قيمة كبيرة في الوقت الحاضر بحيث ان اية انتهاكات لحقوقه تعد احدى الوسائل المشروعة للتداول في مجال العلاقات الخارجية وهذا يعد بحد ذاته تطورا مهما في ميدان حقوق الانسان اذ يمهد هذا التطور الذي يجري على الصعيد الدولي للانتقال الى ما يطلق عليه بالمجتمع الدولي (١١٤) .

ان تطور مفهوم السيادة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة اخذ يتأثر بالعوامل التالية :

١ - ان تأثير الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم اليوم اصبح كبيرا جدا اذ زادت من حالة الاعتماد المتبادل بين الدول ومن ثم عملت على التقليل من دوافع الاستخدام المتطرف لمبدأ السيادة الوطنية ، وهو ما ادى وفقا لنظرية الاعتماد المتبادل الى خلق اقتصاد مدول يتقاطع مع التنظيم الدولي القائم على السيادات الوطنية ويتطلب الاقتصاد المدول هيكلا سياسيا يتفق معه ولذلك فهو يدفع نحو تآكل مؤسسة الدول القومية وتبرز هياكل سياسية جديدة تماثل الشركات متعددة الجنسية والتي اصبحت احدى وحدات النظام الدولي (١١٥) .

٢ - انتقال حقبة العلاقات الدولية من دائرة الصراع الى دائرة التعاون وان مجلس الامن يشهد حاليا اتفاقا بين اعضائه . وبالتالي فان اهمية الامم المتحدة اصبحت كبيرة جدا ولا يوجد ما يضاهيها اليوم من انشطة في اية مؤسسة اخرى في العالم (١١٦) .

٣ - التطور في القانون الدولي : يرى اساتذة القانون الدولي ان القانون الدولي هو في حالة تطور مستمر . فمبدأ السيادة المطلقة والذي كان سائدا منذ قرون لم يعد قائما بالدرجة المتصورة له نظريا ، بل ان البعض من الاساتذة يرى ان السيادة لم تكن ابدا مطلقة كما كان يباشرها الحكام بل اصبحت مقيدة . كما انها عملت على اعاقة قيام اي تنظيم دولي فعال فضلا عن انها الوسيلة التي شجعت الدول القوية للاعتداء على الدول الضعيفة (١١٧) .

لقد اصبح صعبا المواءمة بين السيادة بمعناها التقليدي وبين قيام الهيئات الدولية . ويرى الدكتور محمد سعيد الدقاق «ان تحديد المسائل المتعلقة بالاختصاص الداخلي كان في ظل عصبة الامم وما زال مع وجود الامم المتحدة

منوطا بقواعد القانون الدولي الاتفاقي والعرفي على السواء . والاختصاص الداخلي للدولة يصبح بذلك مجموعة من الامور التي تستطيع الدول التصرف بصددها بحرية كاملة دون ان يحد من قدرتها على التصرف التزام دولي او اتفاقي (١١٨) . بل ان الفقيه فردريس يذهب الى ابعد من ذلك فيرى «ان الامم المتحدة تستطيع ان تتدخل في مسألة ما ، وبواسطة ما تصدره من قرارات وتوصيات ، متى كان الامر متعلقا من حيث المبدأ - بالقانون الدولي . ولا يهم بعد ذلك ان تكون هناك قاعدة قانونية دولية وضعية تنظم هذه المسألة ام لا ، بل حتى ولو كانت محكومة بالفعل بقاعدة داخلية . وقد رخصت الجمعية العامة للامم المتحدة نفسها في اصدار توصياتها في هذا الشأن لانها قدرت تعلق المسألة من حيث المبدأ بالقانون الدولي لمساسها بحقوق الانسان وهذا ما يسقط دفع الدولة بعدم اختصاص الامم المتحدة بالتعرض لمثل هذه المسائل لتعلقها بصميم اختصاصها المحفوظ» (١١٩) .

ان الاختصاص المحفوظ للدول في نص الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة لا يعني مطلقا بأن السيادة قائمة بصورة كاملة مطلقة في حظيرة المنظمة . فالميثاق نفسه يفرض على الدول الاعضاء التزامات متعددة تتعارض والتمتع الكامل بالسيادة التامة (١٢٠) . ويرى الدكتور محمد سعيد الدقاق بأن المادة ٢ فق ٧ لا تعدم اختصاص الامم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالنطاق المحفوظ للدول وانما توقفه فقط . ويمكن للمنظم (الامم المتحدة) في اي وقت يزول فيه هذا المانح ان يبسط دائرة اختصاصه لتناول هذه المسائل ، كل ذلك دون حاجة الى تعديل ميثاقه (١٢١) .

ويرى د . محمد المجذب بأن هذا النص لا يزودنا بتعريف واضح للسلطان الداخلي للدول وبسبب الغموض الذي احاط بمفهوم السلطان الداخلي جعل

من الصعب تحديد المسائل التي تدخل في صميم هذا السلطان [١٢٢] .

ويرى الدكتور محمد طلعت الغنيمي الذي تعد افكاره اساسا جوهريا لما تقدم بأن سلطان المنظمات الدولية شكلت قيدا على سيادة الدول ويقول بان «تحديد ما يعتبر من صميم الاختصاص الداخلي للدولة امر يتزايد صعوبة مع تطور الجماعة الدولية» [١٢٣] . ويعتقد الاستاذ الغنيمي بان (التنظيم الدولي لم يقنع بما فرضه من قيود على سيادة الدولة خارج اقليمها فراح يتسلل الى تلك السيادة في داخل الاقليم) [١٢٤] .

وحتى وقت وقريب كان التدخل العسكري من جانب دولة واحدة في اراضي دولة اخرى يعتبر اعتداء بنظر القانون الدولي العام . وان الدول رفضت اسلوب التدخل الانساني لحماية حقوق الانسان في الاقل عندما ينجم عن هذا التدخل اسقاط حكومة ما وان كانت مسؤولة عن اهدار حقوق مواطنيها على اساس ان احترام سيادة الدولة هو حجر الاساس لنظام القانون الدولي وليس من حق دولة ما استخدام او التهديد باستخدام القوة ضد دولة اخرى وانتهاك اراضيها واستقلالها [١٢٥] .

ان قيام بعض النزاعات والتي يتعذر على الحكومات فرض سطوتها او عدم وجود حكومة مسألة تساعد على التدخل . والاتجاه هنا هو ان تدخل الامم المتحدة سوف يقلل من ضرر تدخل تقوم به دولة من ذاتها [١٢٦] .

وقد وجهت عدة انتقادات الى اسلوب التدخل لحماية حقوق الانسان ففي الوقت الذي يرى الغرب في الديمقراطية وحقوق الانسان قيماً عالمية واساسية اعتمدتها الاسرة الدولية من خلال مواثيق واتفاقيات دولية فان العالم الثالث يعد هذه المسألة من صميم سيادة الدولة واختياراتها الوطنية

وبالتالي فلا يحق لدولة معينة ان تفرض مفاهيمها وقيمها الديمقراطية وحقوق الانسان باسم النظام الدولي الجديد . وترى وجهة نظر العالم الثالث بانه ليس من المناسب ان يطلب كل بلد من بلدان العالم التكيف مع معايير ونماذج لبلد معين او لبلدان معينة في هذا المجال . كما تحذر بلدان العالم الثالث من تحديد نظام دولي لحقوق الانسان من قبل طرف واحد او ان يوضع شرطاً مسبقاً للعمل المشترك بين الدول والمجتمعات في المجالات السياسية والاقتصادية وهكذا اصبحت مسألة حقوق الانسان سلاحاً بيد الغرب ضد العالم الثالث الذي اخذ يشعر بخيبة امل تجاه دول الغرب التي اخذت تحتكر تفسير مبادئ العلاقات والمواثيق الدولية (١٢٧) .

فضلا عن ذلك ، فان تعامل مجلس الامن مع بعض القضايا بقدر من الازدواجية يساهم وبشكل كبير في اضعاف دوره في ميدان حماية حقوق الانسان . كما ان استغلال صلاحيات الفصل السابع في قضايا لا يتطلب حلها اذا لزم قد يودي في نهاية المطاف الى ان يتحول النظام العالمي الجديد الى نظام عديم القيمة (١٢٨) .

خامساً : الايديولوجية والنظام الدولي الجديد :

ان انتهاء الصراع العقائدي بين المشرق والمغرب لن يعني اختفاء دور الايديولوجية بوصفها عاملا محركا في العلاقات الدولية . فالصراع الدولي انتقل من القمة الى القاعدة ، وبعبارة اخرى انتقل الصراع الدولي الى المناطق الفرعية التي تشهد صراعات عنيفة وازمات متصاعدة . وهي تعد احدى نتائج انتهاء الحرب الباردة . وبدون شك ان مسببات الصراع عند القاعدة هي كثيرة وذلك بسبب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والاختلافات بين الانظمة السياسية والاحقاد التاريخية والخلافات الحدودية .

ومن الملفت للنظر ان مرحلة ما بعد الحرب الباردة قد عكست بروز مشاكل وازمات في كثير من المناطق الفرعية الملتهبة مثل الصومال والبوسنة وروانـدا . ولم تنته مشاكل تم تسويتها عن طريق المنظمة العالمية مثل النزاع في كمبوديا وانغولا . ان التغير في النظام الدولي وسيادة الاحادية القطبية لا يعني اختفاء دور الايديولوجية فالعالم يشهد اليوم سيادة ايديولوجية القطب المهيمن . ويرى الغرب بانه هو الذي انتصر في المباريات مع الشرق وان العالم يشهد نهاية التاريخ . وان تعبير الكاتب الامريكي فوكوياما عن هذه المقولة انما هو في حد ذاته تعبيرا ايديولوجيا ، بل هو ان صح التعبير انعكاس لواقع ايديولوجي ، والمقصود بسيادة ايديولوجية الدول المنتصرة في المباريات هو سيادة الافكار الرأسمالية التي كان الغرب يدافع عنها خلال الحرب الباردة (١٢٩) .

ومفاهيم مثل اعتماد التعاون واعتماد المنفعة المتبادلة والمساواة والتمسك بالديمقراطية كل هذه المفاهيم تتميز بطبيعة ايديولوجية بقدر ما تمثل مثلا عاليا تعبر عما يجب ان يكون وليس عما هو كائن من الناحية الفعلية . صحيح ان مضمون الانظمة الدولية ايديولوجيا هو غير مضمون الانظمة الحالية الا ان الايديولوجية هي تحكم دوماً العلاقات الدولية (١٣٠) .

وتصر الولايات المتحدة ، الدولة القائدة للنظام الدولي على فلسفة تغريب العالم وفرض قيمها على الاخرين . فالدول المؤمنة بقيم النظام الدولي الجديد هي تلك الدول التي تعتمد المبادئ والقواعد السياسية والاقتصادية التي تقرها دول الشمال . والدول التي تتجاوب مع مفردات النظام الدولي الجديد وبكل شروطه ومفاصله انماهي دولة صديقة . وان الدول التي تتبنى القواعد السياسية والاقتصادية المغايرة كالاشتراكية انما هي دول تخالف الارادة

الجماعية للسلام والتقدم وحقوق الانسان كالصين مثلا (١٣١) .

فضلاً عن ذلك فان للمتغير الايديولوجي اعتبار اخر ويتمثل في الصراع بين دول الشمال ودول الجنوب . فالتناقض بينهما اخذ بالازدياد واصبح يعد احد المسلمات الاساسية للنظام الدولي الجديد . وهو نابع من اختلاف اولويات ووجهات نظر كل من العالمين الشمالي والجنوبي . فعالم الشمال يقبض على الرأسمال والصناعة والتكنولوجيا ويعمل على توجيه السياسة العالمية بما يحقق المصالح الرأسمالية في الوقت الذي يعاني فيه عالم الجنوب من المشاكل الاقتصادية ومن ازمات خانقة ومديونية عالية ويعطي اهمية اكبر للجوانب الاقتصادية والغذائية والاجتماعية ويقدمها على الجانب العسكري ويطالب بردم الهوة بينه وبين عالم الشمال الغني (١٣٢) .

ان الايديولوجية ستبقى ذات تأثير في طبيعة العلاقات الدولية في القرن القادم بسبب كثرةالصراعات المستقبلية بين الدول سواء بين دول الشمال ودول الجنوب أو فيما بين دول الجنوب بعضها البعض وان هذه المصادر المتجددة للصراعات تبرز من الاحباطات المتوقعة في بلدان العالم الثالث حيال الثورة التكنولوجية . فالتحولات الهيكلية الحالية التي شهدها النظام الدولي سوف تعيد توزيع القوة العالمية والتوازن الدولي بناء على موقف كل دولة او تكتل من الدول من الثورة الصناعية الثالثة وبالتالي ترى هذه الرؤية بأن النصيب النسبي للعالم الثالث من مقومات القوة العالمية سوف يتضاءل بشدة وسوف يكون التهميش المتزايد من نصيب هذه البلدان في النظام الدولي الجديد باستثناء قلة منها التي سيتم تصعيدها الى العالم الرأسمالي (١٣٣) .

وبالرغم من قرارات المجتمع الدولي لمنع تجارة السلاح الى الدول النامية

فان هناك رواجاً في سوق السلاح العالمي . والمسألة تعود الى ان اقتصاديات الدول المنتجة تعتمد كثيرا على تعدد خطوط الانتاج الحربي وعكس ذلك ستصاب هذه الدول بالركود والعجز في الميزان التجاري وزيادة في حجم البطالة (١٣٤) .

وهنالك من يرى بأن قوانين السوق لا تقضي تلقائيا على الفقر بل على العكس تزيد من شدتها عن طريق تقوية الاكثر قوة . واذا ما وجهت دول الشمال اهتمامها الى دول شـــرق اوروبا واهملت معاناة البـــلدان النامية فان النزاعات ستزداد بين دول الشمال ودول الجنـــوب وربما تتحول الى مواجهة (١٣٥) . فمستوى معيشة دول الجنوب ينخفض باستمرار وان قوى السوق وحدها لا تستطيع ان تحقق تطوير البنى التحتية في دول الجنوب ولا تستطيع هذه الدول من تحديث انظمتها التعليمية والصحية او جعل انتاجها من المواد ذو ارباح مجزية .

لذلك فان ردم الفجوة التي تتزايد اتساعا يتطلب القيام بعمل تنظيمي على صعيد العالم . وبدون ذلك فان حدوث صراع بين الشمال والجنوب هو امر محتمل الحدوث (١٣٦) .

سادساً : نزع السلاح والنظام الدولي الجديد :

يعني النظام الدولي الجديد التوجه نحو ضبط التسلح والعمل على تحقيق نزع السلاح بوصفه هدفا نهائيا للمجتمع الدولي . ويأتي هذا التوجه ضمن اطارين : الاول : هو نزع السلاح العمودي . والمقصود هنا ، نزع السلاح بين الدول المالكة للاسلحة النووية . وان ما يجري من اجراءات نزع الاسلحة بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية يقع ضمن هذا الاطار . اما الثاني : فيتضمن

تحقيق نزع السلاح الافقي . ويعني منع انتشار اسلحة الدمار الشامل بين الدول غير المالكة لها .

ووفقا للاطار الاول تعد التطورات الجارية في مجال خفض التسلح وعلى الصعيد الدولي انعكاسات للمتغيرات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة . ويكمن السبب الاساسي لها في ان التسلح شكّل استنزافاً للموارد لكل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية وكان من بين اهم الاسباب التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي سابقاً والذي كرس اهتمامه بالدرجة الاساسية للمسألة الأمنية على حساب المسائل الاقتصادية والاجتماعية (١٣٧) . ولم تقدم المسائل الاقتصادية والاجتماعية على الجوانب الامنية والعسكرية بشكل جذري الا عندما تولى غورباتشيف السلطة . وبالمقابل أدت استراتيجية التسلح الامريكية الى اضافة اعباء باهظة على الاقتصاد الامريكي مما اضعف من قدرة الولايات المتحدة على المنافسة في الاسواق العالمية . ففي الوقت اذي استطاعت فيه الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ان تعيد بناء اقتصاد دول اليابان والمانيا وكوريا اذ انفقت مبلغ (١٣) مليار دولار في الفترة ما بين عامي (٤٨-٥١) لتمويل مشروع واحد فقط هو مشروع مارشال ولكنها في نهاية عام ١٩٩١ لم يكن بمقدورها تقديم اكثرمن مبلغ (٤٥٠) مليون دولار على شكل مساعدات الى بلدان اوروبا الشرقية ، بلدان تخلصت من الهيمنة الشيوعية في حين قدمت المانيا مبلغ (٦٦) مليار دولار الى هذه الدول في نفس تلك السنة . وهذا يرجع بطبيعة الحال الى العجز في الاقتصاد الامريكي (١٣٨) .

واعترفت موسكو لاول مرة بأن صواريخها النووية لم تعد موجهة الى واشنطن . وطورت الدولتان استراتيجيات جديدة للدفاع والتي تقوم على ان

خفض التهديد النووي سيؤدي الى اجراء تخفيضات مناسبة في التسلح بحيث يتناسب الردع مع مستوى التهديادات عند حدودها الدنيا (١٣٩) .

اما في ظل الاطار الثاني ، فان عملية عدم الانتشار النووي تشكل احدى المداخل للنظام الدولي الجديد اذ تعمل الولايات المتحدة وتؤيدها في هذا الصدد الدول الغربية من اجل تحقيق هدفين (١٤٠) :

الهدف الاول : حصر النادي النووي بعدد محدود من الدول الكبرى .

الهدف الثاني : مراقبة دول العالم الثالث ومنعها من بناء اي قدرة عسكرية متطورة ولو بالقوة .»

وقد جاء في التقرير الاستراتيجي للامن القومي الذي وقعه الرئيس الامريكي السابق بوش في منتصف شهر آب ١٩٩١ في النقطة الثالثة ج ، الحد من الاسلحة المصدرة الى دول العالم الثالث ولا سيما الاسلحة ذات التدمير الشامل (١٤١) . وتعتقد الولايات المتحدة انه بحدود العام (٢٠٠٠) سيكون هناك اكثر من ٢٤ دولة نامية تمتلك اسلحة وصواريخ وان اكثر من (١٥) دولة منها ستمتلك القدرة النووية وان ٣٠ دولة ستمتلك اسلحة كيمياوية . وان غالبية هذه الدول لا تتفق والسياسة الامريكية . وترى الولايات المتحدة ان الحل الامثل لمنع تطور هذه الحالة هو انكار التقدم التكنولوجي وتجريدها من اسلحتها المتقدمة وذلك بوضعها تحت مراقبة خارجية أو باللجوء الى القوة (١٤٢) . ومن اجل تحقيق هذا الهدف لجأت الولايات المتحدة الى ممارسة الضغوط على بعض الدول مثل العراق ، كوريا الشمالية ، الهند ، الباكستان ، ايران وذلك بتطبيق عقوبات ضدها من اجل تجميد برامجها النووية او عدم تحويل هذه البرامج لاغراض عسكرية (١٤٣) غير ان الولايات المتحدة لا تمارس نفس الضغط على اسرائيل التي تمتلك

مفاعلات نووية وتمتلك عددا من القنابل النووية وغيرها من الاسلحة النووية . ان هذه الانتقائية في ميدان ضبط التسلح الافقي يضعف كثيرا مصداقية الولايات المتحدة في هذا الميدان .

سابعاً : اثر الاقتصاد والتكنولوجيا في المتغير العسكري كأحد عناصر القوة في النظام الدولي الجديد :

في ظل المتغيرات الدولية الجديدة ظهرت الحاجة الى اعادة تقييم العوامل الاقتصادية والتكنولوجية كمعايير لبروز القطبية . فالتألق الى القطبية لم يعد يقاس بمعيار العامل العسكري لوحده كما كان ابان القطبية الثنائية . ولا يقاس كذلك بمعيار العامل الاقتصادي لوحده . وانما يجب ان تقرن القوة العسكرية بدور الاقتصاد والتكنولوجيا سوية كعناصر هامة للتعبير عن القوة في القرن الحادي والعشرين . فالتطورات الحاصلة في التكنولوجيا وخصوصا في الميدان العسكري تتطلب موارد اقتصادية هائلة بسبب طبيعة التكنولوجيا المتقدمة . وهكذا فالقوة العسكرية اليوم هي قوة عسكرية واقتصادية وتكنولوجية في آن واحد . وبدون شك لا يعبر الاقتصاد بدون القوة العسكرية عن حقيقة القوة . وقد دللت حرب الخليج على ان القوى الاقتصادية كاليابان والمانيا ليس لها تأثير في السياسة الدولية الا من زاوية محدودة . وان القوة العسكرية بدون القوة الاقتصادية ، بالرغم من تعبيرها عن الفاعلية السياسية لا تعكس جوهر القوة في السياسة الدولية . صحيح ان الولايات المتحدة هي اقوى قوة عسكرية في العالم الا ان ضعفها الاقتصادي اخذ يشكل احد المآخذ على دورها المستقبلي في العالم . اذ تشير المعلومات ان العجز في الموازنة الامريكية اصبح ذو معدلات عالية وهي حالة لم تمر بها الولايات المتحدة سابقاً (١٤٤) . وهذا يعني ان هناك ازمة في داخل النظام فالولايات المتحدة التي لها قدرة على

الحرب وحماية النظام ومصالحه والذي تشكل هي من ضمنه قدرة سياسية وامنية عالمية بحاجة الى دعم مادي من قبل القوى الاقتصادية العالمية الكبرى لدعم آلتها الحربية . اذ طلبت من حلفائها اليابان والمانيا تقديم مساعدات مالية كبيرة لتمويل حرب الخليج (١٤٥) . لقد اصبح للعاملين الاقتصادي والتكنولوجي دور اساسي في التعبير عن علاقة القوة في الوضع الدولي الراهن . فالثورة الصناعية الثالثة ادت الى تغيرات جوهرية في الانتاج وتم ادخال اساليب جديدة فيه مما دفع الى تطور الصناعات القائمة وتحديث نمط الانتاج المستخدم والى تطوير صناعات جديدة . فاصبح الانتاج الصناعي في تلك الدول يعتمد اكثر من اي وقت مضى على المعرفة المكثفة التي اصبحت من اهم عوامل الانتاج بشكل يفوق كثيرا اهمية اليد العاملة التقليدية او المواد الخام المعروفة . وساهم التطور العلمي الهائل في اقتحام مجالات جديدة وطرح سلع وخدمات لم تكن موجودة من قبل ، فضلا عن ان التطور العلمي الهائل الذي تشهده وسائل الاتصال جعل عالم اليوم اشبه بقرية صغيرة متقاربة الاطراف تنتقل فيها الانباء ورؤوس الاموال بسرعة مذهلة كما صاحب هذه التطورات تغيرات جذرية في مرونة الطلب العالمي على العديد من مواد الخام . اذ ساهمت الثورة الصناعية الثالثة في خفض الاهمية النسبية للمواد الخام في العديد من الصناعات الرئيسة وامتدت هذه التطورات الى مجال الانتاج الزراعي وذلك عن طريق ميدان الهندسة الوراثية في انتاج انواع جديدة من البذور عالية المحصول . وهكذا سيؤدي المستقبل الى تطورات هامة في حياة الانسان ويؤدي الى ايجاد حلول هامة لمشاكل اقتصادية وعلى رأسها مشكلة الغذاء (١٤٦) .

اذن لم يعد هيكل القوة في العالم هيكلا عسكريا بالدرجة الاولى كما

كـان ابان القطبيـة الثنائيـة فـهـو اليـوم هيكلا ثلاثيـا : يتـألف من الاقـتـصـاد والتكنولوجيـا والقوة العـسكرية والدولة التي تجمع بهـذه الهيـاكل الثـلاثة تمثل قطبـا في السـاحة الدوليـة . ولو اجرينا مـقـارنة بسـيطة بين الدول الرئيـسـة في النظام الدولي حاليا لوجدنا ان ايا منها عدا الولايات المتحدة من يمتلك عناصر الهيكل الثلاثي للقوة . فاليابان تمثل هيكلا ثنائيا للقوة لانها تمتلك الاقتصاد والتكنولوجيا وتفتقر الى القوة العسكرية الذي يعتبر العنصر الاساسي للقوة في العـالم امـا اوروبا فهي تمتلك الاقـتـصـاد بالدرجـة الاولى فـهـيكلها هيكلا احاديا . ورغم ما بين هذه الهيـاكل الثلاثة من ترابط واحيانا تداخل فان نمط توزيع القوة في كل منهمـا قد لا يتفق مع نظيره في الهيكلين الآخرين تماما . فالعالم يعرف هيكلا استراتيجيا احاديا للقوة (الولايات المتحدة الامريكية) وهيكلا تكنولوجيا ثنائيا (الولايات المتحدة واليابان) وهيكلا اقتصاديا ثلاثيا (الولايات المتحدة واليابان واوروبا) (١٤٧) .

ومن ناحيـة اخـرى هناك بون شـاسع مـا بين الولايات المتـحـدة وكل من الاتحاد الاوروبي واليابان من حيث القوة العسكرية اذا ما تم قياسها من خلال مؤشرات الانفـاق العسكري . فان الانفـاق العسكري الامريكي لا يزال اكثر من ثلاثة امثـال الانفـاق العـسكري لكل من اليابان والمانيا معاً . وسـوف لن يكون بمقدور هاتين الدولتين زيادة انفاقهمـا العسكري بمعدلات تقارب الانفاق العسكري الامـريكي في الاجل المنظور وذلك لاسـبـاب سـيـاسـيـة بالـدرجـة الأولى (١٤٨) .

الفصل الثالث

الادوار المحتملة
للفواعل الرئيسة
في النظام الدولي الجديد

الادوار المحتملة للفواعل الرئيسة في النظام الدولي الجديد

يرى المعنيون في العلاقات الدولية ان النظام الدولي الحالي ، وفي ضوء المتغيرات الدولية الجديدة ، هو في حالة تكوين وانتقال من نظام قائم على الاحادية القطبية الى نظام قائم على تعدد الاقطاب . ومن اجل ادراك كيفية التحول ارتأينا معالجة الموضوع من خلال التركيز على دور ومستقبل كل من الولايات المتحدة والجماعة الاوروبية واليابان كعوامل رئيسة في النظام الدولي .

فالاتحاد الاوربي يمضي في توجهه نحو الوحدة وهو مستمر في تطوير مؤسساته وهياكله ، فضلا عن احتمالات توسيعه ليشمل دولا اوربية اخرى ، لا سيما من شرق اوربا . اما اليابان فالمراهنة قوية عليها ، كقطب رئيسي ، بسبب قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية وتطلعاتها الاقليمية والدولية للحصول على مركز عالمي . وحيال التكهنات حول مستقبل الجماعة الاوربية واليابان كأقطاب رئيسيين في النظام الدولي ، يدور جدال في الوقت الراهن حول امكانية استمرار الولايات المتحدة كقطب احادي .

لهذا سنحاول في هذا الفصل استشراف مستقبل النظام الدولي الحالي من خلال دراسة الفرص المتاحة والقيود التي ترد على الدور المستقبلي لكل من الاتحاد الاوربي واليابان والولايات المتحدة كفواعل رئيسة في النظام الدولي .

اولاً : مستقبل الاتحاد الاوربي كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية

(١) الاتحاد الاوربي كقطب دولي

ان التكهن بمستقبل الاتحاد الاوربي بوصفه فاعلا رئيسا في العلاقات

الدولية سيعتمد بدون شك على جملة من المتغيرات التي سيكون لها دور مهم في بلورة دوره في المسـرح الدولي مستقبلا . وتتمثل هـذه المتغيرات بما يلي :

(١) : القدرة الاوربية على المنافسة الاقتصادية

تشير الدلائل الاقتصادية على ان الجماعة الاقتصادية الأوروبية ستبرز كأكبر عملاق اقتصادي منافس للولايات المتحدة واليابان ، وذلك من حيث القدرة الانتاجية والطاقة الاستيعابية ، مما سيكون لها اثرا «مهم» في تطوير اتجاهات التبادل التجاري الدولي لا سيما وان السوق الموحدة ستتوسع بدخول الدول الاعضاء من منطقة التجارة الحرة (ايضا) ودول من اوروبا الشرقية . وفي الواقع ان الجهود الاوربية الجادة في اطار مسيرة التكامل الاقتصادي الاوروبي نبهت بان غياب اطار اقتصادي موحد بينها يؤثر سلبا على قدرتها التنافسية وعلى انتاجيتها وعلى امكانية التطوير والتحديث . ولهذا فان سوقا موحدة ستوفر قدرة انتاجية اكثر تنوعا وطاقة استيعابية اكثر ضخامة وكان ذلك دافعا لتجاوز مرحلة التكامل الاقتصادي الى مرحلة الاندماج (١٤٩) .

ان تطوير الهياكل الاقتصادية الاوربية والتوجه نحو الوحدة الاقتصادية قد دفع الى بروز قدر عال من الخلافات بين اوربا والولايات المتحدة . فحول السياسة الزراعية مثلا ظهرت خلافات كبيرة بين الاثنين . فقد تمسك الموقف الاوربي بقوة بسياسة الدعم الهائل للمزارعين الاوربيين البالغ عددهم (١١) مليون مزارع من دول الاتحاد اذ يبلغ الدعم السنوي الذي تقدمه الدول الاوربية لمزارعيها نحو (٣٠٠) مليار دولار وذلك من اجل المحافظة على اسعار منتجاتها الزراعية في الحدود الاقتصادية . وهذا ما يعرف بالسياسة الزراعية المشتركة والتي تعرف باختصار باسم (الكاب) وبموجب ذلك يكون بمقدار المزارعين

الاوربيين انتاج ما يشاؤون من المواد الغذائية سواء اكانت سوق المنتجات الزراعية رائجة ام راكدة لان صندوق التعويضات التابع للمفوضية الاوربية في بروكسل يضمن لهم بيع هذه المنتجات . ان هذا الدعم يعمل على زيادة الانتاج الزراعي بشكل كبير وباسعار رخيصة لا يستطيع مقابلها المزارعون في الدول الاخرى وخاصة في الولايات المتحدة على منافستها . اذ لا تقدم الحكومة الامريكية دعما لمزارعيها ومن ثم ينهار الانتاج الزراعي فيها . وعليه اصبحت قضية هذا الدعم تشكل عائقا في العلاقات الامريكية-الاوربية . وكانت الولايات المتحدة تطالب الدول الاوربية بتخفيض هذا الدعم للمزارعين الاوربيين بنسبة ٧٥٪ في الاسواق الداخلية و٩٠٪ لاسعار المنتجات الزراعية المصدرة خارج المجموعة الاوربية (١٥٠) .

وفي شهر تشرين الثاني ١٩٩٢ تصاعدت حدة الازمة بين الولايات المتحدة والجماعة الاوربية وذلك حينما هددت الولايات المتحدة بفرض رسوم كمركية اضافية على بعض المنتجات الزراعية المستوردة بنسبة (٢٠٠٪) وبقيمة (٣٠٠) مليون دولار وذلك اعتبارا من كانون الاول ١٩٩٢ وهي اجراءات تأتي بعد فشل المفاوضات الامريكية - الاوربية التي جرت في شباط ١٩٩١ . وكادت هذه الاجراءات ان تصيب المجموعة الاوربية باضرار كبيرة . وتعد فرنسا الدولة الاكثر ضررا اذ تمثل حصتها (١٢٧) مليون دولار (١٥١) وحينما توصلت الجماعة الاوربية الى اتفاق مع الولايات المتحدة في تشرين الثاني ١٩٩٢ حول تجارة الحاصلات الزراعية رفضته فرنسا واصفة اياه بانه «غير مقبول ويمثل تهديدا» فادحا للمزارعين الفرنسيين (١٥٢) . وصرح رئيس وزراء فرنسا انذاك بيريغفوا تصريحا مهما قال فيه «ان قضية الصادرات الزراعية من المصالح الحيوية ودعا الى اظهار الوحدة الوطنية» (١٥٣) ومن الجدير بالذكر ان الاتفاق

الاوربي- الامريكي لا ينهي الخلافات بين الطرفين . فالحكومة الفرنسية مجبرة على الوقوف بوجهه بسبب عدم رضاء المزارعين الفرنسيين عليه وكذلك لادانة المزارعين الالمان له . فالمزارعون الاوربيون يشكلون جماعات ضاغطة على حكوماتهم . وبالمقابل جابهت الحكومة الامريكية هي الاخرى انتقادات من المزارعين الامريكيين الذين عبروا عن عدم رضائهم عن الاتفاق الاوربي-الامريكي لانه سيسمح للانتاج الاوربي بالبقاء مرتفعا بدرجة تحول دون بيع منتجات فول الصويا الامريكية في اوربا (١٥٤) .

اذن ستبقى المشكلة الكبرى تتمثل في ان بروز اوربا كعملاق اقتصادي سيشكل اكبر منافس تجاري للولايات المتحدة مما سيعيق نشاطاتها التجارية الدولية . فالسياسة الحمائية الاوربية بعد تحقق الوحدة ستثير هاجسا امريكيا في كيفية الوقوف بوجهها . فمنذ مطلع السبعينيات قامت الولايات المتحدة بمهاجمة السياسة الحمائية الاوربية وبخاصة في ميدان الزراعة فدعت الى تغييرها من اجل زيادة الصادرات الزراعية الامريكية الارخص سعرا والغاء التمييز ضد البضائع الامريكية نتيجة الاتفاقيات التفضيلية التي اعطتها الجماعة لبعض دول البحر المتوسط والتي ادت الى عجز بعض المنتجات الامريكية مثل الحمضيات عن المنافسة .

كما اصبحت السلع الامريكية اقل قدرة على منافسة المنتجات الاوربية في اسواق دول البحر المتوسط التي اعطت تفضيلات جمركية لسلع الجماعة . وكذلك قامت الولايات المتحدة بربط مشاكل العجز في الميزان التجاري الامريكي من خلال ربط التغيير في التعريفات الكمركية ، بتكاليف ابقاء القوات الامريكية في اوربا (١٥٥) .

(٢) : القدرة الاوربية على تحقيق سياساتها الدفاعية والامنية :

من الجدير بالذكر ان المتغيرات التي اخذت تجابه اوربا والمتمثلة بتفكك الاتحاد السوفييتي والتحولات في الانظمة السياسية في دول اوربا الشرقية وحل حلف وارسو واثار حرب الخليج على الامن الاوربي والحرب الاهلية في يوغسلافيا اصبحت دافعا للاوربيين للتفكير جديا في شكل بنيتهم الامنية الجديدة ، وبعد التوقيع على معاهدة ماستريخت في شباط ١٩٩٢ اصبح شكل البنية الامنية الوربية الجديدة هاجسا للاوربيين . وبدون شك نصت هذه المعاهدة على ايجاد اطار امني ودفاعي لاوربا الموحدة وذلك في الفصل الخامس فيها حينما اوكلت الى اتحاد غرب اوربا باعداد وتنفيذ القرارات والافعال المتعلقة بالوحدة الاوربية .

ووفقا لذلك فإن بلورة سياسة امنية ودفاعية اوربية جديدة ليس بالامر اليسير في الوقت الراهن ، وذلك بسبب تعدد هياكل الامن الاوربي وعدم تكاملها النهائي . وهنالك اليوم ثلاثة هياكل امنية اوربية : اولا حلف الاطلسي وهو المنظمة التي تضطلع بأمن الدول الاوربية الغربية والولايات المتحدة وكندا . ثانيا : مؤتمر الامن والتعاون الاوربي وتأسس عام ١٩٧٥ ويضم بلدان غرب وشرق اوربا بالاضافة الى الولايات المتحدة وكندا وقد توسع الان ليشمل جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق وبلغ عدد الدول المنضمة اليه (٤٨) دولة في مطلع عام ١٩٩٢ . ثالثا : اتحاد غرب اوربا وتأسس عام ١٩٥٤ والذي قام على اساس كفالة وضمان الامن والمعونة العسكرية ضد التهديد الخارجي بين بريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبرغ . وقد اوكلت معاهدة ماستريخت بهذا الاتحاد مهمة القيام بتنفيذ القرارات والافعال المنوطة بالسياسة الدفاعية والامنية للوحدة الاوربية . ومع ذلك فان الصيغة التي اشارت اليها معاهدة

ماستريخت حول السياسة الدفاعية والامنية هي غير واضحة ، فهي لم تشر الى انشاء جيش اوربي يأخذ على عاتقه ضمان امن اوربا . والصيغة التي جاءت بها ماستريخت ، في الواقع ، صيغة عامة . اما مؤتمر الامن والتعاون الاوربي فان عمله ينصب على المجال الامني غير العسكري وقيمته تنبع من كونه يضم جميع دول اوربا والولايات المتحدة وايضا جمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقا ، ولكنه من جهة ثانية يفتقر الى هياكل تحتية متعددة وقوية كما ان قراراته لا بد ان تصدر بالاجماع وهذا يعني ان اي صوت يخرج عن الاجماع يكون بمقدوره اعاقة حرية المؤتمر . انه اذن ، يعمل عن طريق الاقناع الاخلاقي ولذلك تعتمد فاعليته على توفير العلاقات الايجابية بين الشرق والغرب (١٥٦) . وحتى عام ١٩٩٠ اعتبر مؤتمر الامن والتعاون الاوربي ذا طبيعة خاصة ، فلم يكن يضم قبل هذا التاريخ سكرتارية ثابتة او جدول اجتماعات دورية محددة سلفا ولكن التحولات في اوربا الشرقية والوحدة بين الالمانيتين كانتا دافعا لتطويره ودعمه بهياكل سياسية . ففي مؤتمر قمة باريس ١٩-٢١ نوفمبر ١٩٩٠ عمل المؤتمر على تطوير مؤسسات وهياكل دائمة ويعد هذا نقلة نوعية على مسيرة الامن الاوربي . ان التوجه نحو تأطير الامن الاوربي باطار مؤسساتي ، في الوقت الراهن ، والتوقيع على ميثاق باريس من اجل اوربا جديدة يعد بمثابة الدخول في مرحلة جديدة .

وفي مؤتمر براغ ٣٠-٣١ كانون الثاني ١٩٩٢ تم تطوير قواعد صنع القرار وذلك حينما تبنى المؤتمر وجهة نظر المانيا وذلك باقرار قاعدة اتخاذ القرارات وفقا لصيغة الاجماع ناقصا واحداً حتى لا تصاب قراراته بالشلل والجمود وعدم القدرة على مواجهة حالات خرق التزاماته من جانب دولة عضوة . وقد شجعت الاوضاع الملتهبة في يوغسلافيا على تبني مثل هذا الاقتراح وكذلك

من اجل مواجهة حالات مستقبلية . وهذا ما يضفي على قرارات المؤتمر قوة الزامية [١٥٧] وهكذا وبمرور بناء الهياكل المؤسسة اصبح الطريق معبدا نحو تحقيق سياسات دفاعية وامنية مشتركة .

(٣) : القدرة الاوربية على استيعاب اوربا الشرقية :

بعد التغييرات التي طرأت على الساحة الدولية اصبح ضروريا ولزاما على الاوربيين بلورة مفهوم امني جديد . فالساحة الاوربية لم تعد الساحة المحتملة للصراع كما كان سابقا . فمع انهيار الاتحاد السوفييتي والتحولات التي جرت في انظمة بلدان اوربا الشرقية وتوحيد الالمانيتين والتوقيع على معاهدة خفض الاسلحة التقليدية في تشرين الثاني ١٩٩٠ اصبحت هناك حاجة ملحة لوضع مفهوم امني جديد . فاهتمامات اوربا الغربية لم تعد مقتصرة على امن اوربا الغربية فقط بل التوجه لبحث سبل تأسيس التعاون بين شرق وغرب اوربا في المجالات المتعلقة بالامن . وقد اصبح من اهم ركائز الاستراتيجية الاوربية الجديدة لحلف الاطلسي هو التعاون مع دول شرق اوربا وذلك من خلال اجراء اتصالات رسمية معها والعمل على اقامة روابط مؤسسية لبحث المسائل السياسية والامنية ولكن في اطار تنفيذ اهداف مؤتمر الامن والتعاون ، ويشمل التشاور السياسي موضوعات ذات جوانب امنية وعسكرية مثل التخطيط الدفاعي والمفهوم الديمقراطي للحكم وتحويل الانتاج الحربي الى انتاج يخدم الاهداف المدنية . ان الاستراتيجية الجديدة لحلف الاطلسي اخذت تؤكذ دور مؤتمر الامن والتعاون الاوربي في توحيد روابط التعاون والتشاور بين الدول الاوربية وحلف الاطلسي عن طريق دراسة ايجاد الترتيبات اللازمة لمتطلبات الامن والاستقرار وبصيغة خاصة من خلال ادارة الازمات [١٥٨] .

ان ضرورة تطوير نظام امني اوربي جديد يتطلب تطوير مفاهيم امنية

جديدة وتوسيع المفهوم السابق . ان من الامور التي ترتب على الاوربيين القيام بها هي الاسهام في اعادة شمل نصفي القارة . وتعد الحرية والرفاهية والاستقرار اهدافا ملحة بالنسبة لاوربا الشرقية وكيفية اعادة تأهيلها من اجل ان تندمج في اطار اوربي يشمل اوربا الشرقية والغربية من الناحية الاقتصادية والامنية . وانه على اوربا الغربية يقع العبء الرئيس في مساعدة اوربا الشرقية للتخلص من التركة والاثار الصعبة التي عاشتها في ظل الشيوعية . ويرى البعض بأن الانضمام التدريجي لدول اوربا الشرقية الى المجموعة الاقتصادية الاوربية والذي يبدأ باتحاد وينتهي بالعضوية الكاملة يجب ان يكون الهدف الثاني (١٥٩) .

ويعتقد بعض الغربيين بأنه يتوجب على الاوربيين القيام بمساعدة بلدان اوربا الشرقية في اقامة ديمقراطيات واقتصاديات سوق وهذا يتطلب مساعدات اكبر بكثير مما يتم تقديمه من قبل اية قوة غربية الى اية ديمقراطية من الديمقراطيات الجديدة . وهذا سيعمل بدون شك على تسهيل انضمامها الى الاتحاد الاوربي كأعضاء مشاركين ومن ثم أعضاء كاملين بنهاية العقد . كما ان توسيع الاسرة الاوربية لن يكون بالضرورة متعارضا وبدون شك نستطيع القول ان الاسرة الاوربية قد تمكنت من تحقيق غرض رئيس من اغراضها المتمثل في جعل الحرب بين اعضائها امرا غير وارد (١٦٠) .

ويرى البعض بان خطوط الاطار الامني الجديد في اوربا يجب ان تنبعث من متغيرات التحول الديمقراطي في اوربا الشرقية وحل حلف وارسو ومن ثم يجب ابدال المفهوم الامني السابق عند دول اوربا الشرقية بمفهوم جديد يقوم اساسا على ايجاد نوع من التعاون ما بين الشرق والغرب يشكل حلف الاطلسي جزء منه .

واخذت اوساط حلف الاطلسي تهتم بما يتم من تطورات في اوربا الشرقية واعتبار هذه المنطقة مصلحة حيوية واستراتيجية لدول الحلف وعلى الغرب ان يعمل على تكثيف الاتصالات معها وان يقوم بملء الفراغ الذي تركه انهيار حلف وارسو . وتسود الدول الغربية نظرة حول ضرورة تطوير مؤتمر الامن الاوربي بما يمكنها من التعامل مع مفهوم امني اكثر شمولية يشمل دول المجموعة الاوربية الى جانب اعضاء حلف وارشو سابقا وحلف شمال الاطلسي . كما ان هناك وجهة نظر تسود الدول الاوربية وهي ان الابقاء على العلاقات الاوربية عبر الاطلسي في مجال الترتيبات والتحركات الامنية لا يتعارض وجهود المجموعة الاوربية نحو الوحدة ، اذ اشارت اتفاقية الوحدة الاوربية الى العمل على صياغة سياسة خارجية وامنية موحدة دون النص على دور عسكري تاركة للمستقبل التوصل الى صيغة سياسية وامنية وعسكرية (١٦١) .

وترتكز استراتيجية حلف الاطلسي حاليا على عدم دمج دول اوربا الشرقية في الحلف والامتناع عن منح اية ضمانات امنية للدول حديثة الاستقلال على اعتبار ان ذلك قد يسيء الى الاوضاع الداخلية ويزيد من تدهورها . فقد طلبت المجر وجيكوسلوفاكيا قبل انفصالها الانضمام الى الاطلسي . وتتريث دول حلف الاطلسي في قبول الاعضاء الجدد لان ما يؤدي اليه عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي اثناء عملية انتقال السلطات لا يهدد بصفة مباشرة امن دول حلف الاطلسي ووحدة اراضيها ولكنها متغيرات بامكانها التأثير سلبيا في الاستقرار الاوربي وربما قد تتفاقم الى نزاعات مسلحة في بعض المناطق كما هو الحال في يوغسلافيا (١٦٢) .

وهكذا فان المزيد من الاندماج الاوربي سيدفع اوربا الموحدة الى اتباع سياسات تجارية حمائية مما سيخلق مشاكل مع الولايات المتحدة والدول

الاخرى وسيزيد من التنافس التكنولوجي في الجانبين السلمي والحربي وكذلك من فرص التفاعل والتنسيق في السياسات مع دول شرق اوربا بسبب عوامل الجغرافية والتاريخ والثقافة .

كما ان وجود سياسة اوربية موحدة سيعمل الى حد بعيد على اضعاف الهيمنة الامريكية وستضعف كذلك من الارادة الامريكية عند التفاوض مع اوربا الموحدة سيما في الميادين الاقتصادية والامنية ان الاصل في نجاح مشروع الوحدة الاوربية هو ان التنسيق بين الدول الاوربية سوف لن يشمل فقط القضايا الاقتصادية وانما القضايا السياسية والاستراتيجية ايضا . ومن شأن ذلك تعزيز الارادة السياسية للاتحاد الاوربي في تعاملها مع الولايات المتحدة في مجال اتخاذ القرارات التي تمس الامن الاوربي والقضايا الاقليمية . ومن اللحظة التي تشكل فيها اوربا الموحدة تحديا للولايات المتحدة فانها ستواجه ، بدون شك ، صعوبات للتعامل معها (١٦٣) .

ب - مقيدات القطبية الاوربية :

الى جانب الاوجه الايجابية التي تساعد على بروز الجماعة الاوربية كقطب متكافئ في العلاقات الدولية ، هنالك جوانب سلبية تعقد الدور الاوربي وتعمل على منع تبلور هوية اوربية مستقلة عن الارادة الامريكية :

١ - وجود صعوبات ترتبط بقيام الوحدة الاوربية . ويمكن ان نشير الى وجود حواجز حدودية مادية مرتبطة بمفهوم السيادة الوطنية ووجود تنظيمات تشريعية مختلفة في مجال حركة السلع والخدمات عند دول الجماعة الاوربية وفي ميدان الحواجز المالية فان الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات متباينة . فضلا عن اختلاف درجة حماس دول المجموعة في تحقيق مشروع

الوحدة . فتسعى فرنسا مثلا ، وتؤيدها دول اخرى في هذا المجال ، اتجاه الاندماج غير القومي من خلال اقامة سوق داخلية واحدة تتجاوز صلاحيات السيادة المطلقة . اما بريطانيا والتي هي حريصة جدا على سيادتها تسعى الى ادماج الجماعة داخل النظام الرأسمالي العالمي الاكبر ، بينما تريد المانيا الغربية توسيع الاتحاد بشكل يشمل المانيا الموحدة مع دول اوربا الشرقية (١٦٤) . كذلك ان قيام الاتحاد الاوربي ابقى قطاعات حيوية مثل : الطاقة والاتصالات والمياه تحت حماية الحكومات القوية . ولدى الكثير من دول السوق -عدا بريطانيا- تصور بأن الاتحاد عبارة عن حصن اوربي مغلق امام الغزو الاقتصادي الامريكي والياباني . زيادة على ذلك هناك مشكلات تتعلق باختلاف مستويات التطور والنمو الاقتصادي بين دول الاتحاد فان جنوب اوربا (اسبانيا والبرتغال واليونان) قد طالب بفترة اطول للتكيف مع متطلبات السوق الموحدة نتيجة للفجوة بين شمال اوربا وجنوبها . وبصفة عامة فان هناك استمرار للقيود حول حرية رأس المال حتى منتصف التسعينيات لدى (٨) دول من اعضاء السوق . وربما قد يحدث بعض التوتر بين دول الجنوب ودول الشمال الاوربي لاختلاف الاهداف . فالاولى تهدف الى رفع مستويات المعيشة ، والثانية تريد اعادة الهيكلة لزيادة تحسين هامشها التنافسي . وبالتالي يصعب للاطراف الخارجية جذب انتباه الاتحاد من مشاكله الداخلية الى المشاكل الخارجية (١٦٥) .

وبدون شك ان تأجيل المشروع الاوربي الى عام ١٩٩٧ يعكس وجود مشاكل بين دول المجموعة تتعلق بتوحيد العملة والنظام النقدي الاوربي والاطار الامني ومسألة السيادة . فالاوربيون كمواطنين غير مستعدين لابداء تنازلات في هويتهم القومية وفي ميدان العملة النقدية والنظام الانتخابي . كما ان

التقاليد البرلمانية تختلف من دولة الى دولة اخرى ولكنها تدخل في صلب المعتقدات الخاصة للرأي العام في كل دولة اوربية . وكذلك يحتاج النظام النقدي الاوربي الى مراجعة جدية حتى يكون صورة لاستقرار العملات الاوربية خاصة ان الدول بدأت تنتهج طريقا معاكسا لما هو مرسوم في المعاهدة . وهنا ينبغي التحرك داخل النظام النقدي الموحد لدعم القدرة التنافسية التي ما زالت محدودة . وما زال امام الجماعة الاوربية الكثير لانجازه قبل ان تتحقق المقومات اللازمة لانشاء تكتل وحدوي قادر على الصمود امام تكتلات اخرى مستقرة منذ زمن طويل [١٦٦] .

٢ - المساعي الامريكية للوقوف بوجه الوحدة الاوربية :

هناك وجهة نظر ترى بانه من غير المتوقع بروز اوربا كقطب مؤثر في الساحة الدولية بشكل منعزل ومستقل عن الارادة الامريكية بسبب وجود قدر من التنسيق والتعاون في اطار المصالح والعلاقات الرأسمالية . فالعلاقات الامريكية-الاوربية متشابكة في اطار الهياكل والمؤسسات الرأسمالية مثل صندوق النقد الدولي والجات كذلك في ميادين الطاقة والبيئة كل ذلك لا يمكن ان يشجع امكانية قيام صراع محتمل وقريب بين الجماعة الاوربية والولايات المتحدة الامريكية [١٦٧] .

وهناك من يرى بان التنافس الاوربي-الامريكي- الياباني سيستمر ولكن في اطار من التعاون والتنسيق وتبادل المنافع ولان مخاطر الحرب او الصراع هي اكبر بكثير من اية منافع محتملة . وبدون شك اصبحت مصالح الدول الصناعية المتقدمة متكاملة وليست متضادة وان ٨٠٪ من تجارتها الخارجية تتسم فيما بينها ولا تحتاج للعالم الثالث الا لتأمين النفط والمواد الخام اذ يوجد

منها ما يكفي الجميع وبأبخس الاسعار ولهذا لا ينصح اصحاب هذا الرأي بالمراهنة على الدور الاوربي الذي قد يكبر حجمه ولكن ليس بصيغة دور مناقض للدور الامريكي في العالم او مستقل عنه (١٦٨) . فأوربا يمكن ان تتطور الى كيان مستقل وله ارادة مستقلة ولكن ليس بصيغة التحول الى طرف متصارع مع الولايات المتحدة وانما يمكن تصور ضبط التنافسات الاقتصادية والتجارية بشكل لا يمكن ان تتحول الى صراع وذلك لتشابه المصالح وانسجامها .

٣ - ضعف البنية الامنية للاتحاد الاوربي (انموذج حرب الخليج) :

ان الدرس الذي ينبغي ان تتخذه اوربا حينما تبحث عن مستقبلها ومصير وحدتها هو موقفها من حرب الخليج التي أكدت محدودية الدور الاوربي . فالمشاركة العسكرية لكل من بريطانيا وفرنسا لم تكن نتيجة تخطيط سياسي اوربي وانما جاءت بشكل مشاركة فردية اكثر من كونها تعبيرا عن مشاركة اوربية . والمساعي الفرنسية لحل الازمة في الخليج كانت مساعي فردية . وقد اقتصر العمل الجماعي الاوربي لحل الازمة على مجالات هامشية لا تتطابق مع طموحات الوحدة الاوربية . كما ان الثقل العسكري والدبلوماسي للدول الاوربية التي تحالفت مع الولايات المتحدة كان ضعيفا . ويرى البعض بان عدم مشاركة كل من فرنسا وبريطانيا في التحالف كان سيعني اضعاف الامنين الاوربي والامريكي . وان ازمة الخليج قد بينت بان الاوربيين لا يستطيعون اتخاذ زمام المبادرة او اتخاذ القرار الحاسم لمواجهة ازمة عسكرية وسياسية كبرى وقريبة منهم جغرافيا (١٦٩) . ولهذا فان الاحساس الاوربي بهذ الضعف ربما يكون حافزا لجهود اوربية بناءة من اجل ان تحوز اوربا على وزن حقيقي في المجتمع الدولي . وفي مواجهة اوربا لازمات مثل ازمة الخليج بدا واضحا ان

محدودية الدور الاوربي في حرب الخليج وعدم الكفاءة الاوربية ربما يكون اليوم حافزا يدفع الاوربيين للبحث عن تحقيق وحدتهم والسعي لتحقيق سياسات امنية ودفاعية مشتركة .

لقد شكل القلق على مصير الوحدة الاوربية احد الدوافع المهمة لتغيير الموقف الاوربي من الازمة وسارعت الدول الاوربية للمشاركة في الحرب وذلك للتعبير عن ضعفها وتبعيتها للولايات المتحدة .

لقد اصبحت الدول الاوربية على قناعة بعد ازمة الخليج القوة العسكرية ما لم تدعم بارادة سياسية وتصور استراتيجي وبامكانات عسكرية تصبح غير نافعة وتضطر للخضوع الى ارادة خارجية (١٧٠) .

ان من نتائج حرب الخليج هو انها دفعت الأوروبيين للتفكير في انشاء جهاز دفاعي يختص بالشؤون الامنية كجانب اساسي للوحدة الاوربية . واختلفت وجهات النظر الاوربية حول كيفية تكوين هذا الجهاز الدفاعي وبنائه . فهناك دول اوربية تسعى الى انشاء قوة عسكرية اوربية مستقلة ، وهي صيغة لا تقبل بها كل الدول الاوروبية وبخاصة بريطانيا التي لاترغب في اي تنسيق عسكري اوربي الا في اطار حلف الاطلسي ، في حين تؤيد كل من فرنسا والمانيا ايجاد بنية عسكرية اوربية . كما اخذت تواجه القادة الاوربيين مشكلة تتمثل في كيفية ايجاد قوة دفاعية اوربية لا تؤدي الى افساد العلاقة مع الولايات المتحدة .

وكذلك ظهرت مشاكل اخرى تتعلق بكون انشاء هذه القوة العسكرية الاوربية لا يمس بسيادة كل دولة على حدة . ويرى البعض ، انطلاقا من ذلك ، بأن هذه المسألة لا زالت صعبة التحقيق وان اوربا ستظل في اطار الحماية الامريكية (١٧١) .

ثانياً : مستقبل اليابان كفاعل رئيس في العلاقات الدولية :

أ) اليابان كفاعل رئيس :

يدور جدل حول امكانية بروز اليابان كفاعل رئيس في العلاقات الدولية ، فهناك رأي يرى بإمكانية ظهور اليابان قوة مستقبلية في المجتمع الدولي وهذا الرأي يستند الى العوامل الآتية :

١ - امتلاك اليابان لقدرات اقتصادية هائلة . اذ يزيد ناتجها القومي على مجموع الناتج القومي لالمانيا وبريطانيا وفرنسا مجتمعين وهو يساوي $\frac{٣}{٥}$ الناتج القومي الامريكي (٢,٩) تريليون دولار مقابل حوالي (٤,٨) تريليون دولار [(١٧٢)] . ان هذه القدرات تسمح لليابان بزيادة نفقاتها العسكرية دون ان يشكل ذلك او يضيف اية اعباء على الميزانية [(١٧٣)] .

٢ - التجربة اليابانية في النمو : اصبحت اليابان نموذجاً يحتذى به في دول العالم . ومرد نجاح التجربة اليابانية يرجع الى اعفاء الحلفاء لها من تحمل نفقاتها العسكرية الدفاعية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مما ساعد على اطلاق مواردها للتنمية . ولا ننكر بأن اليابان قد استفادت من ظروف انخفاض اسعار النفط قبل السبعينات في تحقيق نهضتها الاقتصادية . وداخليا استطاعت تحقيق قدرة عالية على الادخار . كما استفادت من انخفاض الفوائد على القروض الصناعية . وتقوم بالانفاق على البحوث العلمية بشكل كبير . واذا كانت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يوجهان نسبة عالية من الانفاق على البحوث في المجالات العسكرية فان اليابان توجه انفاقها على البحوث في ميدان الصناعات المدنية .

كذلك يلعب النظام التعليمي في رفد اليابان بعمالة فنية ماهرة تؤدي دورا في ميادين التكنولوجيا الجديدة . وخلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٥ حققت اليابان

اعلى نسبة للنمو بين الدول الصناعية وولجت ميدان الثورة التكنولوجية الثالثة وأصبحت من الدول الاقتصادية العظمى في مجال التجارة والمال العالميين طوال الثمانينات [(١٧٤)] .

وهكذا جاءت قوتها الاقتصادية نتيجة لقلة تخصيصاتها الدفاعية . ففي الوقت الذي خصصت فيه الولايات المتحدة موارد ضخمة لبناء وتطوير قواتها المسلحة بلغت (٧٪) من الناتج القومي الاجمالي خلال الثمانينات وخصصت دول اوربا الغربية ما يتراوح بين (٤- ٥٪) من ناتجها القومي لاغراض الدفاع لم تتعد نسبة ما خصصته اليابان لنفس الغرض (١٪) من ناتجها القومي [(١٧٥)] .

٣ - التغيير في توجهات سياسات اليابان الخارجية : هناك من يرى بأن اليابان قد غيرت من توجهاتها الخارجية وتبنت توجهات وخطوطا جديدة في سياساتها الخارجية وتمثلت في مشاركتها ولأول مرة في ارسال قواتها الى خارج حدودها في كمبوديا . كما تطالب اليابان بزيادة عدد الاعضاء الدائمين في مجلس الامن وتطالب بمقعد دائم لها فيه ، وتعد من ابرز المرشحين لنيله وذلك استناداً الى امكاناتها الاقتصادية الهائلة اولاً وكبر حجم المساعدات الاقتصادية التي تمنحها لبلدان العالم الثالث ثانياً ولحجم مساهمتها الكبير في نفقات الامم المتحدة ثالثاً وللتغيير في الاوضاع الدولية عما كانت عليه بعد الحرب العالمية الثانية رابعاً [(١٤٦)] .

٤ - تعدد خيارات اليابان المستقبلية في كسب الحلفاء والاصدقاء : بالنظر لقدراتها الاقتصادية ودورها الاقليمي والدولي الجديد ، تسعى اليابان الى تحقيق تقارب مع الدول الكبرى في آسيا . ولعل امكانية تحقيق تقارب ياباني ـ صيني يعد احد اشكال المحاور الجديدة التي يحتمل ظهورها في آسيا . وتعد مساعي اليابان لتحقيق هذ التقارب خطوة في ازالة المشاكل المعلقة بين

شعوب آسيا المجاورة لليابان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وبدون شك يضيف التقارب السياسي مع الصين لليابان قوة سياسية جديدة الى جانب قوتها الاقتصادية . . وأهم ما في هذا التقارب هو محاولة الربط بين القوة الاقتصادية (اليابانية) مع القوة العسكرية (الصينية) . ويساعد هذا التقارب الصين في دعم سياسة انفتاحها الاقتصادي من اجل تطوير علاقاتها مع اليابان . كما يؤدي الى زيادة الاستثمارات اليابانية في الصين . وخاصة في ميادين البترول والتكنولوجيا . ويساعدها ايضا في كسر عزلتها الدولية التي فرضت عليها بعد احداث عام ١٩٨٩ (١٧٧) .

ان لهذا التقارب جذور تمتد الى المعاهدة اليابانية ـ الصينية الموقعة في اب ١٩٧٨ والتي ساهمت في تعزيز مركز اليابان في اسيا وكانت ذات فائدة للدولتين . فاليابان اخذت تعاني الحواجز الكمركية التي فرضتها الدول الغربية ضد منتجاتها . ولا شك شكلت مسألة امتصاص منتجاتها الصناعية والتكنولوجية هدفاً ملحاً للحكومات اليابانية التي كانت تسعى الى التقارب مع الصين لمساعدتها في تحقيق خططها التنموية وتحديات الزراعة والصناعة والمؤسسة الدفاعية والعلوم والتكنولوجيا (١٧٨) .

وكذلك لا تعد اليابان محوراً لتقارب ياباني ـ صيني فقط وانما محورا لتقارب ياباني ـ صيني ـ روسي . اذ هناك مساعي يابانية لانشاء ما يسمى «بتجمع الارخبيل الياباني» يجمع الصين واليابان وروسيا . اذ تمتلك اليابان التكنولوجيا ورأس المال والصين تتوافر فيها اليد العاملة نظراً لحجمها السكاني الكبير اما روسيا فهي غنية بالمعادن . وان حل قضية جزر الكوريل ربما يسهم في تطوير العلاقات مع روسيا وازالة سوء التفاهم معها وفتح الطريق لحصول روسيا على المساعدات والاستثمارات اليابانية (١٧٩) .

٥ - تطور علاقات اليابان مع الدول الصناعية الجديدة في آسيا :

ان نجاح اليابان في اداء دور عالمي سيعتمد على طبيعة علاقاتها مع بلدان آسيا الصناعية : كوريا الجنوبية ، هونغ كونغ ، تايوان ، سنغافورة ، اندونيسيا ، ماليزيا ، تايلند . اذ تعاني هذه الدول من بعض العقد تجاه اليابان تتمثل في مخاوفها من اثار احتلال اليابان لها سابقا ومن زيادة الانفاق العسكري الياباني ومن نتائج التأثير العسكري الامريكي على اليابان ومن انعكاس علاقاتها السياسية مع اليابان على العلاقات الاقتصادية والتجارية ومن مدى تأثير المتغيرات الدولية المتمثلة بسياسات الولايات المتحدة والصين وروسيا على علاقاتها مع اليابان . وفي الوقت الذي اخذت صناعاتها تنافس الصناعات اليابانية خصوصا في مجال صناعة السيارات ، الحديد ، الصلب ، بناء السفن ، فإن اليابان قد زادت من استثماراتها في هذه الدول والتي قفزت للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ الى خمسة اضعاف ما كانت عليه . وقد حققت اليابان ارباحا وصلت الى (٤٨٧) مليار ين خلال عام واحد حتى نهاية اذار ١٩٩٢ من استثماراتها في اسيا بينما لم تحقق الاستثمارات اليابانية في اوربا الا (٦,٦) مليار ين [١٨٠] .

٦ - امكانية تحول العلاقات اليابانية ـ الامريكية من حالة تعاون الى حالة صراع :

يعتقد بعض المعنيين بأن العلاقات الامريكية ـ اليابانية ستنتقل من حالة تعاون الى حالة صراع وتنافس وذلك عن طريق تطور خلافاتهم ومنافساتهم التجارية . فالغربيون اخذوا يخشون من قيام اليابان بإغراق الاسواق الامريكية بالسلع وفق اسعار اقل من قيمتها الحقيقية وبالذات فيما يتعلق بالسلع المتقدمة من اشباه الموصلات وفي مجال الاستثمار تستخدم

اليابان قدراتها المالية الفائقة في الاستثمار في البلدان الغربية دون ان تفتح اسواقها هي الاخرى لاستثمارات الدول الغربية . والاهم من ذلك هو ان الاستثمارات اليابانية في الولايات المتحدة تكاد تكون مغلقة على اليابانيين . كما تسعى اليابان للحصول على التكنولوجيات الغربية دون ان تعطي هي الفرصة بالمقابل لنقل تكنولوجيتها الى العالم الغربي (١٨١) فضلا عن ذلك اخذ فائضها التجاري يزداد بشكل كبير حيال الولايات المتحدة (٤٤) مليار دولار عام ١٩٩٣ (١٨٢) التي اخذت تسعى وبكل السبل لتصريفه عن طريق دفع اليابان لتحمل نفقات دفاعها وتقديمها المساعدات لدول العالم الثالث وشراء المواد الزراعية الامريكية (١٨٣) .

ويرى البعض بأن موازين العلاقات بين الدول الرأسمالية اخذت تسير لغير صالح الولايات المتحدة واوربا ولصالح اليابان والدول الصناعية الجديدة . وقد أدى ذلك الى انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي للسلع والخدمات في المنظومة الرأسمالية العالمية . ان المظهر الرئيسي الذي عبرت عنه هذه الازمة هو حالة التشبع التي اصبحت تميز الاقتصاد العالمي كله . فعلاقات التوزيع داخل الدول الرأسمالية الكبرى لا تسمح بأن تنمو القدرة على الاستهلاك بنفس المعدل الذي تنمو به القدرة على زيادة الانتاج . وقد ادى ذلك الى حدوث اختلال في التناسب بين فروع الانتاج المختلفة وبخاصة بين الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية والفروع المنتجة للسلع الانتاجية وقد ادت هذه الحالة الى تعميق الصراع بين الدول الرأسمالية من اجل اسواق التصريف وميادين رؤوس الاموال . الامر الذي ادى الى ظهور ازمة في عملية تراكم رأس المال زيادة على تعطيل الدورات الاقتصادية لرأس المال في تلك الدول .

ان الدول الرأسمالية تبدو في الوقت الراهن قد دخلت في ازمة تمثلت في

صعوبة تحقيق المزيد من التوسع في اسلوب الانتاج الرأسمالي وصعوبة فتح منافذ جديدة للاستثمار في داخل المنظمة الرأسمالية العالمية . ان الدول الكبرى الرأسمالية قد عجزت عن الوصول الى صيغة مناسبة لتوزيع الادوار فيما بينها في مناطق العالم المختلفة (١٨٤) .

ب) قيود القطبية اليابانية :

بالمقابل هناك عدد من القيود تحول دون تبلور اليابان كقوة عالمية كبرى ويمكن اجمالها بما يأتي :

١ - القيود الدستورية : تمنع القيود الدستورية اليابان من تطوير قدراتها العسكرية وتحرم امتلاكها للاسلحة النووية التي تعد احد عناصر قوة الدول العظمى في عصرنا الراهن . اذ اكد البند التاسع من الدستور الياباني ان «اليابان تتخلى حتى الأبد عن الحرب كحق من حقوق دولة ذات سيادة . كما تتخلى عن بناء قوات عسكرية ، برية وجوية وبحرية ، واي جانب آخر من جوانب الطاقة العسكرية ويحظر الدستور كذلك ارسال القوات اليابانية الى خارج الحدود الاقليمية او قيامها بالمهام الهجومية» (١٨٥) .

٢ - الاجماع الوطني للتخلي عن النهج العسكري : ساد سياسة الدفاع اليابانية اجماع وطني على التخلي عن النهج العسكري والتطلعات التوسعية . وادرك اليابانيون بأن نموهم الاقتصادي الهائل انما جاء نتيجة لمحدودية انفاقهم في مجال الامن والدفاع ، ومن ثم فانه من الضروري التخلي عن التوسع في برامج التسليح اكثر مما يجب . ولا شك بانه قد تم التراجع عن هذه السياسة بعد ان قامت اليابان بتطوير قدراتها العسكرية

ولكن بدعم من قبل الولايات المتحدة . واخذ دعاة التسليح الياباني يزدادون في اليابان تأثيرا بفعل ازدياد القوة العسكرية السوفييتية ونتيجة لتطور القناعة بضعف الضمانة الامريكية بعد هزيمة امريكا في فيتنام . وهو دليل ايضا على انعكاس وتجسيد الفكرة الامريكية القائلة بأن اليابان قد اكتفت بالحد الادنى الضروري لتولي مسؤولياتها الدفاعية (١٨٦) .

٣ - المعارضة الداخلية لارسال قوات يابانية للمشاركة في مهام عسكرية خارج الحدود : ففي ازمة الخليج كانت الولايات المتحدة تسعى لدفع اليابان للمشاركة في القوات المتحالفة . ومارست ضغوطها على الحكومة اليابانية من اجل تحقيق هذا الهدف . وحاولت الحكومة اليابانية التي استجابت لهذا الضغط عرض خطتها على البرلمان بارسال قوات يابانية للمشاركة مع قوات التحالف إلا أنها جوبهت بمعارضة شديدة من قبل احزاب المعارضة والرأي العام مما ادى الى تراجعها والاكتفاء بالمشاركة المالية والتي بلغ مقدارها تسعة مليارات دولار (١٨٧) .

اما فيما يتعلق بقرار موافقة البرلمان الياباني حول ارسال قوات الى خارج البلاد (حالة كمبوديا) فان هذه الموافقة خرجت بعد نقاشات دامت مدة عشرين شهرا في البرلمان وبشرط اشراف الامم المتحدة (١٨٨) .

ان اليابانيين حريصون على الا يتعدى اسهامهم في النظام الدولي الجديد على صيانة السلام العالمي بجهودهم الدبلوماسية وبمشاركتهم في الجهود الدولية التي تتمحور حول الامم المتحدة ، فضلا عن رغبتهم للاسهام في التنمية العالمية انطلاقا من قدراتهم الاقتصادية الهائلة (١٨٩) .

٤ - جهود الولايات المتحدة لاحتواء اليابان : لقد استفادت اليابان من الغطاء الامني الامريكي من اجل توجيه طاقاتها لبناء قاعدتها الصناعية دون

تحمل الاعباء الناجمة عن الانفاق الدفاعي العالمي . ولهذا سادت وجهة نظر امريكية وبموافقة الاوساط العسكرية اليابانية ضرورة القيام بجهود ياباني خاص من اجل سد الثغرة الناجمة عن تبدل الاولويات الامريكية ، فضلا عن ان القوة والمصالح الاقتصادية يجعل من الضروري ان تتخذ اليابان دورا اكبر في الساحة العالمية . اذ ان اليابان وبحسب تصور المسؤولين الامريكيين تنتج ومنذ مطلع الثمانينات حوالي (١٠٪) من مجموع الناتج القومي العالمي مما يجعلها من الضروري ان تتحمل مسؤوليات تتناسب مع حجمها العالمي [١٩٠] . ولكن بالرغم من قيام اليابان بزيادة انفاقها العسكري الا ان ذلك كله يتم بدعم من قبل الولايات المتحدة الامريكية والتي لا يمكن ان تقبل تطور اليابان بالشكل الذي يجعل منها دولة مستقلة تماما في شؤون الامن والدفاع عن الارادة الامريكية [١٩١] .

وفي ظل نظام دولي اخذت ملامحه تتشكل متمثلة بربط السياسة بالاقتصاد وتدعيم اقتصاديات السوق والتوجه الديمقراطي في العالم بعد انهيار الشيوعية وانحلال الاتحاد السوفيتي ونهاية مرحلة الحرب الباردة اصبحت تمثل احدى ركائز النظام الدولي الجديد . ولم تعد الولايات المتحدة تستطيع ان تتحمل نفقات توفير الحماية العسكرية لاوربا واسيا واخذت تتحلل من قواعدها في آسيا وهي تعاني في ذات الوقت من ازمة اقتصادية . وبعد ازدياد الفائض التجاري الياباني توجب على اليابان ان تسهم بصورة اساسية في تقديم المساعدة الاقتصادية للدول النامية . وهكذا فان الصورة العامة تتمثل في قيام اليابان بالمشاركة مؤقتا مع الولايات المتحدة في تشكيل النظام العالمي الجديد والتحالف معها عبر فترة معينة في اطار مجموعة الدول الصناعية لقيادة هذا النظام [١٩٢] .

ثالثاً : مستقبل القطبية الاحادية :

ان السؤال الذي يطرحه المعنيون اليوم : هل ستبقى الولايات المتحدة قوة عظمى مهيمنة على الشؤون العالمية؟ ان الجواب على ذلك يمكن معرفته من خلال الاطلاع على وجهتي نظر : الاولى ترى بأن الولايات المتحدة ستتحول من دولة عظمى احادية الى دولة كبرى متكافئة وستتجه تدريجيا نحو العزلة . بينما ترى وجهة النظر الثانية بأن الولايات المتحدة ستحافظ على منزلتها كقوة احادية عظمى في العالم .

أ) التراجع الامريكي :

يرى البعض بأن الولايات المتحدة سوف لن تتمكن من الحفاظ على مركزها العالمي كقوة عظمى مهيمنة في العالم . وحول هذه المسألة ساد الولايات المتحدة حوار فكري بين تيارين منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية : تيار يدعو الى الامتناع عن التورط في مشاكل العالم ، وتيار يدعو الى التدخل في شؤون العالم من اجل الحفاظ على مركز الولايات المتحدة كقوة عالمية . وقد انتصر التيار الثاني ونجم عن ذلك تورط الولايات المتحدة في مصائر العالم وانشاء الاحلاف العسكرية وتبني سياسة الاحتواء . وقد عاد هذا الحوار من جديد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ولكن وفق اشكال مختلفة في الوقت الحاضر . ويرى البعض بأن معاودة الولايات المتحدة لممارسة هذا الدور سيؤدي الى مخاطر وان المستقبل لم يعد في صالحها وذلك للاسباب الآتية :

١ - عدم قدرة الولايات المتحدة على صيانة النظام العالمي .

فيحذر البعض من استنتاج دروس خاطئة من حرب الخليج للدخول في مغامرات مكلفة وينصح هؤلاء بعدم ممارسة دور الشرطي في العالم «فمظهر

القوة الامريكية في حرب الخليج» حسب رأي بول كندي «لم يغير من واقع سقوط الامبراطورية الامريكية» ومرد ذلك حسب كندي «ان الثقافة السياسية الامريكية تمنع من بلورة استراتيجية لمواجهة المصادر الداخلية لهذا السقوط» ويرى البعض ان الولايات المتحدة يمكن ان تقوم بدور الحكم بواسطة المساعدة في اقامة احلاف مناهضة لهيمنة قوة واحدة وهو هدف اكثر تواضعا وتوافقا مع القدرات الامريكية (١٩٣) .

وهذا يؤكد صعوبة قيام نظام هرمي تتربعه الولايات المتحدة وذلك لوجود فجوة قائمة بين الامكانات الامريكية الموجودة في محصلتها من جهة ، والامكانات الضرورية للقيام بدور شرطي العالم من جهة اخرى (١٩٤) .

ان التوازن هو قانون للحياة وبالنظر لصعوبة قيام توازن قوى جديد على غرار توازن القوى ثنائي القطبية الذي كان حالة فريدة في العلاقات الدولية . فان التوازن القادم لن يكون توازناً بالصيغة العسكرية وذلك بسبب طبيعة العلاقات الدولية القائمة على اساس التحالف والتعاون بين الدول الكبرى باسم «الشرعية الدولية» والانضواء تحت لواء الامم المتحدة والعمل المشترك باسم قيم النظام الدولي الجديد «حقوق الانسان والديمقراطية» وعليه فان التوازن سيكون بصفته السياسة الاقتصادية يقوم على الشراكة ونبذ الصراعات بين الاقطاب الرئيسة . ولهذا فان الولايات المتحدة ستعمل على ترسيخ حالة توازن المصالح في المجتمع الدولي وابقاء الدول الرئيسة والكبرى خاضعة لتأثيرها (١٩٥) .

٢ - تراجع الولايات المتحدة كقوة عظمى :

يرى البعض بأن الولايات المتحدة كقوة عظمى في حالة تراجع . فلم تعد

قادرة على ان تمسك بالسوق العالمية كما كان سابقاً واصبح لزاماً عليها ان توجه انفاقاً عسكرياً باهظاً من اجل الحفاظ على مكانتها العالمية . انها اليوم لا تمتلك من الثروات العالمية كما كانت تمتلكه سابقاً . واذا كانت حصتها من الثروات في عام ١٩٤٥ تبلغ (٤٠٪) فانها تتراوح اليوم بين ١٦- ١٨٪ فقط . ان تراجعها اليوم ربما قد غطي عليه بواسطة قوتها العسكرية الضخمة ولكن الاحتفاظ بمثل هذه القوة الضخمة اصبح باهظا جدا [١٩٦] .

٣ - الازمة الاقتصادية :

تمر الولايات المتحدة في هذه المرحلة بأزمة اقتصادية صعبة ، وان الضعف الاقتصادي اخذ يستشري في جسمها ولم تعد قادرة على تحمل اكلاف دولة عظمى وان ما جرى في حرب الخليج يعد استثناء «فمشاركتها اعتمدت بالدرجة الاساسية على دعم حلفائها الغربيين وبخاصة المانيا واليابان اللتان اسهمتا بجزء من العبء الذي استخدمته في الحرب . وهي اليوم تعاني من نسبة عالية من البطالة والكساد والتضخم التي تعد من اهم عوامل الضعف الاقتصادي ووصل العجز في ميزانها التجاري حوالي (٤٠٠) مليار دولار تقريبا واصبحت غير قادرة على المنافسة في ميدان التجارة العالمية [١٩٧] .

وكانت الولايات المتحدة تعتمد في تغطية عجزها التجاري من خلال ما تحصل عليه من موارد من مصالحها في العالم من خلال الشركات دولية النشاط .

ولكن هذه المعادلة اصبحت مهددة بعد ظهور اقتصاديات قوية في نماذج اخرى كاليابان ومجموعة النمور في شرق آسيا اضافة الى السوق الاوربية الموحدة . ان امريكا تشعر بعجز حتى في الميدان العلمي . فبالرغم من تفوقها في ميدان الصناعات الحربية نجد ان نسبة العلميين والفنيين في امريكا لكل

الف من السكان هي ٥٥ بينما نجد ان النسبة في اليابان مثلا تصل الى ٣١٧ ، وفي كندا ٢٥٧ ، وفي السويد وهولندا ١٢٩ (١٩٨) .

وستسعى الولايات المتحدة للضغط على اليابان لا سيما وان ميزانها التجاري وصل الى ٤١ مليار دولار للاعوام ٩٠ و٩١ من اجل اعادة توزيع فائضها التجاري بالشكل الذي يؤدي الى التخفيف من اعبائها الاقتصادية مع ضمان تحقيق اهدافها السياسية في الهيمنة على اوربا واليابان سوية ، وكانت ادارة بوش ترى بأن تأخذ كل من اوربا واليابان جزء من المسؤولية العالمية . اذ ان الادارة الامريكية لا تقدر ان تحمل عبء الهيمنة الاكبر لاقناع آخرين بالانضمام الى معسكرها الاقتصادي دون ان يكلفهم ذلك شيئا (١٩٩) .

ب) استمرار القطبية الاحادية :

ان الرأي الذي يقر بامكانية استمرار الولايات المتحدة كقطب احادي في العالم دونما منافس يستند الى الحجج الآتية :

١- عدم وجود قوة عالمية منافسة لها عسكريا بالصيغة التي كان قائماً سابقاً : فروسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفيتي سابقاً قد غيرت من نهجها وتسير الآن في اطار سياسات التعاون مع الولايات المتحدة .

وهذا ما دفع الى اجراء تخفيضات مهمة في الترسانات النووية للدولتين . ومنذ القمة المنعقدة في مطلع عام ١٩٩٢ بين بوش ويلتسن قررت الدولتان بانهما لم يعدا نفسيهما خصمين وان علاقتهما المتبادلة سوف تتميز بالصداقة والشراكة المبنيتين على الثقة المتبادلة والالتزام المشترك بالديمقراطية والحرية الاقتصادية ، فضلا عن الشوط الهائل الذي تم احرازه في ميدان خفض التسلح . اذ تسعى معاهدة ستارت (١) الى خفض الصواريخ عند الطرفين بمقدار ٣٠٪ في حين تهدف معاهدة ستارت (٢) الى تخفيض الصواريخ

الى نسبة ٧٠٪ من بعض انواع الصواريخ العابرة . ولم تعد روسيا تهتم بالخفض المتوازن بين الطرفين [٢٠٠] .

ومن الصعوبة بمكان التعويل على الدور الروسي كقوة كبرى ، بالنظر لما تعانيه من ازمة اقتصادية خانقة وازمات سياسية داخلية فضلا عن اعتماد روسيا في الوقت الحاضر على المساعدات الخارجية كأداة لتحقيق الاصلاحات المنشودة [٢٠١] .

٢ - قدرة الولايات المتحدة على ضمان هيمنتها على حلفائها التقليديين :

ان ما تخشاه الولايات المتحدة هو انفلات حلفائها التقليديين (اوربا واليابان) من هيمنتها . وما يقلقها ايضا هو احتمال قيام كتلة تتمثل باوربا ـ روسيا ـ الصين . وان انهيار الاتحاد السوفيتي وقيام وريثته روسيا بالتقارب مع اوربا والصين سيشكل اول تحد لقوتها في العالم . ولهذا فهي تعمد على ابعاد اي تقارب اوروبي ـ اسيوي عن طريق ربط اوربا بها من جهة وايجاد مشروعية اخرى للتحالف عن طريق اظهار ما يمثله العالم الثالث من تهديد لمصالحها في العالم واستغلال النزاعات في العالم الثالث لتوكيد صلتها باوربا . ويرى البعض بأن قرار حرب الخليج قد اتخذ من اجل تفادي انشاء كتلة اوربية ـ آسيوية . وقد ازداد احتمال قيام الكتلة الاوربية من الاطلسي الى الاورال بسبب انهيار اوربا الشرقية وتفكك الاتحاد السوفيتي . كما ان انبثاق الكتلة الاوربية ـ الاسيوية يعني بروز مجموعة صناعية ومالية وعسكرية تتمتع بموارد طبيعية الى حد يصعب عليها تصور امكانية مواصلة الهيمنة الامريكية في العالم [٢٠٢] .

ان اوربا بدون روسيا واليابان لا تتوفر لها الموارد الاساسية لحياة اقتصادية . ان تبعيتها البترولية في ميدان الطاقة مثلا وعلى الاخص منها تبعيتها البترولية

تجاه الخليج تبعية شاقة وربما ستبقى كذلك لفترة طويلة من الزمن ، في الوقت الذي استحوذت فيه الولايات المتحدة على نفط الخليج العربي ، وترى الولايات المتحدة ان النظام الرأسمالي هو كفيلها وضامنها الاساسي في العالم وان اوربا واليابان هما حليفان اساسيان يتقاسمان العمل لضمان النظام الرأسمالي العالمي مما يعني ان نزاعهما مع الولايات المتحدة يبقى محصورا ضمن الحدود الضيقة للمنافسة التجارية (٢٠٣) .

٣ - مصداقية القوة العسكرية الامريكية في العالم : صحيح ان الولايات المتحدة تمر اليوم في مرحلة انحدار ولكن استخدامها لقوتها العسكرية في حرب الخليج وسيطرتها على قوة التحالف ابان الحرب ربما لن يشجع قوة اخرى لتحدي ارادتها . ان التفوق الامريكي اليوم هو تفوق نسبي ، ولكن مع وجود بيئة دولية ملائمة لسياساتها متمثلة بخلو الساحة الدولية لها بعد تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي قد اعطى عنصرا مضافا لمصداقية قوتها العسكرية . فسياسات التسلح الامريكية الباهظة الثمن اسهمت في التعجل بانهيار عدوها الرئيس في العالم الذي عجز عن مجاراتها في هذا الميدان المكلف . وكان ذلك سببا دفعها للقيام بضرب العراق وغزو بنما ومحاولتها لاحتواء الدول الصغرى ذات القدرات النووية ومنعها بأي ثمن من التحول الى دول نووية (٢٠٤) .

وفي الولايات المتحدة سادت نظرة ، بعد تربعها على قمة العالم ، ترى بأن انتصارها على الاشتراكية هو نهاية العالم (٢٠٥) . وانه ليس في مصلحة امريكا او مصلحة الديمقراطيات الاخرى العودة الى مرحلة التوازنات العسكرية . ومن اجل تحديد الدور المستقبلي لامريكا صدر عن البنتاغون دراسة حول ضمان عدم ظهور قوة عظمى منافسة لامريكا في اي مكان من العالم (٢٠٦) .

الفصل الرابع

انعكاسات النظام الدولي الجديد على العالم الثالث

انعكاسات النظام الدولي الجديد على العالم الثالث

بالرغم من التطورات السريعة والمتلاحقة في العلاقات الدولية ، فانه يصعب التكهن بمستقبل النظام الدولي الحالي وفقا للمتغيرات التي تؤثر فيه في الوقت الراهن . ومع ذلك فان ما يجري من تطورات مهمة على الساحة الدولية ستكون لها ، وبدون شك ، انعكاسات مهمة على مجمل العلاقات الدولية ومنها دول العالم الثالث .

وتجدر الاشارة الى ان العالم الثالث كان من اوائل الدول التي طالبت باقامة نظام دولي جديد ، يحل محل النظام القائم على الصراع والحرب الباردة بين الشرق والغرب . وقد وجدت بلدان العالم الثالث بان انهيار النظام الاستعماري ونيل المستعمرات لاستقلالها لم يكن يعني القضاء على نظام العلاقات الدولية الذي نشأ في العصر الامبريالي ، فقد ظهرت اشكال جديدة للهيمنة (٢٠٧) . كما وجدت ايضا بأن نظام توازن القوى ثنائي القطبية وقيام الدول العظمى بالتدخل في شؤونها الداخلية ومحاولة ادخالها (دول العالم الثالث) في فلكها واحلافها يشكل ظاهرة خطيرة تهدد امنها ومستقبلها ، فضلا عن ذلك جاء تقسيم العمل الدولي القائم على تخصص بلدان العالم الثالث بانتاج وتصدير المواد الاولية المعدنية والزراعية للسوق العالمية وتخصص الدول المتقدمة بانتاج السلع الصناعية والتكنولوجيا المتقدمة واعادة تصنيعها للمواد الخام واعادة تصديرها الى اسواق البلدان النامية باسعار تفوق كثيرا اسعار المواد الخام المستوردة بنتائج ضارة ومجحفة بحق دول العالم الثالث التي اخذت تطالب بتصحيح الخلل في العلاقات الدولية سياسيا واقتصاديا (٢٠٨) .

ومما شجع على الدعوة الى اقامة نظام دولي جديد وعادل هو زيادة اعضاء دول عدم الانحياز وزيادة الخلل في العلاقات الدولية سيما من الناحية الاقتصادية لصالح الدول الصناعية ، ولا شك بأن تحول الموازين في داخل الامم المتحدة وخاصة في الجمعية العامة لصالح دول العالم الثالث كان عاملا حيويا لطرح افكارها وطموحاتها من خلال منابرها منذ عام ١٩٧٤ سيما في الجانب القانوني والسياسي والاقتصادي [٢٠٩] .

لقد سقطت الكثير من المعايير التي كانت تستخدم في تحليل العلاقات الدولية ابان الحرب الباردة ، ولا شك ان ما ترتب على انهيار الاتحاد السوفيتي من اثار على المعادلة الاستراتيجية بين الشرق والغرب كان له ابرز الانعكاسات على مستويات التضامن والاستقرار والاوضاع الداخلية والاقتصادية في بلدان العالم الثالث وسنحاول في هذا الفصل القاء الضوء على اهم هذه الانعكاسات والتي سنتناول فيها ما يلي :

أولاً : مستوى التضامن بين اعضاء النظام :

ففي ظل نظام دولي احادي تقوده دولة عظمى ويسود الاتفاق بينها وبين الدول الكبرى الاخرى يلجأ القسم الاكبر من الدول الصغرى الى التأطر فيه ، مما يصعب على طرف اقليمي الانسحاب منه لما يترتب على ذلك من خسائر قد تكون فادحة نتيجة فقدانه للمكاسب المترتبة على انخراطه في سياسات النظام كالمكاسب المالية او الافضليات التجارية او ربما يتعرض الى عزلة او قد يعمل على تهميشه [٢١٠] . ويمكن ان تترتب على ذلك مخاطر امنية تجعله يكتسب عداوة اطرافه الكبار ، او ربما عداوة الطرف الرئيسي فيه . ومن هنا فقد لا يكون من مصلحة دول العالم الثالث البقاء في عزلة عن التطورات الجارية في النظام الدولي .

ومقارنة بمرونة الانسحاب في نظام توازن القوى ثنائي القطبية عن النظام الاحادي ، نجد ان دول العالم الثالث كانت اكثر قدرة في الحركة واكثر مرونة في التوجهات في ظل الشكل الاول عن الشكل الثاني . ففي ظل النظام الاحادي تضعف المرونة في الانسحاب الا اذا تبنت الدول النامية قيم النظام الجديد في حين يكون بمقدور هذه الدول رفض قيم القطبين في ظل النظام الثنائي رغم محدودية الحركة لان الانسحاب آنذاك لم يكن على حساب قيم القطبين معا وفي آن واحد . وحينما لاحت اقطاب كبرى جديدة (الصين ، فرنسا) برزت مرونة نسبية اكبر لهذه الدول في التعامل والحركة معها ، فهي لم تكن مجبرة على تبني قيم هذه الاقطاب مجتمعة وفي آن واحد . وربما يكون بمقدور دولة ذات امكانات اقتصادية او موارد اولية كالبترول مثلا من العيش على هامش النظام الدولي عن طريق فتح قنوات مع دولة كبرى اخرى ذات قدرة تكنولوجية عالية لغرض تطوير قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية بشروط اقل مما لدى الدولة الاحادية (٢١١) .

وربما تلعب الدول الصناعية الجديدة دورا في التقليل من تهميش دول العالم الثالث وتعمل على اضعاف تأثير الدول الكبرى او حتى من تأثير الدولة المهيمنة في النظام وذلك حينما يكون بوسع دول العالم الثالث استبدال تبادلها التجاري التقليدي مع الدول الكبرى الغربية بالتبادل مع الدول الصناعية الجديدة وكذلك يكون بامكانها الحصول على بعض تكنولوجيا الانتاج او التعاقد معها على انتاج بعض البضائع التي تحمل علامتها التجارية بموجب رخصة خاصة ، بل ربما تعرض الدول الصناعية الجديدة على دول العالم الثالث شروطا افضل ، وربما تكون منتجاتها وتكنولوجياتها انسب لظروف تلك البلدان من منتجات وتكنولوجيا الدول الرأسمالية الغربية ، وكذلك قد تجد الدول

الصناعية الجديدة الامكانية لايجاد اسواق لها في بلدان العالم الثالث بالنظر لصعوبة اختراقها لحاجز الحماية الذي تضعه الدول الغربية ضد منتجاتها . وبالنظر لكون بعض الدول الصناعية الجديدة تغرق في الديون الخارجية وتجد صعوبات في الحصول على القروض فانها قد تجد في التعاون مع الدول المصدرة للنفط فرصة في الحصول على القروض وزيادة الاستثمار فيها (٢١٢) .

ان قدرة الدولة المهيمنة او القطب المهيمن على ضبط النظام هرميا سيقيد من حرية حركة بلدان العالم الثالث وهذا التقييد ربما لا ينجم فقط من قدرة الدولة القطب وحدها بل ربما من جراء الاليات المطبقة في النظام والناجمة عن حالة الاجماع التي تسوده . وسيفقد العالم الثالث زمام المبادرة وتضعف حركة عدم الانحياز بسبب قدرة القطب المهيمن على اشعال الازمات وصعوبة اخمادها الا بدور فاعل من قبله (٢١٣) .

وبدون شك ستكون القطبية الاحادية سيفا ذا حدين ، فمن جهة ربما تسهم في حل الكثير من المعضلات السياسية المستعصية الحل مثل ازمة كمبوديا ١٩٩١ ، وانهاء الحرب في السلفادور عام ١٩٩٢ معضلات كانت صعبة الحل اثناء الحرب الباردة ، ولكنها من جهة اخرى ربما تسهم في تسوية مشكلات دولية على حساب حقوق اطرافها . وقد يجني العالم الثالث ثمار الاستقرار بسبب انسحاب القوى الكبرى من ساحاته ولكنه ربما ينغمس في مشكلات اقليمية او حدودية او صراعات محلية ويرى بعض المعنيين بان النظام الاحادي القطبية سيعكس مزيداً من تهميش العالم الثالث بالنظر لتوجيه الدول الكبرى للاهتمام بشؤونها الداخلية ، الولايات المتحدة وازمتها الاقتصادية ، اوربا وتحقيق وحدتها ، انكفاء روسيا الاتحادية بمشاغلها الداخلية ولا سيما الاقتصادية . كذلك اسهمت بعض العوامل في اضعاف قدرة بلدان

العالم الثالث في فرض اولوياتها على اهتمام النظام الدولي منها التمايزات الاقتصادية بين بلدان العالم الثالث والضعف البنائي والحركي لبعض المنظمات والتكوينات التي تمثل اطارا نظاميا للحركة الجماعية لبلدان العالم الثالث ودور الدول الصناعية في منع تبلور جماعية فاعلة في العالم الثالث ، وكذلك ان اختفاء الصراع الدولي الشرقي ـ الغربي يعد سببا مهما في قلة الاهتمام بالعالم الثالث بعد ان كان احدى ساحات المواجهة بين العملاقين (٢١٤) .

ثانياً : مستوى الاستقرار في النظام :

بالنظر لزوال الصراع الدولي على مستوى القمة ربما ينتقل الصراع في ظل نظام هرمي الى مستويات فرعية . فزوال سياسة الاستقطاب الدولي الناجمة عن الحرب الباردة واختفاء التناقض العقائدي وسيادة عقيدة الدولة القائدة في النظام وتحقيق الاجماع بين الدول الكبرى حول بعض المسائل المهمة في العلاقات الدولية ربما يؤدي الى حالة من الاستقرار الاقليمي .

وبدون شك ، ان ظاهرة حسم الصراعات الدولية والتي بدأت منذ عهد غورباتشيف ستكون في غير صالح دول العالم الثالث وذلك حينما أسهم التغيير الجديد في الاتحاد السوفيتي الى انسحاب سوفيتي منظم من ساحة الصراعات الدولية مما ادى الى تقليص المساندة بالسلاح ونهاية التدخل العسكري السوفيتي لصالح حلفائه واصدقائه في العالم الثالث وخصوصا ان غورباتشيف كان يتطلع الى تسوية هذه الصراعات سلميا وذلك وفقا لاسلوب توازن المصالح ، على اساس تقليص خسائر الاتحاد السوفيتي وكذلك خسائر من تتطلب مصالحه مساندتهم . الا ان الوجه الاخر لهذا الاسلوب هو القبول عمليا بما يفرضه توازن القوى من تعظيم للمكاسب الى الحد الاقصى للخصوم

وحلفائهم ووفق ظروف صعبة كان يمر بها الاتحاد السوفيتي فان غورباتشيف قد انطلق بانه لا يوجد مبرر للاستمرار بالتشدد في السياسة السوفيتية حيال الغرب وانه لا بد من التسليم بالشروط الغربية وذلك من خلال مقايضة الحفاظ على امنه القومي واستمرار وجوده من اجل النمو والتطور (٢١٥) .

ان تحقيق التعاون في العلاقات بين الدول في مجالات ومواضيع حساسة لم يكن من السهل الاتفاق حولها في الماضي ونشير بهذا الصدد الى معالجة القضايا الاقليمية بمنظور جديد مثل : حقوق الانسان ، مشكلات البيئة ، قضايا نزع السلاح ، قد دفع النظام الدولي للدخول في مرحلة جديدة ، فضلا عن ان العلاقات الدولية سائرة نحو الحل للمشاكل التي كانت تشكل عناصر التوتر للدولتين العظميين .

ان وجود الاستقرار على مستوى القمة في النظام ربما يدفع حالة اللااستقرار للانتقال الى المناطق الفرعية لوجود اسباب وعناصر عدم الاستقرار . ويرى بعض المعنيين بأن العالم الثالث سيعاني عند مطلع القرن المقبل من مشكلات قاسية تتمثل في زيادة السكان والحاجة الى توفير الغذاء وتبرز مشكلة توفير المياه وما يمكن ان يترتب على ذلك من انعكاسات سياسية واجتماعية مما قد يؤدي الى تفجير نزاعات او الى انعدام الاستقرار الداخلي وقد يؤدي ايضا الى تصعيد النزاعات الداخلية بسبب تدخل اطراف خارجية فيه ، وبخاصة ان العالم الثالث يعاني من الكثير من الرواسب المعلقة بسبب حالة التخلف او لوجود نزاعات اثنية ـ وطنية او لوجود مشكلات او خلافات حدودية تجدد ثوبها بين الفينة والفينة (٢١٦) .

وستصعب مسألة ضبط النظام عند المناطق الاقليمية ـ الفرعية بسبب قيام الدول العظمى نتيجة لانتهاء الحرب الباردة ولاختفاء التحدي السوفيتي

بسحب او تقليل تواجدها العسكري فيها مثلما تم بالنسبة للقواعد الامريكية في الفلبين واليابان ومن بعض المناطق التي كانت ملتهبة فضلا عن شعورها بالاطمئنان نتيجة لاختفـــاء عناصر التحدي الرئيسة فيها ونتيجـــة لقناعتها بان غيابها عن هـــذه الساحات لن يؤدي الى احلال قوى كبرى معادية لها فيها (٢١٧) .

وبدون شك ان ما سيشجع على ذلك هو الاكلاف الباهظة التي تتطلبها مسألة صيانة النظام الدولي الجديد من قبل القطب الاحادي ، ولم يعد بمقدور الولايات المتحدة لوحدها تحمل اعباءها ، فاصبحت الولايات المتحدة تواجه مشكلات حرجة خلال النصف الثاني من الثمانينات نتيجة لتزايد عجز الميزانية بعد احداث السوق المالية العالمية في تشرين الاول ١٩٨٧ مع استمرار العجز في الميزان لتجاري واعتماد الاقتصاد الامريكي على رأس المال الخارجي وانخفاض نصيب الولايات المتحدة من المنتجات الصناعية العالمية وفقدانها لمكانة الصدارة في بعض المجالات التكنولوجية الاساسية ، وكذلك انخفاض قدرتها التنافسية في اسواق الصادرات الزراعية ونمو القطاع العسكري الذي تضاعفت نفقاته ثلاث مرات خلال الثمانينات ومسؤوليته عن نمو العجز التجاري وانخفاض القدرة التنافسية الامريكية في مجال التكنولوجيا المدنية وعن ضعف الاهتمام بالخدمات التعليمية والاجتماعية ، وهناك جدل دائر حول الصلة بين الاقتصاد والاستراتيجية اي حول اعباء تعبئة الموارد لاستخدامها في بناء القوة العسكرية . ان مصادر قوة الولايات المتحدة اصبحت تتوقف على الترابط بين تطورها الذاتي وبين تطور النظام الدولي برمته . والقوة الامريكية وان استمرت متفوقة الا انها ستصبح غير قادرة في ـ النظام الدولي الراهن ـ على الاعتماد على تفوقها المطلق كما كان ذلك سابقا ومنذ نهاية

الحرب العالمية الثانية ، وستكون بحاجة الى جهود متعددة ذات اكلاف عالية للحفاظ على بقائها الدولة الاولى والاقوى في العالم [(٢١٨)] .

وفي ظل نظام دولي احادي القطبية ستلجأ الولايات المتحدة الى تقليل التزاماتها في عدد كبير من المناطق الاقليمية التي تعدها مهمة في حلقة امنها الاستراتيجي نتيجة لوجود حد ادنى من الانضباط في آليات النظام وستتمكن الولايات المتحدة من اقامة ترتيبات امنية تشارك فيها دول عربية وغير عربية دون ضرورة التحالف معها وسيكون عندئذ بمقدورها (الولايات المتحدة) مقاومة ومحاولة اثبات عدم جدوى السياسات القومية العربية او تلك السياسات القائمة على اساس المطالب القومية التي ربما يلجأ اليها اي طرف من اجل عدم الابقاء على قوة مناهضة محتملة للنظام الدولي الجديد ، وستعمل على ابدال السياسات القومية ببنى تحالفية او ترتيبات امنية تشارك فيها دول عربية او حتى غير عربية بشرط ان تكون مؤمنة بالسياسات الامريكية وسيكون لتشابه الاولويات بين الدول الحليفة اثرا مهما لبعض الاقطار العربية واسرائيل بدلا من تحالف قائم على تشابه المصالح [(٢١٩)] .

وسيزيد من عدم الاستقرار في النظام تشجيع الدول الكبرى مدفوعة من قبل الشركات الغربية وخصوصا الامريكية المصنعة للسلاح والتي تهدف الى تحقيق الارباح وعدم تجميد فعالياتها الاقتصادية بالنظر لتوظيفها لعدد كبير من العاملين على استمرار الصراعات ما بين البلدان النامية . وبدون شك سيعمل القطب الاحادي على بذل قصارى جهده من اجل ابقاء هذه المناطق تابعة وضعيفة ومنهكة في ازمات ومشكلات اقليمية لمنع ظهور قوى اقليمية كبرى تهدد مصالحها . وقد عمدت فعلاً القوى الكبرى على احتواء اية قوة اقليمية متصاعدة ومناهضة وغير منضبطة في اطار النظام الدولي الجديد والعمل على

تحويل الامم المتحدة للتعبير عن ارادة الدولة المهيمنة على النظام والتعامل بمكيالين حيال القضايا الدولية واستمرار فرض العقوبات على العراق وتحويل قضية الطائرة الامريكية التي اسقطت في عام ١٩٨٨ فوق اسكتلندة الى مجلس الامن والغاء القرار الصادر عن الجمعية العمومية للامم المتحدة لسنة ١٩٧٤ والذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية وهي سابقة تحدث لاول مرة في الامم المتحدة اذ تلغي الجمعية العامة قراراتها . ومع اصرار الولايات المتحدة على تنفيذ القرار المضاد لليبيا فانها لم تصر على تنفيذ القرار الصادر في ٦ كانون الثاني ١٩٩٢ بدعوة اسرائيل الى اعادة المطرودين الفلسطينيين الى اراضيهم (٢٢٠) .

وهكذا ستعمل الدول الكبرى على عدم السماح للدول الصغرى بتحدي ارادتها وبناء قوتها اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وسيكون استمرار حالة الاجماع بين الدول الكبرى في اطار مجلس الامن احدى المنافذ التي تستطيع بواسطتها الولايات المتحدة من تحقيق هذا الانضباط على باقي الدول الاخرى ، وخصوصا الدول الصغرى للانضمام الى احلاف اقليمية تندرج في اطار انجاز وظائف النظام الدولي وستعمل على احباط مساعي الدول الصاعدة ومنعها من بلورة قوتها وبذل قصارى جهدها من اجل عدم الابقاء على اية قوة مناهضة للنظام الدولي والعمل على جذب كل الاطراف غير الملتزمة بقيمها وسياساتها وممارسة شتى الضغوط والاغراءات عليها من اجل ان تبقى في فلكها .

وبدون شك ان بقاء الولايات المتحدة قطبا احاديا ينفرد في العلاقات الدولية سيؤدي الى تصفية النزاعات الاقليمية المعادية لمصالحها بما يسمح لها ايضا بالسيطرة على كل بؤر التوتر الدولي ، وربما يكون ذلك على حساب الدول النامية لان حلها جاء وفقا لارادة القطب المهيمن على النظام (٢٢١) وربما تسود

اللامبالاة حيال تسوية القضايا الاقليمية في حالة عدم تهديد النزاع لمصالح القطب الاوحد تاركا تسويته لاطرافه الاقليمية .

ويرى البعض بأن التحليل المقارن لمسار جهود تسوية النزاعات في البلدان النامية يشير الى افتقارها الى عناصر الجدارة الموضوعية واحتمالية الاستقرار بسبب عدم شمولها على بعض الاطراف الاساسية في الصراع ، وما يترتب على هذا الوضع تلقائيا عدم مراعاة التسوية للمصالح المادية والرمزية لمختلف الاطراف المعنية والافتقار الى ضمانات التسوية . كما ان جهود التسوية لا تغطي في الكثير من الاحيان الموضوعات الرئيسية مثار النزاع مما يؤدي الى التوصل الى تسوية تعمل على ارساء المصالح المشتركة بين الاطراف المتصارعة وهذا بدوره لن يودي الى استقرار التسويات ومن بنيها الصراع العربي - الاسرائيلي (٢٢٢) .

ان ترتيبات الامن في النظام الدولي الجديد عن طريق تبني سياسات تسلح تتناسب مع الاحتياجات الامنية للدول الكبرى وليس بصيغة سباق تسلح عالمي ربما يساعد ذلك على اقامة مناطق اقليمية منزوعة من السلاح ويؤدي ايضا الى تحويل مناطق ملتهبة الى مناطق مستقرة وربما قد تتأثر عملية نزع السلاح الاقليمي بمنظور الامن الشامل للقوة العظمى الاحادية (٢٢٣) فتضغط على الاطراف المتصارعة بالشكل الذي يؤدي الى ترتيب اولوياتها الامنية بالدرجة الاساسية . ونشير بهذا الصدد الى دعوة الولايات المتحدة في ٦ كانون الثاني ١٩٩٢ الى ربط تطوير علاقاتها مع كوريا الشمالية باستعداد الاخيرة بفتح منشآتها النووية للتفتيش الدولي وعدم بيعها للمعدات النووية الى الدول الاخرى . وقد توصلت الكوريتين في مطلع عام ١٩٩٢ الى اتفاق يقضي باخلاء شبه الجزيرة الكورية من الاسلحة النووية . وفي ٢ كانون الثاني

١٩٩٢ وقعت كوريا الشمالية في فينا اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة النووية يقضي بالتزامها باخضاع كل المنشآت النووية المستخدمة للاغراض السلمية لرقابة الوكالة الدولية والابلاغ عن الاستخدامات العسكرية للطاقة النووية مع الالتزام بمنع انتشار الاسلحة النووية (٢٢٤) .

وبالمقابل ربما تكون مسألة الانتشار النووي وسيلة ضغط بيد القوى الكبرى لابتزاز الدول النامية لمنعها من تطوير برامجها النووية السلمية تحت ذرائع مختلفة منها سعيها للحصول على الاسلحة الذرية (٢٢٥) والمشكلة هو ان منهج الولايات المتحدة في اطار نزع السلاح في بلدان العالم الثالث لا يشجع على الاستقرار فيها لانه يتسم بالتحيز لافكارها ومصالحها دونما اعتبار لبلدان العالم الثالث . فهي تنظر الى العالم من خلال منظور الخير والشر . فالخير يتمثل فيها وفي حلفائها واصدقائها والشر يتمثل في اعدائها . واصبح نزع السلاح لا يتساوى مع نهج تسوية المشكلات الدولية لانه لا يعمل على حلها بقدر ما يعمل على اعادة تعديل التوازنات العسكرية القائمة في بلدان العالم الثالث بما يخدم المصالح الغربية عموما وبما يضمن تكييف الاوضاع في النظام الدولي للحيلولة دون بروز اية تحديات لحقبة الهيمنة الغربية (٢٢٦) .

ثالثاً : على المستوى الداخلي :

سيكون للنظام الدولي انعكاسات مهمة على تطور الاوضاع السياسية الداخلية في بلدان العالم الثالث «كالتغيير الذي يلحق بالهياكل السياسية الداخلية ، او تغيير النخب صاحبة النفوذ والتأثير او التغيير في اهداف ودوافع السياسات الداخلية والخارجية ، او نشوب ثورات داخلية (٢٢٧) » .

ان خروج الاتحاد السوفيتي من المعادلة الاستراتيجية التي كانت قائمة

بين العملاقين سيؤدي بدون شك الى حل مشاكل دول العالم الثالث بالصيغة التي تلائم مصالح الولايات المتحدة مما قد يلحق اضرارا فادحة بالدول النامية التي كانت ترتبط بعلاقات وثيقة مع السوفيت والتي كانت في مواجهة مع الولايات المتحدة .

صحيح ان كثيرا من بؤر التوتر سيتم اخمادها ولكن ذلك سيتم على حساب الاستقرار في العالم الثالث والتي ربما تفقد الكثير من دولها توازناتها الداخلية نتيجة ما يترتب على اختفاء المعادلة بين العملاقين مما سيعيد تركيب الاوضاع والتوازنات الداخلية بشكل لا يخدم الاستقرار والامن فيها . وربما ستضطر بعض الانظمة السياسية في بلدان العالم الثالث الى اعادة ترتيب اوضاعها الداخلية بشكل يتلاءم مع التطورات الجارية في النظام الدولي وربما ستضطر بعض احزابها الى تبني افكار واساليب جديدة تنسجم مع ذلك . فضلا عن ان نزاعات داخلية واضطرابات ستظهر في هذه البلدان كاحدى اثار النظام الدولي الجديد ، والامثلة كثيرة لما يجري من تطورات في بلدان افريقيا وامريكا اللاتينية (٢٢٨) .

وقد حاولت الولايات المتحدة في فترة الحرب الباردة الحفاظ على الوضع القائم في البلدان غير الخاضعة للنفوذ السوفيتي الدائم وذلك حينما وجدت بأن توزيع القوة انذاك والرخاء في العالم كان مقبولا ومحققا لمصالحها . وقد قامت بمجابهة اية تغييرات جذرية ومنعت سقوط الانظمة الحليفة والصديقة لها دون النظر لطبيعة انظمتها السياسية وحتى لو كان على حساب الالتزام بالسلام والتنمية الاقتصادية وحقوق الانسان والديمقراطية وهي امور تتمسك بها الولايات المتحدة اذا ما تعرضت هذه الانظمة للخطر (٢٢٩) ولكن مع ظهور ملامح النظام الدولي الجديد غيرت الولايات المتحدة وجهة نظرها .

ففي افريقيا غيرت الولايات المتحدة نظرتها لانظمة سياسية تقليدية كانت صديقة لها ، فبعد ان اغمضت الادارة الامريكية عينيها عما كان يجري في كينيا حيث كانت المساعدة السخية الغربية المقدمة اليها لا تذهب الى المواطنين بسبب الفساد وسوء الادارة لدى الحكومة بشكل عام ، ولكن ما ترتب على النظام الدولي الجديد من تطورات ادى الى تغيير المكانة الاستراتيجية لكينيا عند الغرب ، وخصوصا بالنسبة للولايات المتحدة التي اعلنت بان الكونغرس سوف يزيد من مساعداته للدول التي تهتم بالمؤسسات الديمقراطية وتدافع عن حقوق الانسان وتطبق السياسة متعددة الاحزاب وانها سوف تتوقف عن تقديم المعونة لكينيا طالما لم تلتزم بهذه المبادئ . فكان هذ التوجه الامريكي الجديد حافزا للتوجهات الشعبية في كينيا للمطالبة بالديمقراطية ، مما دفع الرئيس الكيني (آراب موي) للموافقة على التعددية السياسية [٢٣٠] .

وفي زائير كان الغرب يدعم نظام الحكم حينما كان (موبوتو) يعد من اشد الموالين لهم ، وكان امل الغرب في ذلك قائما على محاربة النفوذ الشيوعي في افريقيا ومحاربة الحركات اليسارية والثورية . وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبعد تحول النظام الدولي الى قطب احادي تغير هدف التدخل الاجنبي في زائير من حماية نظام حكم موبوتو الى الدعوة الى تحقيق الديمقراطية والاصلاحات ، فلم يعد الغرب راغبا في حماية نظام حكم اصبح اسمه يرتبط بالفساد الشديد وانتهاك حقوق الانسان وحتى في اثناء الاضراب الذي جرى في ايلول ١٩٩١ اقتصر دور القوات الفرنسية والبلجيكية على حماية ارواح الرعايا الاوربيين وتأمين عمليـــة ترحيلهم . واخذت فرنسا وبلجيكا تكيـــلان انتقادات الى نظام موبوتو واعلنت فرنسا في ٢٥ تشرين الاول ١٩٩١ الى وقف تعاونها مع زائير [٢٣١] .

وفي امـريكا اللاتينيـة كـانت رياح التـغـيـيـر شـديدة بسـبب افـلاس الدكتاتوريات العسكرية وسوء الاوضاع الاقتصادية ، ولكن المشكلة هناك هوان الاسلوب الليبـرالي لمعالجـة مشكـلات امريكا اللاتينيـة هو اسلوب غيـر ناجع بسبب المشكلات الاقـتصادية وما نجم عنهـا من مـشكلات ثقافيـة وامنيـة لا حول لها ولا قدرة على حلها ، فبقيت مظاهر الاختـلال مستمـرة رغم تطبيق الديمقـراطيـة الليـبراليـة كـاسلوب للعـلاج . وبالرغـم من ان سـوء توزيع الثـروات ومساوئ النظام الغربي يسـهم في تعميق المشـاكل الاقـتصادية في دول القـارة ، الا ان القوى الاقتصادية الدولية تبقى هي المستفيدة من هذا الوضع المأساوي ، كما تبقى المصالح الخارجية هي اقوى من الانظمة السياسية الداخلية [٢٣٢] .

وكـذلك ربما ستزداد المجابهات بين دول العـالم الثالث ودول الغـرب بسـبب الاختـلاف في القـيم والاولويات . ففي الوقت الذي تشـدد فيـه الدول الغـربيـة على مسـألة حقوق الانسان والديمقراطية والمساواة والحفاظ على البيئـة ، تحرص البلدان النامية على تقديم قضيـة التنمية على باقي القضـايا الاخرى ، في حين تربط الدول الغربيـة مسألة تقديم المساعدات للبلدان النامية بتطبيق الديمقـراطية وهكذا اخـذت الضـغـوط تزداد على البلدان النامـيـة وربما كـان هذا سـبـبـا يدفـع النخب الحاكمة الى تغيير اولويات سياساتها الخارجية . وربما يكون ذلك على حساب اعتبـاراتها وقيمها ، وقد يكون لتطبيق التـعددية الحزبية في هذه البلدان نتائج سلبيـة على الاوضـاع السيـاسيـة في بعض بلدان العـالم الثـالث نتيـجة لقبول اراء المعارضة ولكنها من ناحيـة ثانية ربما يؤدي الى الانغماس في مخاطر جـديدة لان البـعض من هذه الدول غيـر مؤهلة لتطبيق الديمقـراطيـة بشـكلهـا الغربي وذلك لانعدام الوعي والثقافة وقلة التعليم وطغيان المشاكل الاقتصادية على المشاكل السياسية ، والخشية من بروز فئات طفيلية على مكامن الاقتصاد

الوطني نتيجة لمنح المزيد من الحرية للقطاع الخاص ، ففي زامبيا تقبل الرئيس الاسبق (كاوندا) قدرا كبيرا من المخاطرة معتقدا بانه يستحيل انهزامه في الانتخابات وهو بمكانته وهيبته الداخلية والدولية منذ (٢٧) عاما بعد الاستقلال ، ولم يكن كاوندا فاسدا مثل زعماء افارقة اخرين ، ولكن سوء الادارة الحكومية وضعف قدرات الخدمة المدنية اثرت سلبا على الاقتصاد الزامبي وازدادت مديونية بلاده من (٦٢٣) مليون دولار عام ١٩٧٠ الى سبعة مليارت دولار عام ١٩٩٠ مما ادى الى هزيمته في الانتخابات ، وفوز تشيليوبا وحركة الديمقراطية المتعددة الاحزاب [(٢٣٣)] .

وبدون شك ان تسوية المشكلات الدولية في بعض عناصرها ، سيعتمد على طبيعة النخب الحاكمة وربما تساهم الحلول الديمقراطية في داخل بلدان العالم الثالث الى امكانية حل مشكلاتها الخارجية ، سيما ان توسيع قاعدة المشاركة ربما يعطي فرصة افضل للمساهمة في حل المشكلات الاقليمية وذلك حينما تكون السياسة الخارجية والحلول للمشكلات الخارجية مدعومة من قبل قاعدة جماهيرية واسعة ، وبدون شك ستكون تسوية المشكلات الاقليمية عاملا مساعدا لدفع بلدان العالم الثالث للانصراف لحل مشكلاتها الاقتصادية وتوجيه الكثير من مواردها التي كانت تخصص من قبل للانفاق العسكري الى عملية البناء والتنمية . وقد يكون تبني بعض الاصلاحات الداخلية في هذه البلدان دافعا للدول الغربية لتقديم مساعدتها لها من اجل تخطي صعابها الاقتصادية رغم ان هذه المساعدات ستسهم في زيادة ارتباط دول العالم الثالث بالدول الغربية كما سنرى في الاثار الاقتصادية للنظام الدولي الجديد .

رابعاً : الاثار الاقتصادية والبيئية :

لقد واجهت بلدان العالم الثالث مشاكل خطيرة تمثلت في وجود اختلال

هام وطويل الامد في موازين مدفوعاتها الخارجية وخاصة حصول عجز في موازينها الجارية وتراكمت نتيجة لذلك الديون الخارجية والتي اخذت اعباء خدمتها في الازدياد مما زاد في العجز في موازينها الجارية ومما كان لذلك اشد الاثر السلبي على معدلات النمو فيها والتي اخذت في الهبوط . فالنمو في عام ١٩٨٤ كان اعلى بكثير مما وصل اليه في عام ١٩٨٧ ، فقد هبط على التوالي من ٥,٤٪ الى ٤,٣٪ الى ٤,٢٪ الى ٣,٤٪ . وترجع اسباب ذلك الى تعثر التنمية واستمرار ضعف اسعار الموارد الاولية التي هي اساس الانتاج والتصدير في البلدان النامية والاصطدام بالحواجز التجارية التي تضعها الدول الرأسمالية (٢٣٤) وكذلك تمكنت البلدان المتقدمة ، بفضل الثورة الصناعية الثالثة من خلق بدائل كثيرة للمواد التي تنتجها الدول النامية وحققت زيادة في الاندماج داخل النظام الرأسمالي كله ، او داخل اقاليم وتكتلات يجعلها تحصل عليها بشكل اكثر سهولة ، وفي بعض الاحيان اكثر رخصا من الموارد الاولية التي كانت تحصل عليها من العالم الثالث (٢٣٥) .

وبعد ان اعتمد المجتمع المتقدم على العالم الثالث سيما في السنوات السبعينية في الحصول على عدد من السلع الاستراتيجية مثل البوكسيت والكروم والنحاس وخاصة الحديد والرصاص والمنغنيز والنيكل والفوسفات والتنجستن والزنك ولكن النفط اصبح يأتي في مقدمتها . واخذ العالم الثالث يبدو اكثر ضعفا في الثمانينات واصبح مقسما بين دول مرتفعة الدخل الصناعي وتلك التي تقوم بانتاج المواد الاولية . كما ان الدول النامية المنتجة للنفط والمصدرة له خاصة دول الفائض المالي ، اصبح لها تأثير في المؤسسات الاقتصادية الدولية ، ولكن الدول النامية المنتجة للمواد الاولية عدا الدول غير النفطية اصبح في غير مقدورها ان تشكل عامل ضغط فعال . وظهرت تمايزات

بين دول العالم الثالث نفسها وازداد نمط علاقات التبعية بين الدول الصناعية المتقدمة من جهة والدول المنخفضة الدخل من جهة ثانية (٢٣٦) .

وهكذا شهدت الثمانينات مرحلة تردي الاوضاع الاقتصادية لبلدان العالم الثالث وتضاعف استنزاف قدراتها وفائضها الاقتصادي واخذت تعاني من الجوع وازداد تهميش دورها في العالم المعاصر ، فضلا عن تدني نصيب مساهمتها في التجارة العالمية . وبدون شك لم تبخل بلدان العالم الثالث في الاستفادة من تجارب الدول الاخرى في التنمية ، فقد استفادت من التجربة السوفيتية ومن الافكار والتطبيقات التي جاءت بها وحولتها الى برامج للنمو والتطور وتم تحقيق بعض المكاسب بسبب توزيع جزء من الدخل القومي لصالح الشعب والطبقات الشعبية واقرت المساواة بين الرجل والمرأة وتم اقرار مبدأ التأمينات الاجتماعية وتوسيع التعليم والخدمات الصحية وقامت بعض البلدان النامية في تقديس الانموذج السوفيتي في التنمية وخصوصا في مجال التصنيع ، واصاب بعضها باضرار سياسية واقتصادية بالغة .

«فتحت وهم الرغبة بالتعجيل في عملية التصنيع ، اعتمدت معدلات تراكم عالية للغاية بلغت ٣٥-٥٠٪ من الدخل القومي وادى هذا الوضع الى الاخلال بنسب تطور متوازن لقطاعات الاقتصاد الوطني وتدهور الانتاج الزراعي وخلق مشاكل جدية بالنسبة للمواطنين في ميدان الغذاء والامن الغذائي على وجه خاص» (٢٣٧) .

كذلك ان سعي البلدان الصناعية لايجاد بدائل اكثر للطاقة اخذ يؤدي الى تخفيض الاعتماد على النفط . وبدون شك اخذت اسعار النفط منذ اواسط الثمانينات تميل تدريجيا نحو الانخفاض ، ويمكن ان نشير الى ظهور عدد من المتغيرات التي ساعدت على انخفاض اسعاره . فبالاضافة الى زيادة

انتاج مصادر الطاقة البديلة كالفحم ، الطاقة النووية ، الغاز الطبيعي ، الطاقة الكهربائية ، زادت دول خارج الاوبك من انتاجها النفطي وتوجهت الدول المستهلكة نحو ترشيد استهلاكها للطاقة . والاخطر من كل ذلك تأسيس وكالة الطاقة الدولية والتي بذلت جهود استثنائية لاضعاف منظمة الاوبك (٢٣٨) .

وفي ظل استمرار تدهور اسعار النفط ستترتب نتائج سلبية على البلدان النامية بسبب انخفاض عوائد البلدان المصدرة للنفط ، فانخفاض اسعار النفط سيؤدي الى خفض السيولة النقدية في النظام المالي الدولي مما يؤدي الى اثارة صعوبات امام اقتراض الدول النامية بسبب صرامة شروط الاقتراض في سوق الرأسمال الخاص وخصوصا من الولايات المتحدة الامريكية التي مع تفاقم العجز في الميزان التجاري سيتراجع دورها كدولة مقرضة في المجتمع الدولي وسيترتب كذلك انخفاض في حجم القروض المقدمة الى البلدان النامية (٢٣٩) كما سينخفض طلب البلدان المصدرة للنفط على العمالة القادمة من بلدان العالم الثالث بسبب تعثر المشاريع الاقتصادية في البلدان المنتجة للنفط وللمحاولات التي ستقوم بها هذه البلدان للحد من تدفق المهاجرين . وسيترتب على انخفاض حجم العمالة مسألة اخرى ترتبط بانخفاض اسعار النفط وهي الحاق اضرار بالغة بالدول التي يقدم منها المهاجرون نتيجة لقلة مواردهم وانقطاع التحويلات المالية التي يقوم بتحويلها المهاجرون الى بلدانهم ، فضلاً عن ان اعادة العمال المهاجرين الى اوطانهم ستخلق مشكلات اجتماعية في بلدهم الاصلي (٢٤٠) ففي اوربا يعمل حوالي خمسة ملايين عامل مهاجر ، كما يعمل ستة ملايين في الولايات المتحدة . وقد زادت الاموال التي يرسلها هؤلاء العمال الى اوطانهم زيادة كبيرة

خلال السبعينات ، فمثلا كانت التحويلات التي كان يرسلها العمال المهاجرين الباكستانيين الى بلادهم من العملات الاجنبية ما يساوي ما تحصل عليه الباكستان من صادراتها . كما يتوقف بقاء العمال المهاجرين في البلدان المتقدمة على الاحوال الاقتصادية فيها ، ففي اوربا انخفض عدد العمال المهاجرين منذ بداية ازمة ١٩٧٤-١٩٧٥ الى حوالي مليون عامل (٢٤١) .

ان انخفاض اسعار النفط سيؤدي الى تقليص صادرات الدول المصدرة للنفط مما يؤدي الى تقليص قوتها الشرائية سيما ان هذه الدول تعمل على بناء قواعد صناعية ضخمة تعتمد على استيراد التكنولوجيا والمصانع والآلات من الدول المتقدمة ، مما سيؤثر على الطلب على الصادرات الصناعية للدول المتقدمة والتي يعتمد استمرار النمو فيها على التوسع في الصادرات . ولهذا فان انخفاض اسعار النفط لن يؤثر على الدول المنتجة والنامية فقط وانما على الدول المتقدمة ايضا ، كما سيكون لانخفاض اسعار النفط اثارا سلبية ايضا على النظام المالي العالمي وسيؤثر على تدهور الاستثمارات في بدائل الطاقة الاخرى . ان انخفاض اسعار النفط سوف لن يخلق مشكلات بالنسبة للدول المنتجة فقط ، وانما بالنسبة للدول المستهلكة ايضا وهناك نتائج سلبية نتيجة للتذبذبات في الاسعار بالنسبة للبلدان المستهلكة في مجال التضخم والبطالة واسعار عملات الصرف (٢٤٢) .

وبدون شك ستزداد الاعتمادية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة وخصوصا في ميدان الطاقة ، فالبلدان الصناعية مجتمعة تعتمد بدرجة او باخرى على الاستيراد للحصول على الموارد الاولية . كما ان كل المنتجات الزراعية الاستوائية تقريبا وكذلك جزءاً هاماً من المعادن الضرورية للصناعة يجب استيرادها ، فلا الجماعة الاوربية ولا اليابان تنتج اكثر من ٢٥٪ من اي

معدن من المعادن ذات الاهمية الحيوية لاقتصادها والولايات المتحدة تنتج اقل من ٥٠٪ حيث تعد البلدان النامية مصدرا هاماً للموارد الاولية . فالجماعة الاوربية تستورد ثلث احتياجاتها من المعادن من دول العالم الثالث ، في حين تعتمد الولايات المتحدة على هذه الدول في تغطية اكثر من نصف احتياجاتها من القصدير والمطاط والمنغنيز ، والحقيقة ان ما يقارب ٦٠٪ من الموارد العالمية من الموارد الاولية الرئيسية بعد النفط تأتي من الدول النامية [٢٤٣] وبالمقابل تمثل الدول النامية سوقا واسعة للدول الصناعية مثل الولايات المتحدة واليابان ودول الجماعة الاوربية ، كما ان صادرات الولايات المتحدة الى العالم الثالث تفوق صادراتها الى اوربا والصين والاتحاد السوفيتي مجتمعة . وبالمثل فان الجماعة الاوربية تبيع للعالم الثالث اكثر مما تبيع للولايات المتحدة واليابان والدول الاشتراكية سابقا [٢٤٤] .

وبالمقابل تعتمد اقتصاديات العالم الثالث على البلدان المتقدمة في مجالات متعددة . فالتجارة مع البلدان الصناعية تستوعب اكثر من ٧٠٪ من صادرات البلدان النامية ، وتشكل مصدرها الرئيس للعملات الاجنبية . والمشكلة التي تثير قلق العالم الثالث هي احتمال زيادة القيود الحمائية في البلدان الصناعية [٢٤٥] . وربما يؤدي البطء في النمو في العالم الغربي الى قلة الطلب على سلع بلدان العالم الثالث التي جلها من المواد الاولية مما قد يؤدي الى قلة صادراتها وبالتالي الى انخفاض اسعار المواد الاولية مما يسبب حالة مماثلة للكساد لفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ ملحقة ضررا بالبلدان النامية .

كما ان بطء النمو الاقتصادي في بلدان العالم الصناعي سيؤدي وبدون شك الى انخفاض المعونات التي تقدم الى البلدان النامية ، واذا ما صاحب ذلك انخفاض في عوائد البلدان المصدرة للنفط فان معوناتها الى الدول النامية والفقيرة ستقل تدريجيا ، خصوصا ان الاحتياجات المالية والسلعية للدول

النامية ستزداد لتنفيذ برامجها الانمائية وكذلك استيراداتها من الطاقة لاشباع احتياجاتها المتزايدة بسرعة كبيرة وخصوصا احتياجاتها من المواد الغذائية في هذا العقد وفي مطلع القرن المقبل .

وبما سيزيد من مشكلات العالم الثالث هو انخفاض المعونات المقدمة اليه من بلدان اوربا الغربية واوربا الشرقية . ففي ظل الاوضاع الدولية الجديدة سيتم التركيز على الشؤون الاوربية وذلك بسبب انتهاء الحرب الباردة ، فلم يعد الدعم العسكري والمادي الذي كانت تمنحه الدول الكبرى سابقا الى الدول الفقيرة يخضع لمقتضيات الحرب الباردة . لذا فان اهتمام الدول الكبرى بالدول الفقيرة سيقل تبعاً لذلك ، ناهيك عن شعور الدول الغنية بالاحباط بسبب فشل سياسة المساعدات الاقتصادية المقدمة الى الدول النامية وخصوصا الى بلدان الدول النامية في افريقيا ، كما ان تحول دول اوربا الشرقية عن الاشتراكية سيؤدي الى تقليل دعمها الاقتصادي الى الدول النامية والتركيز على شؤونها الداخلية والاهتمام بحل مشاكلها وتوجيه اهتمامها بالدول الغربية وليس الى البلدان النامية . كذلك ستقل المساعدات المقدمة من قبل كل من الولايات المتحدة واوربا الغربية واليابان الى الدول النامية نتيجة لانتهاء الحرب الباردة وتحويل التركيز الى حل مشاكل اوربا الشرقية ودول رابطة الكومنولث (الاتحاد السوفيتي سابقاً) وكذلك مشاكل الحرب الاهلية في يوغسلافيا . ربما يكون لافتقار بعض البلدان النامية الى الحد الادنى من البنية الاساسية كما هو الحال في افريقيا مثلا سببا لعدم تقديم المعونات إليها . ولهذا فستحظى اوربا الشرقية بالاولوية قياسا الى دول العالم الثالث من ناحية جذب الاستثمارات الاجنبية اليها فضلا عن تفوقها في ميدان توفير الايدي العاملة التي يمكن ان تستوعبها بلدان اوربا الغربية بشكل اكثر سهولة من الايدي العاملة العربية

والافريقية والتي يصعب اندماجها وتأقلمها في هذه المجتمعات الصناعية الغربية ، وستظهر حواجز كثيرة بين دول الشمال والجنوب نتيجة الفوارق في ميادين العلم والتكنولوجيا مع سعي دول الشمال لتهميش دول الجنوب [٢٤٦] .

والأدهى من هذا وذاك هو قيام الدول المتقدمة بربط المساعدات المقدمة من قبلها إلى الدول النامية ببعض الشروط كتبني الاخيرة للاقتصاد الحر او اجراء اصلاحات في اقتصاداتها او فرض معايير جديدة ذات طابع سياسي كتبني الممارسة الديمقراطية [٢٤٧] والمشكلة هنا لا ترجع فقط الى امكانية تبني ام لا مثل هذه الضغوط المفروضة وانما الى قدرة البلدان النامية على تحقيق هذه الشروط كلاً او جزءاً وطبقا لمقتضيات المصالح الغربية من اجل ان تحصل على المساعدات الضرورية لنموها .

كما تؤثر البيئة بما تفرزه من نتائج سلبية وخطيرة على بلدان العالم الثالث التي اصبحت ضحية الدول الصناعية الكبرى سواء في ميدان التخلص من النفايات او الحفاظ على البيئة من التلوث او الحفاظ على التنوع البيولوجي فلا تتورع الدول الصناعية الكبرى من تصدير نفاياتها الى بلدان العالم الثالث التي تريدها ان تكون مستودعا لنفاياتها مخالفة بذلك حقوق هذه الدول ومتبعة في سبيل ذلك شتى الاساليب بما فيها الخديعة واعطاء بيانات كاذبة او بالاغراءات المالية وهي نفايات عالية التلوث او نفايات مشعة احيانا رغم ادعائها بانها مواد صناعية ، فضلاً عن ذلك تشعر بلدان العالم الثالث باغفال تام من جانب الدول المتقدمة بمشكلاتها الناجمة عن التلوث كزيادة الاوبئة والامراض التي تسهم في تدمير البيئة كالمخاطر المترتبة على انتشار الجراد في افريقيا ومساهمته في عملية التصحر وكذلك النتائج المترتبة على قسوة المناخ والجفاف على الحياة المعيشية في بلدان العالم الثالث ، وكذلك ما نجم عن

استخدام الدول الصناعية لغاز الكلوروفلور كاربون في عملية تدمير البيئة نتيجة لاحداث ثقب في طبقة الاوزون التي تغطي غلاف الكرة الارضية (٢٤٨) .

ويرى المعنيون بأن المشكلة لها جوانب قانونية اضافة الى جوانبها العلمية ، فهناك حاجة لصياغة قانون دولي بيئي عام بحيث تكون الدولة مسؤولة عن اعمالها سواء داخل حدودها او خارج حدودها ، وهذا هو مبدأ واضح فلا يحق لدولة ان تلحق الاذى والضرر بالتراث والمصادر الطبيعية لدولة اخرى . وفي ميدان الحفاظ على التنوع البيولوجي تريد الولايات المتحدة الاستمرار في الوصول الى المصادر الجينية في الاقطار الاخرى دون ان تتحمل مسؤليات قانونية ومالية معينة للحفاظ على المصادر الجينية وفيما تريد معظم الاقطار النامية ان تستفيد وتربح من منتجات التكنولوجيا البيولوجية التي تشتق من عينات (بمعنى فصائل) داخل حدودها بما في ذلك التركيبات الدوائية الجديدة والمحاصيل الزراعية المتنوعة التي يتم تهجينها لزيادة انتاجيتها وتطالب الدول النامية ايضا ان تساهم الاقطار الغنية بتسعين بالمائة في الاقل من تكاليف الحفاظ على المصادر الجينية وحمايتها (٢٤٩) .

خامساً : تعدد الأقطاب والعالم الثالث :

صحيح ان النظام الدولي اليوم هو نظام مزدوج ، فهو احادي القطبية من الناحية العسكرية الا انه نظام متعدد الاقطاب من الناحية الاقتصادية ، ومع ذلك سيكون مستقبل النظام الدولي لصالح تعدد الاقطاب ونقصد هنا بالقطبية السياسية ـ الاقتصادية ولا شك ان انهيار الاتحاد السوفيتي سيؤدي الى اضعاف التحالف الوثيق بين اوربا والولايات المتحدة ومن ثم سيعمل على الغاء احد المبررات التي قام عليها التحالف الغربي بصورة عامة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وفي ضوء غياب التهديد السوفيتي سيكون لاوربا كيانها

المستقل تدريجيا عن توجيه السياسة الامريكية . ناهيك عن ان القوة العسكرية لم تعد لوحدها اساسا لظهور الاقطاب في العالم . فالقوة الاقتصادية ستكون سندها الرئيس ولن تستطيع الولايات المتحدة الدخول في مباراة اقتصادية تكنولوجية مع الاقطاب الاقتصاديين ـ السياسيين الجدد [٢٥٠] .

ان تعدد الاقطاب اقتصاديا سيكون له اثار ايجابية على مستقبل البلدان النامية ، والسبب في ذلك يرجع الى ان تعدد الاقطاب اقتصادياً سوف لن يكون مصحوبا بقيم ومناخ الحرب الباردة وان تزايدت معه فرص المنافسة التجارية وفي مناخ الانفراج الدولي القائم على تعدد الاقطاب سيكون بمقدور العالم الثالث ان يحقق فوائد جمة جراء تعامله المتنوع مع الاقطاب الاقتصادية المختلفة مما يساعده من الافلات من الضغوط الخارجية التي ربما يمارسها احد الاقطاب كما كان الحال عليه في فترة الحرب الباردة . وسيكون بمقدوره توسيع عملية التعامل والتبادل الخارجي خصوصا مع أوربا الموحدة واليابان [٢٥١] وربما سيؤدي ارتفاع معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي للسوق الاوربية الموحدة لعام ١٩٩٢ من ٣٪ الى ٣-٤٪ سنويا الى توفير فرص تجارة أوسع مع البلدان النامية [٢٥٢] ومما سيشجع على ذلك هو وجود اتجاه داخل السوق الاوربية لدعم التضامن مع البلدان النامية في مجالات التجارة ومساعدات التنمية خاصة ان مساعدات الجماعة الاوربية في المرحلة الحالية للدول النامية تمثل ضعف مساعدات التنمية الامريكية مع تركيزها على التنمية الريفية والاعتماد على الذات في توفير الغذاء وتقديم مساعدات غذائية خاصة للدول النامية في اوقات المجاعة والكوارث ، ويرى اصحاب هذا الاتجاه بأن صادرات دول الجماعة الاوربية للدول النامية توفر ثلاثة ملايين فرص عمل في دول الجماعة الاوربية [٢٥٣] .

وسيكون لقيام السوق الموحدة اثر ايجابي لدول افريقيا والكاريبي والباسفيكي . وذلك بسبب زيادة التعاون المتوقع مع هذه الدول من قبل المؤسسات المدمجة العملاقة في السوق الموحدة لتلك الدول وذلك من خلال تزايد تأثير الاولى في المؤسسات المالية الدولية لتقديم شروط ائتمانية افضل لتلك الدول ـ وبقية الدول النامية والعمل على مساعدتها في اعادة جدولة اعمالها واعادة تنظيم تقسيم العمل الدولي للعمل بشكل افضل لدول افريقيا والكاريبي والباسفيكي والدول النامية عموما (٢٥٤) .

ويرى بعض الاقتصاديين لدور اوربا بعد ١٩٩٢ المتوقع تجاه الدول النامية اثرا ايجابيا ، فيرون بامكانية تقسيم متبادل للعمل بحيث تتخصص دول اوربا الغربية في انتاج الخدمات والسلع التي ليس لدى الدول النامية الصناعية قدرة على القيام بها ، مما سيمكن السوق الموحدة لاوربا من القيام باستثمارات واسعة في هذه المجالات التي تحتاج بدورها الى اسواق ممتدة (٢٥٥) .

أما بالنسبة لليابان فان احتمالات تطور علاقاتها مع دول العالم الثالث هي كبيرة ليس بسبب حاجتها للموارد الاولية لا سيما النفط ، والمتوفر في بلدانه وانما لانها سوق واسعة للصادرات اليابانية وخاصة مع تزايد تهديدات الاجراءات الحمائية ضد السلع اليابانية في اسواق الولايات المتحدة ودول الجماعة الاوربية ، كما ان مصالح اليابان لم تعد اقليمية او اسيوية فقط وانما اضحت مصالحها عالمية لكونها دولة كبرى اقتصاديا وصناعيا ، فهي بحاجة الى الانتشار الاقتصادي ، وحاجة اليابان للتعاون مع العالم الثالث لم تعد مدفوعة باعتبارات اقتصادية فقط وانم باعتبارات سياسية ـ امنية وتجسد ذلك في اطار سياسة المعونات التي تقدمها للعالم الثالث . وفي عام ١٩٨٨ اضحت الميزانية اكبر ميزانية للمساعدات الخارجية واصبحت اليابان الدولة الاولى في

تقديم المعونات للعالم الثالث ، فقد امنت لها هذه السياسة امدادات الموارد الاولية والطاقة واسهمت في زيادة صادراتها واستثماراتها الخارجية ومع تطور حجمها واتساع نطاقها الجغرافي اكتسبت اهدافا ودوافعا امنية ـ سياسية وذلك حينما اصبحت وسيلة لقيام اليابان بدور فعال ومنتج في نطاق سياسات التحالف الغربي ، وليس بهدف حماية مصالحها الاقتصادية القومية فقط .

وبدون شك أسهمت الخلافات التجارية مع الولايات المتحدة في دفع اليابان للتوجه نحو التعاون مع العالم الثالث ، وهنالك اعتباران وراء ذلك : فيتمثل الاعتبار الاول في محاولة اليابان لايجاد مخرج لتصريف سلعها التي تعاني من الحواجز الامريكية ، ويكمن الاعتبار الثاني في استجابة اليابان للضغوط الامريكية والناجمة عن خلافاتها التجارية من اجل المساهمة في حل المشاكل السياسية والاقتصادية نتيجة لفوائضها التجارية الهائلة . ويمكن ان نضيف اعتبارا ثالثا يعكس توجه اليابان نحو العالم الثالث ويتمثل في ان زوال الاتحاد السوفيتي العدو الاول للولايات المتحدة وضع اليابان وجها لوجه حيال الولايات المتحدة [٢٥٦] فراحت البضائع اليابانية تغزو الاسواق الامريكية وانتقلت استثماراتها الى داخل الولايات المتحدة واخذت تدخل الصناعة الامريكية وبدأت اليابان تعمل بنشاط لتأسيس سوق مشتركة اسيوية لكي تضم كل بلدان اسيا سيما بلاد شرق وجنوب اسيا بما فيها ايضا نمور اسيا الاربعة والصين وكذلك اخذت تعمل على غزو الاسواق العربية [٢٥٧] .

ويمكن ان نضيف الى ما تقدم من اسباب منح اليابان للمساعدات للعالم الثالث الى تأثر اليابان بالطبيعة الاسيوية ، فالموقع الجغرافي المتميز لليابان وطبيعة العلاقات التاريخية والثقافية التي تربطها مع جاراتها من الدول الاسيوية الاخرى تعتبر من المحددات العامة لتوجهات السياسة الخارجية

اليـابانيـة ، كـذلك فـان اليـابان على خـلاف العـديد من دول الغـرب المانحـة الاخرى تعتـمـد الى حد كـبير على اسواق العـالم الثالث سـواء كـمصـدر من مـصادر المواد الخام الاوليـة اللازمـة للصناعـة ، او كـسوق من اسـواق تصـريف المنتجـات اليابانية . ففي عـام ١٩٨٥ بلغت نسـبـة الواردات اليـابانيـة من دول العالم الثالث اكثر من ٦١٪ من اجمالي وارداتها من الخارج ، في حين بلغت نسبة فقط ٣٦,٦٪ بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ٣٥٪ بالنسبة لايطاليا ، ٢٤,٦٪ بالنسبة لفرنسا ، ٢١,٧٪ بالنسبة لالمانيا الغربية في الوقت الذي بلغت فيـه هذه النسـبـة ١٦,٨٪ لكل من بريطانيـا وكندا على التوالي . وفي مـيـدان الصـادرات فـقـد اعـتـمـدت اليابان ايضـا على اسـواق دول العـالم الثـالث في تصريف ٤١,٨٪ من منتجاتها في حين بلغت تلك النسبة ٣٦,٧٪ ، ٢٦,٥٪ ، ٢٥,٦٪ ، ١٢,٢٪ ، ١٩,٧٪ ، ٩,٤٢٪ بالنسبة لكل من الولايات المتحدة وفرنسا وايطاليا وبريطانيا والمانيا الغربية وكندا على التوالي . ويمكن ان نؤشر ان العجز التجاري لصالح اليابان قد اصبح من الحقائق التي يتميز بها التعامل الياباني مع معظم دول العالم الثالث بسبب زيادة قيمة هذه الصادرات اليابانية تجاه هذه الدول . كذلك يمكن ان نشير الى ارتباط اهداف السياسة الخارجية لدى العالم الثالث بنمط العلاقات المتميزة بين اليابان والدول الكبرى المانحة بصفة عامة والعلاقات الامريكية ـ اليابانية بصفة خاصة (٢٥٨) .

وهذا ما يهدد بدون شك المصالح الامريكية التي هي اصلا مصالح عالمية فـلا تسـتطيع الولايات المتـحـدة التي هي قـائدة المعسكر الرأسـمـالي ان تعـمل بفاعلية دون ارتباطها بالعالم الخارجي .

اما المسـاوئ التي سـتـترتـب على تعـدد الاقطاب وخـصـوصـا على ظهـور القطـب الاوربي هي خـشـيـة الدول الناميـة من اسـتـمـرار حظر دول الجـمـاعـة

استيراد بعض السلع كالمنسوجات الا من خلال اتفاقيات ثنائية تكون مصحوبة بضغوط ـ غالبا ـ على الطرف النامي المورد ، وذلك بالاضافة الى بقاء الحصص القصوى السارية على الواردات المستوردة من الدول النامية بواسطة السوق الاوربية في اطار النظام المعمم للافضليات التجارية ، كما تخشى الدول النامية استثناء دول الجماعة من مبدأ المقابلة بالمثل ، عدا بعض الدول النامية المتقدمة نسبيا وكذلك من استمرار حماية صناعة الفواكه المجففة والزيتون مما يكون له اثرا سلبيا على بعض المصدرين من الدول النامية او في الاقل تحسين وضعهم في التجارة مع دول الجماعة .

وتشعر الدول النامية بالحذر من قيام نظام اقتصادي ثلاثي بعد ١٩٩٢ يضم اوربا الغربية واليابان والولايات المتحدة وقد يؤدي تطوير الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين هذه الاقطاب بدوره لاستبعاد الحاجة لمنتجات الدول النامية وقصر القرارات الاقتصادية الدولية بصفة نهائية على تلك الاقطاب في كل من الجات ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٥٩) .

كذلك فان الاتفاق بين الدول الصناعية ربما يزيد من تبعية الدول النامية عليها . ففي الوقت الذي تزداد فيه ارباح الدول الصناعية فان الدول المنخفضة الدخل سيقل نصيبها بل انها في الواقع ستزداد فقرا ، ربما تتعرض الى ظروف اقتصادية قاسية خصوصا انها تعتمد بشكل كبير على المعونات الاجنبية وخاصة الغذائية منها (٢٦٠) .

الفصل الخامس

الأشكال المحتملة لمستقبل النظام الدولي

الأشـكال المحتمـلة لمسـتقبل النظـام الدولي

ان التغيير في النظام حالة مألوفة . فلقد شهدت العلاقات الدولية تعاقب عدة انظمة دولية منذ معاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨ . اذ ان التغيير في النظام يحصل حينما تتبدل الاطراف الرئيسة فيه نتيجة لحدوث حرب عامة او انهيار او انسحاب او تراجع احد اطرافه الرئيسة او بعضها مما يؤدي الى ظهور ترتيب جديد لاطراف رئيسة وينجم عن ذلك ظهور قيم وانماط سلوكية جديدة تختلف عن القيم والانماط السلوكية التي سادت سلوكيه النظام الدولي السابق . مما يمكن ان نطلق عليه نظاما دوليا جديداً في حين لا تؤدي الحروب بين الاطراف الثانوية او انهيار هذه الاطراف او تفككها الى حصول تغيير في النظام لان اختفاء او بروز الاطراف الجديدة لا ينجم عنه بروز قيم او ممارسات سلوكية جديدة . وهكذا فان القيم والممارسات التي تسود النظام الدولي عادة هي انعكاس لقيم وممارسات الاطراف الرئيسة في النظام .

والنظام يتغير اذا تعرض للاضطراب «وكان عامل الاضطراب اعلى نسبيا من قدرة المنظم على معالجة الاضطراب ، كما ان ادوات الضبط لدى المنظم تكون في حدها الادنى» (٢٦١) في حين يستمر النظام في البقاء اذا حافظ على اربعة شروط رئيسية (٢٦٢) :

١- قدرة النظام على تأكيد قدرته في تجديد نماذجه الرئيسية وقيمه ومعاييره .
٢- القدرة على التكيف مع البيئة ومع التغيرات التي تجرى فيها .
٣- القدرة على تحقيق الاهداف الموكلة لهذا النظام او التي جاء من اجلها .
٤- تكامل مختلف الوظائف والنظم الفرعية لتشكل كلا متماسكا ومتناسقا .

ان تحديد الاشكال المحتملة للنظام الدولي في المستقبل يعتمد ، وبدون شك ، على استقراء النظام الدولي الحالي ودراسة المتغيرات التي تؤثر فيه والبيئة التي يسود فيها والقوى المحتملة الظهور في المستقبل . وعليه سنحاول ان ندرس بشيء من التفصيل النظم الدولية التالية :

١ - النظام الدولي الاحادي القطبية .

٢ - النظام الدولي المتعدد الاقطاب .

* * *

القطبية الأحادية UNIPOLARITY

يقصد بالقطبية الاحادية سيطرة دولة كبرى واحدة على باقي وحدات المجتمع الدولي بشكل هرمي وانفرادها في التحكم في السياسة الدولية دون قدرة الدول الكبرى الاخرى منافستها على مركزها نتيجة لاحتكارها لهيكل القوة الثلاثي الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري بشكل تتميز به عن غيرها من الدول . وعرفها جورج ليسكا بانها «تلك الدولة التي تتجاوز الدول الاخرى بحجمها ومداها ، ورقعتها ، ورسالتها في العالم ، فدولة من هذا النوع تتصف بسعة مصالحها ، وتعهداتها ، وكبر شعورها ، بانها ممهورة برسالة كونية[(٢٦٣)] . وينطبق هذا النظام اليوم على وضع الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في اواخر عام ١٩٩١ . إذ انفردت باحتكار السياسة الدولية دون منازع . ففي حرب الخليج نجدها تضطلع بالعبء الاكبر في عمليات انهاء احتلال العراق للكويت[(٢٦٤)] .

ان درجة سيطرة الدولة الاحادية على اعضاء المجتمع الدولي تعتمد على

تجاوب هذه الدولة معها من جهة وعلى طبيعة الظرف الدولي السائد من جهة ثانية . ففي ظل القطبية الاحادية الصلبة تكون درجة تجاوب دول العالم عالية ، بينما تقل في ظل القطبية الاحادية الهشة .

والقطبية الاحادية تكون اما فدرالية ديمقراطية والتي تتوج عبر تطور النظام الدولي لانشاء دولة فدرالية ديمقراطية يخضع لها الجميع او سيطرة دولة كبرى واحدة على العالم وتخضع لها الدول الاخرى لقوتها العسكرية مثل قيام الامبراطورية الرومانية باخضاع دول تحت سيطرتها لتوسعها العسكري .

وربما يمكن اعتبار النجاحات النابليونية عند توسع نابليون او التوسع الهتلري لو تم له النجاح في السيطرة على العالم شكلا من اشكال هذا النظام . وليس بالضرورة ان يكون هذا النظام مستقرا . اذ يمكن ان يعاني من اتجاهات انفصالية قد تؤدي الى قيام حروب اهلية بين اعضائه (٢٦٥) .

ويرى المعنيون بان النظام الدولي القائم على الاحادية القطبية سيتطور في المستقبل الى نظام دولي متعدد الاقطاب (٢٦٦) . ان التغير في النظم الدولية هي عملية طبيعية الا انها تأخذ زمنا طويلا ويتم التحول بشكل تدريجي . فضلا عن ان القطبية الاحادية نفسها ستمر بمرحلة وسيطة تمهد الانتقال الى نظام تعدد الاقطاب . بعبارة اخرى يمكن تحديد مرحلتين للقطبية الاحادية .

المرحلة الاولى ونطلق عليها :

القطبية الاحادية الصلبة Tight Unipolarity

والمرحلة الثانية ونطلق عليها :

القطبية الاحادية الهشة Loose Unipolarity

المبحث الأول: القطبية الاحادية الصلبة:

يقصد بها انفراد دولة واحدة نتيجة لامتلاكها هيكل القوة الثلاثي في اتخاذ القرار السياسي الدولي والتحكم في اتجاهات السياسة الدولية دونما اعتراض من قبل الدول الكبرى الاخرى واضطلاعها بالعبء الأكبر لضمان امن النظام الدولي وقدرتها على ضبطه هرميا بشكل صارم . وتخضع لها كل الدول الاخرى خضوعا تاما . والدولة الاحادية في المجتمع الدولي هي الولايات المتحدة .

ومما يساعد على قيام هذا الشكل من اشكال النظام الدولي وجود فجوة كبيرة في القدرات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية بين القطب الاوحد وبين الدول الكبرى الاخرى غير القادرة على ردمها . لذا فان الولايات المتحدة تسعى في ظل الاحادية القطبية الى تحقيق هيمنتها على العالم وتنعدم حالة الصراع الدولي على مستوى القمة وتنحدر الى المستويات الفرعية نتيجة لغياب قوى عظمى منافسة لها اثر انهيار الاتحاد السوفيتي . ولذلك يمكن ان نؤشر سيادة حالة الاجماع الدولي داخل منظمة الامم المتحدة ، لا سيما في مجلس الامن وانفراد الولايات المتحدة لتسوية المشاكل الدولية وحلها بالصيغة التي تحقق مصالحها الحيوية وممارستها لسياسة الضغط على الدول بدافع نزع السلاح ، لا سيما الدول غير المنضبطة في النظام والتي تشكل خطرا على امنها القومي .

انه نظام هرمي يتميز بمستوى عال من التضامن بين اطرافه وبمستوى عال من تجاوب اطرافه مع الطرف الرئيسي .

ويكون دور الاطراف الكبرى فيه بمثابة دور مكمل لدور الطرف الرئيسي

فيه وتغيب عن النظام حالة التوازن ويعد من اكثر النظم الدولية استقرارا عند مستوى القمة .

أولاً : التطلع الى استراتيجية التفوق على العالم :

ان تطلع الولايات المتحدة الى تحقيق استراتيجية التفوق على العالم قد خطط له منذ بداية الحرب الباردة ، تلك التي كانت ضرورية جدا بالنسبة اليها للوقوف بوجه الاتحاد السوفيتي من جهة ولاحتواء كل من اليابان والمانيا بعد دحرهما عسكريا في الحرب العالمية الثانية من جهة ثانية . حيث وجدت ان متطلبات ضمان السلام في العالم يقتضي ان تكون الولايات المتحدة قوة عظمى . ولم يكن غريبا ان اخذ مجتمع السياسة الخارجية الامريكية يسعى للبحث في نفس هذه المداخل بعد انتهاء الحرب الباردة . وبالتأكيد ان اختفاء الاتحاد السوفيتي قد رفع اخر الحواجز بين واشنطن والاغراض الامريكية لاقامة النظام العالمي الجديد . كما ان الاستمرار في تبني النهج السابق من قبل الاستراتيجيين الامريكان اليوم اخذ يعني بان التفوق يمنع انتشار التوترات في العالم بواسطة كبح جماح القوى الاخرى الباحثة عن الوسائل المناسبة لضمان امنها . فضلا عن ان رفع مظلة الحماية الامريكية في العالم ربما سيكون ذريعة لتشجيع الدول لاكتساب سياستها الدفاعية من جديد . وهكذا فان القوة والانتشار العسكري الامريكي في العالم سوف لا يجعل كلا من المانيا واليابان بحاجة الى قوة عسكرية كبيرة فقط وانما سيضعف الى حد بعيد من تطلعاتها للهيمنة ايضا . وهذا هو بالضبط احد اهداف سياسة امريكا الخارجية ما بعد الحرب الباردة (٢٦٧) . وترى هذه الرؤية بان وجود الاتحاد السوفيتي كان كافيا ليضع الولايات المتحدة امام مسؤولياتها العالمية وان احباطه كان ضروريا من اجل تحقيق الاهداف الامريكية لاقامة نظام دولي

جديد . لكن اصبح من المشكوك فيه جدا ان تترك الولايات المتحدة الساحة العالمية بعد ان ازاحت اكبر متحد عالمي لها .

ان اية تغييرات في العلاقات الدولية اخذت تكتنفها دعوات للتدخل الامريكي في العالم . وهي وجهة نظر تؤكد على ان انفراد الولايات المتحدة في قيادة العالم اخذ يلقي عليها مسؤوليات جديدة . وان قيام نظام دولي جديد لا يعفيها من مسؤولياتها السابقة . وهذا هو في حقيقة الامر ثمن وجودها قوة عظمى احادية . ويضيف اصحاب هذه الرؤية بان الولايات المتحدة تمتلك التأثير السياسي والاقتصادي والقوة العسكرية وبامكانها التدخل اينما كان وفي مختلف الظروف الدولية وفي كل انحاء العالم (٢٦٨) ولا زال الاعتقاد سائدا عند الكثيرين من الامريكان بانه بفضل الالتزامات الامنية القوية والمبكرة فقد تعززت المجموعة الاوربية وهو ما يشجع على وجود قوة اوربية في المستقبل . وان الهيمنة الامريكية اليوم تتجاوز الاطار السياسي وتتجه نحو الميدان الاقتصادي . ففي عهد الرئيس كلينتون اتجهت الادارة الامريكية نحو تبني سياسةتقوم على تنمية الصادرات . ومن اجل تمكنها من ازاحة منافسها عمدت الى اتباع اجراءات حمائية برهنت من خلال تطبيقها بانه لا يقصد منها بالدرجة الاولى حماية المنتجين الامريكيين بقدرعملها على اضعاف مركز الشركاء التجاريين الذين يعارضون سياساتها التي ادى تطبيقها حتى الان الى منح الولايات المتحدة الحق في فرض قراراتها على شركائها الاقل نفوذا مع احتفاظها بكامل حريتها في الحركة . فضلا عن ان هذه السياسة التجارية قد شجعت الاتجاه الى اجراء المفاوضات الثنائية التي تجسد تفوق الولايات المتحدة على حلفائها وتضمن استمرارها في ايجاد اسواق خارجية جديدة للصادرات الامريكية (٢٦٩) .

ومن المحتمل جدا الا تتغير السياسة الخارجية الامريكية حتى وان اجرى تقييم مفاده بان اكلاف الهيمنة والانتشار والاعتماد هي باهظة جدا . وبالنسبة لمؤسسة السياسة الخارجية الامريكية تعتبر الولايات المتحدة ملتزمة بقيادة العالم . كما ان الاندفاع الذي يؤثر على القيادة الامريكية للعالم هو ان استراتيجية التفوق تعكس التزاما بتعريف مصالح الولايات المتحدة التي هي عبارة عن مجموعة من العوامل الايديولوجية والاقتصادية . وخلال قرنين من الزمن فان الطموحات الامريكية لايجاد حالة من الاستقرار المطلق في العلاقات الدولية كانت تمثل هدفا مركزيا في السياسة الخارجية الامريكية واستمرت مؤسسة السياسة الخارجية الامريكية في الاقتناع بان النظرة نحو ايجاد نظام دولي مرغوب يجب ان تتحول الى حقيقة اذا ما ارادت الولايات المتحدة ان تحيا في أمن ورفاهية . ولمدة مائة وخمسون عاما رأى الليبراليون في الولايات المتحدة بان حجر الاساس في السياسة الامريكية تمثل في السعي نحو حرية التجارة وتحقيق الاستقلال ونشر الديمقراطية في العالم ، واليوم فان مؤسسة السياسة الخارجية الامريكية مقتنعة بان استراتيجية التفوق هي الهدف الامثل للولايات المتحدة (٢٧٠) .

والاعتقاد السائد لدى الاوساط الامريكية بأن العالم يعيش في حالة من عدم الاستقرار يعني بأن تبقى الولايات المتحدة دولة متفوقة وقائدة وعليها دور مهم عليها ان تقوم بادائه ، ولا يمكن ان تقوم به اية دولة اخرى اذ يصعب عليها امتلاك القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية في آن واحد كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة . فضلا عن ذلك فان سياسة العزلة لا تتناسب مع الروح والمبادئ الامريكية . وعليه فلا يمكن ان تتهرب الولايات المتحدة من مسؤوليتها في قيادة العالم .

اما القوات العسكرية وبرامج المعونة والاجهزة اللازمة الاخرى للقيام بدور الدولة العظمى فهي اشياء مكلفة ولكن مع وجود دخل قومي يزيد على (٥) تريليون دولار يمكن ان تقبل الولايات المتحدة القيام بالتحدي وعليها ان توفر القوة العسكرية للدفاع عنها وعن مصالحها وعليها ان تعيد ترتيبها فالتحديات التي ستجابهها في المستقبل ستختلف عما واجهته في الماضي . فضلا عن ذلك فان الاعتقاد يسود بان روسيا لا تزال تمتلك آلاف الاسلحة الذرية الموجهة الى الولايات المتحدة . ولا تزال لديها القوة للبدء بالهجوم الاول حتى بعد التوقيع على معاهدة ستارت (٢٧١) .

ومن ناحية القوة العسكرية لا زالت الولايات المتحدة تمتلك قوة عسكرية ضخمة لا يمكن مقارنتها او مساواتها مع اية دولة اخرى بما فيهما روسيا والصين تساعدها في الاحتفاظ بمركز متفوق في السياسة الدولية . صحيح ان هاتين الدولتين تمتلكان اعداداً هائلة من القوات التقليدية الا ان مسألة التدريب وتعقيد المعدات والقدرة على نقل القوات الى مسارح عسكرية بعيدة فضلا عن قدرتها على تعزيز تلك المواقع في حالة الطوارئ يعد من العوامل التي تؤشر لصالح الولايات المتحدة التي قامت بتوفير مصادر كبيرة في جميع هذه المجالات خلال الثمانينات لضمان المعايير الجيدة المطلوبة . هذا اضافة الى ما تمتلكه من قدرة صاروخية في الميادين البرية او البحرية والجوية كما انها عملت على اعداد جيوشها للقتال في مختلف الظروف وانواع القتال مستخدمة تكنولوجيا الاسلحة الحديثة . صحيح ان انتهاء الحرب الباردة دفعها الى تقليص حجم قدراتها العسكرية الا انه من المرجح ان تظل تمتلك قدرة عسكرية اكبر بكثير من تلك التي تمتلكها بلدان متوسطة الحجم مثل فرنسا وبريطانيا وان يظل لها التفوق التكنولوجي على القوات الصينية والروسية

وعليه فان هذه القوة ستدفع الى احتفاظ الولايات المتحدة بموقع هام في الشؤون الدولية (٢٧٢) .

ثانياً : القدرة على المحافظة على تماسك النظام :

ترمي اتجاهات السياسة الامريكية بعد انتهاء الحرب الباردة الى الاستمرار في احتواء المانيا واليابان . وان صناع القرار الامريكان قد ادركوا بان استراتيجية الاحتواء ضرورية للحفاظ على المصالح الامريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة .

لقد ابقت الولايات المتحدة هاتين الدولتين في حلقة التزاماتها الامنية في العالم ، وعملت من جهة ثانية على طمأنة الدول المجاورة من ان المانيا واليابان ستبقيان ذات نوايا سامية . وترى الادارة الامريكية ان اقامة السلام في اوربا وشرق اسيا كان هو المفتاح لخلق ودعم نظام اقتصادي عالمي مفتوح وحيوي لرفاهية الولايات المتحدة . ولهذا تهتم ادارة الرئيس كلنتون مثلما اهتمت من قبل ادارة الرئيس بوش بالحفاظ على الالتزامات الامريكية في العالم . اذ بدت هذه الالتزامات ضرورية وحيوية للامن القومي الامريكي وليس هناك ثمة ضرورة للتخلي عنها (٢٧٣) .

وتعاني المانيا من مشاكل اقتصادية يرجع بعضها الى ما قبل الوحدة . ويرى البعض ان جاذبية المانيا كمركز الصناعة اخذ بالتراجع بشكل مستمر منذ الثمانينات . فالضرائب عالية وتكاليف العمل باهظة الامر الذي دفع الشركات الالمانية اكثر فأكثر للجوء نحو الحصول على تسهيلات الانتاج في الخارج . وان الشركات الالمانية قد استثمرت في الخارج نحوا من ١١٦ مليار مارك بين ١٩٨٦ الى ١٩٩١ بينما لم يزد استثمار الشركات الاجنبية في المانيا

على ١٣ مليار مارك مما ادى بالنتيجة الى اثارة فجوة واسعة في الحساب الجاري الالماني والذي تحول من فائض مقداره (١٠٨) مليارا مارك الى عجز بلغ نحو (٣٣) مليار مارك للفترة ١٩٨٩ الى ١٩٩١ . ويوجد جيش من العاطلين عن العمل يبلغ (٣,٤) مليون شخص فضلاً عن وجود مليوني شخص من الالمان يعملون بنصف الوقت . وفي الجزء الشرقي من المانيا فان ثلث القوى العاملة تعاني من مثل هذه المشاكل . وفي المانيا الشرقية فان ثلث الاقتصاد قد اثبت اكثر ضعفا مما كان متوقعا . فمع ٣٥٪ فقط من انتاجية الجزء الغربي من المانيا فإن معدل تكاليف الانتاج في الجزء الشرقي ٢٠٪ اعلى من التكاليف العامة الاعتيادية في المانيا الغربية . كما تراجع الانتاج الصناعي في شرق المانيا بعد سقوط جدار برلين . ففي عام ١٩٩١ لم يعد الانتاج سوى نصف ما كان عليه في عام ١٩٨٩ . كذلك فان التحويلات للولايات الفدرالية الجديدة قد اضاف اكثر من ١١٣ مليار مارك اي حوالي ٧١ مليار دولار في عام ١٩٩١ و١٤٥ مليار مارك اي حوالي ٩١ مليار دولار في عام ١٩٩٢ [(٢٧٤)] .

وبالاضافة الى ذلك فان في المانيا اليوم جدلا داخليا بين الاحزاب السياسية حول مشاركة قواتها المسلحة في عمليات عسكرية خارج اراضيها اذ ترى الاحزاب السياسية ان ارسال مثل هذه القوات تتطلب اما تعديل الدستور او الحصول على تفويض من قبل مجلس الامن الدولي . وفي الوقت الذي وافقت فيه احزاب مثل الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب المسيحي الاجتماعي وحزب الديمقراطي الليبرالي على اجراء تعديل في الدستور الالماني يسمح لالمانيا بالمساهمة في عمليات حفظ السلام وتحت اشراف مجلس الامن بقي الحزب الديمقراطي الاجتماعي معارضا لاي عملية عسكرية خارج المانيا . وفي الواقع لا نجد اليوم اي ذرائع داخل المانيا للتوقف

عن ان تكون شريكا حقيقيا لامريكا . فالبلدان يتقاسمان عدة مصالح مشتركة تجعلهما شريكين حقيقيين . فالبلدان يدعمان سوية دول شرق اوربا ويسعيان للحفاظ على انفتاح في العـــالم واستمرار الوجـــود الامريكي في اوربا وتطوير الديمقراطية والعمل على ادخال دول الايفتا وشرق اوربا الى الاتحاد الاوربي (٢٧٥) .

لقد عملت الولايات المتحدة على الابقاء على حلف الاطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة . بل ان الجهود تتجه نحو توسيعه بالرغم من انتهائها وذلك يدل بما لا يقبل الشك على رغبة امريكا في تحقيق سياسة التفوق في العالم . لذلك اصبح ينظر الى حلف الاطلسي باعتباره ضرورة من ضرورات امن الولايات المتحدة لان الحلف يعمل على منع التوترات بعد انتهاء فترة الحرب الباردة . وبدونه ربما تعود اوربا الى ممارسة سلوكها السابق . اذ قد تنزلق في سياسات القوى والمنافسات القوية والصراعات العرقية . فالاطلسي يعد في منطقة ا لبلقان وسيلة من وسائل تحقيق الامن الاوربي لما بعد مرحلة الحرب الباردة . وقد وصلت القناعة عند انصار وجهة نظر التدخل في البلقان بأن رفاهية الولايات المتحدة تقوم على الاعتمادية الاقتصادية الدولية وعلى نشر التزاماتها الامنية في العالم (٢٤٦) .

ويعد حلف الاطلسي اليوم مركزا للاستقرار لعموم الدول الغربية ، فهو ضروري للاوربيين الذين يسعون من اجل اندماجهم والاهم من ذلك فانه يشكل اداة كبح قوية لمنع انبعاث المانيا باعتبارها قوة مهيمنة من جديد ويسمح للولايات المتحدة في ظل ظروفها الاقتصادية الصعبة ، بتقاسم الاعباء الامنية مع اوربا . لهذا تحاول ادارة كلنتون استخدام الحلف كوسيلة للحفاظ على مركز الولايات المتحدة في اوربا . لذا فانه اصبح ضرورة من ضرورات

الامن والاقتصاد لامريكا على السواء . لقد ظهرت الكثير من وجهات النظر التي تسوغ استمرار حلف اطلسي . وكما يقول وارن كريستوفر وزير الخارجية الامريكية بأن «على الولايات المتحدة ان تعمل على ايجاد هيكل امني قاري واسـع»[٢٧٧] . بل هناك وجهة نظر ترى بأن الولايات المتحدة لا يمكن ان تتهرب من قيادة العالم . لان العالم يعد اليوم سوقا واسعة لامريكا وان رفاهيتها الاقتصادية تعتمد على عالم مستقر[٢٧٨] .

وبالرغم من ان دعوة الناتو بان المشاركة الاوربية تبقى حيوية للامن والاستقرار الاوربيين هي دعوة اوربية اكثر من كونها امريكية فان للاوربيين ايضا مصلحة حيوية بتقاسم اعباء دفاعهم مع الولايات المتحدة التي تبدو راغبة بالاستمرار في مهامها الاوروبية وترى بأن الموارد القليلة التي بحوزة الاوربيين يجب ان تخصص للدفاع حتى في ظل عالم يتجه نحو نزع السلاح وانها ، اي الولايات المتحدة لا يمكن ان تستمر بالانفاق على حلف الناتو او تتحمل فيه حوالي ٣ :٢ من مجموع الانفاق الكلي[٢٧٩] .

وفي الواقع ، ان السؤال الذي يدور في الاذهان هو الى اي مدى ستستمر الولايات المتحدة في قيادة العالم؟ وهل بمقدورها عمل تحمل النظام الدولي الحالي؟ ويرى البعض بانه بسبب عدم تشجيع الولايات المتحدة للدول الاخرى في تحمل مسؤوليات كبرى دولية فان غالبا ما تجهد نفسها للقيام بدور قيادي في ميدان الامن الدولي . ولكن الا يمكن ان يكون الاتحاد السوفيتي هو سبب تطلعها لدور عالمي انطلاقا من ا لتزامها بسياسة الاحتواء؟ فاذا كان الشعب الامريكي قد فهم ذلك حين دعم التكاليف الاقتصادية والسياسية الباهظة اثر قيام الحرب الباردة في اواخر الاربعينات ولكن الشيء الذي لم يفهمه الرأي العام الامريكي هو بقاء النفقات العسكرية لما بعد فترة انتهاء

الحرب الباردة باهظة جدا مع بقاء امريكا تتحمل التزامات دولية واسعة . ان مؤسسة السياسة الخارجية الامريكية لا تريد توزيع المسؤوليات الدولية لانها تخشى من تضاؤل الزعامة الامريكية للعالم وان الاعتمادية الدولية وحرية التجارة هي مسألة حيوية لمصالح الولايات المتحدة ورفاهيتها ومن ثم فان اولويات السياسة الخارجية الامريكية تتطلب الحفاظ على الزعامة الامريكية للعالم وعلى صناع القرار الامريكان ان يقدروا بعناية تكاليف ومنافع الاعتمادية الاقتصادية والتي يجب ان تتوازن مع متطلبات الولايات المتحدة للامن .

ثالثاً : انفراد القطب الأعظم في تقرير امور السياسة الدولية :

ان نظام القطبية الاحادية الصلبة هو نظام هرمي يضطلع فيه القطب الاوحد بدور هام في تقرير امور السياسة الدولية وتخضع لارادته جميع الاطراف الاخرى . ومن الناحية العملية تقوم الولايات المتحدة وبشكل انفرادي بدور اساسي في معالجة الازمات الدولية الراهنة دونما اي اعتراض من قبل الاطراف الاخرى التي هي في واقع الامر غير قادرة على اداء دور مماثل لها . وبدون شك فقد لعب الاجماع الدولي الذي ساد المجتمع الدولي عقب انتهاء فترة الحرب الباردة دورا في تشجيع الولايات المتحدة على اداء هذا الدور . فحيال قضية الصراع العربي الاسرائيلي انفردت الولايات المتحدة بلعب دور الشريك الرئيسي في تسويته وادارة المفاوضات وتبادل وجهات النظر . وساعد ذلك في حل الصراع بالصيغة التي تنظر اليها الولايات المتحدة في كيفية تسوية القضية الفلسطينية وليس وفق وجهة النظر التي كان يدعو اليها الاتحاد السوفيتي سابقا . لقد انفردت الولايات المتحدة في ادارة المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية منذ مؤتمر اذار ١٩٩١ اي منذ الفترة التي

سبقت انعقاد مؤتمر مدريد في ٣٠ تشرين الاول ١٩٩١ اذا استفادت الولايات المتحدة من الاجواء الايجابية التي خلقتها نتائج حرب الخليج بقيادتها والذي دعمت بتأييد روسي آنئذ وتدخلت الولايات المتحدة بالوعود والمكافآت : الغاء قرار الجمعية العامة باعتبار الصهيونية حركة عنصرية والضغط على الاتحاد السوفيتي السابق برفع القيود على حركة الهجرة اليهودية الى اسرائيل والمساعدة في فتح ابواب علاقات جديدة هامة لاسرائيل مع قوى هامة مثل الصين والهند وامداد اسرائيل بصفقات سلاح هامة فضلا عن الاعلان وبشكل مستمر عن الالتزام بضمان امن اسرائيل [٢٨٠] .

حول القضية الكورية ، يمكن ان نؤشر ايضا انفراد الولايات المتحدة بالانابة عن المجتمع الدولي بمتابعة قضية البرنامج النووي لكوريا الشمالية ومارست ضغوطها ضدها لايقاف هذا البرنامج واسرعت باستصدار قرار من مجلس الامن في ١٢ ايار ١٩٩٣ يطلب فيه كوريا الشمالية باعادة النظر في قرارها بالانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي وفتح منشآتها العسكرية المشتبه بها امام التفتيش الدولي وذلك خلال مدة اقصاها ١٢ حزيران ١٩٩٣ وبعكسه ستتعرض للعقوبات الدولية مما دفع كوريا الشمالية الى اعلان وقف انسحابها [٢٨١] . ان قدرة الولايات المتحدة على استصدار قرار من مجلس الامن دون اعتراض من قبل الاعضاء الدائمين (امتنعت الصين والباكستان عن التصويت) شكل عاملا رئيسا في دفع كوريا للتجاوب مع الضغوط الامريكية .

وفي هايتي لعبت الولايات المتحدة دورا في اعادة الشرعية الدستورية اذ مارست ضغوطها على اعضاء مجلس الامن في استصدار قرار (٨٤١) في ١٩٩٣/٦/١٦ الذي تضمن فرض عقوبات على هايتي . وكذلك تمكنت

بمقتضى القرارين (٨٧٣) و(٨٧٥) في ١٩٩٣/٥/١٢ من فرض حصار بحري على هايتي . وفي ٣١ تموز ١٩٩٤ تمكنت من استصدار القرار (٩٤٠) الذي مكنها من امتلاك الحق القانوني في غزو هايتي وبدون معارضة دولية . وقامت القوات الامريكية بعملية اعادة السلطة تحت غطاء الامم المتحدة ونزع سلاح المدنيين في ايلول ١٩٩٤ [٢٨٢] . ولعبت الولايات المتحدة دورا مؤثرا في التوصل الى اتفاق دايتون للسلام بين الاطراف المتصارعة في البوسنة عام ١٩٩٥ .

رابعاً : هشاشة ادوار القوى الكبرى الاخرى :

بالرغم من تطلع اوربا نحو تحقيق الوحدة وبالرغم من قطعها اشواطا طويلة في هذا الميدان فانها لا زالت تعاني من صعوبات كبيرة في مسيرتها الوحدوية فهناك بطء في عملية الوحدة ، فضلا عن عدم تمكنها من بلورة سياسة امنية ودفاعية ومعاناتها من بعض المعوقات مثل اختلاف المواقف الاوربية حول سياسات الهجرة والبنك المركزي الموحد واختلاف مستويات الدخل والضمان الاجتماعي . فمعدل الدخل في المانيا على سبيل المثال يعادل ثلاثة او اربعة اضعاف مثيله في البرتغال واليونان . وربما كانت الفجوة في مستويات الضمان الاجتماعي اكبر بكثير . وبلا شك لا يمكن لاوربا ان تتناسى نزاعاتها وحروبها الطويلة التي خاضتها فيما بينها [٢٨٣] . وفضلا عن ذلك فان اختلافات كبيرة توجد بين الدول الاوربية حول بعض القضايا التي تخصها مثل ازمة الخليج ومشاكل استقلال القوميات في يوغسلافيا اثر تفككها . وتعد ازمة الخليج بمثابة اول امتحان لها بعد انتهاء الحرب الباردة . وقد فشلت في هذا الامتحان بسبب عدم قدرتها على بلورة حل اوربي مستقل عن الموقف الامريكي . كما تعاني الدول الاوربية من منافسات بين دولها الرئيسة ، اذ

تخشى بريطانيا وفرنسا من المخاطر التي قد تنجم عن توحيد المانيا التي اصبحت اكبر دولة في اوربا وجددت المخاوف من امكانية بروز تطلعات المانية جديدية للسيطرة على اوربا . وجددت هذه المسألة الجدال حول البنية الامنية الاوربية وطبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة (٢٨٤) .

اما روسيا فهي مثقلة في مشاكلها الاقتصادية والداخلية وتعاني من اثار السياسات الاقتصادية للاتحاد السوفيتي السابق الذي عاش تحت وطأة سياسات التسلح الباهظة الثمن . اذ كان الانفاق العسكري يزداد بنسبة قدرها ٣-٤٪ سنويا بين الاعوام ١٩٨٥-١٩٨٨ اي بزيادة شاملة قدرها ٢٥٪ . وفي الوقت الذي انفقت فيه الولايات المتحدة ٦,٣٪ من الدخل القومي على التسلح في عام ١٩٨٥ والتي انخفضت الى ٥,٥٪ عام ١٩٩١ فان موسكو كانت تنفق ما بين ٢٣-٢٦٪ من الدخل القومي على القوات المسلحة وهي نسبة كبيرة مقارنة بالولايات المتحدة (٢٨٥) . وهذا يؤكد على صعوبة بروز روسيا كقوة كبرى في المستقبل المنظور .

اما الصين فتعاني هي الاخرى من مشاكل صعبة تتمثل في العدد الهائل للسكان . ويعيش فيها خمس سكان العالم بينما لا تتجاوز اراضيها الزراعية (٧٪) من الاراضي المزروعة في العالم ومعظمها فقيرة ، الا ان المشكلة المستمرة في الصين هو الخوف من ان يبتلع النمو السكاني الانجازات الاقتصادية فحتى لو بلغ معدل النمو السكاني نسبة الصفر وحتى العام (٢٠٠٠) فان عدد سكان الصين لعام (٢٠٣٥) سيضم من الذين بلغوا عقد الستينات ضعف الذين بلغوا عقد العشرينات (٢٨٦) .

وفي ميدان الانتاج الزراعي ، فان انتاج القمح في الصين لا زال اقل من سد الحاجة للسكان الامر الذي دفع حكومة الصين الى استيراد كميات هائلة

منه مما خفض من احتياجات الصين من العملة الصعبة . كما أن هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في الصين هو مسألة صعبة اذ لا يوجد في اراضيها الا القليل الصالح للزراعة . وفي الوقت الذي يزداد فيه مستوى المعيشة يزداد استهلاك المواطنين من المواد الغذائية . فضلا عن ان ايجاد الحلول للمشكلة الغذائية هي ليست سهلة في الصين (٢٨٧) .

خامساً : ممارسة الضغط من اجل نزع السلاح :

تسعى الولايات المتحدة الى الحفاظ على منزلتها بوصفها قوة عظمى احادية في العالم بدون منازع والعمل على منع ظهور قوة كبرى منافسة لها . لذلك فان الاحتفاظ باسلحتها النووية يشكل مسألة جوهرية ومصلحة حيوية في سياستها الخارجية اثر انتهاء الحرب الباردة . ان بقاءها قوة نووية عظمى اصبح بالنسبة لها ضرورة لمنع الاخطار النووية واحتواء وافشال عدو محتمل وان تكون قادرة على تثبيط عزم المهاجم بدون استخدام اسلحتها النووية . وفي العصر النووي اصبح امام الولايات المتحدة هدف لا يتمثل فقط في كيفية منع استخدام الاسلحة النووية وانما يتمثل في كيفية منع انتشارها ايضا . ومن خلال الجدل الذي يدور حالياً داخل الاوساط الامريكية اصبح واضحا ان بقاءها كدولة عظمى بترسانة نووية ذات ردع حتى بعد انتهاء الحرب الباردة مسألة حيوية جدا لامريكا وللاستقرار في العالم وكي تتمكن من ردع قوى نووية صغيرة قد تهدد امن حلفائها . ان اللاتأكدية حيال امكانية ظهور مثل هذه التهديدات اخذ يشكل ضاغطا على التفكير الاستراتيجي للساسة الامريكان في هذه المرحلة . ومن ثم فان ضمان امن الولايات المتحدة لا يكتمل الا بالبقاء دولة نووية عظمى ومنع ظهور دولة نووية جديدة وممارسة الضغط على الدول النووية الكبرى الاخرى من اجل نزع اسلحتها النووية تدريجيا (٢٨٨) .

وعليه لم يعد التوازن الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفيتي السابق قائماً بل ان التفوق اصبح واضحا لصالح الولايات المتحدة ولم يعد القادة الروس يشغلون انفسهم بمسألة نزع السلاح المتوازن مع الولايات المتحدة . وان معاهدات نزع السلاح الاخيرة واضحة تماما .

ان المسألة التي تثير اهتمام الولايات المتحدة اليوم بشدة هي مسألة منع الانتشار النووي . اذ ترى الولايات المتحدة بأن معاهدات نزع السلاح النووي لا يمكن ان تكون دوما الوسيلة الكافية لمنع انتشار الاسلحة النووية . فبالنظر لتحديد مواعيد تفتيش المنشآت النووية اصبح من الممكن اتخاذ الاحتياطات الكافية لاختفاء النشاط النووي عن العين قبل القيام بالتفتيش (٢٨٩) .

وحيال قضية تفتيش المنشآت النووية لكوريا الشمالية كان الموقف الامريكي متصلبا للغاية . فقد شددت الولايات المتحدة على ضرورة اخضاع كوريا الشمالية لمنشآتها النووية للتفتيش الدولي . وبضغط منها وقعت كوريا الشمالية اتفاقا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في كانون الثاني ١٩٩٢ وقام فريق دولي من الوكالة بزيارة كوريا الشمالية لغرض القيام بالتفتيش (٢٩٠) . وكانت كوريا الشمالية قد وقعت على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية في عام ١٩٨٥ . وقد اعتبرت الولايات المتحدة البرنامج النووي لكوريا الشمالية احد المخاطر التي تهدد امنها القومي حدا دفع ريتشارد تشيني وزير الدفاع الامريكي الاسبق الى التصريح بأن «منع كوريا الشمالية من المضي قدما في برنامجها النووي احد الاهداف الرئيسة لامريكا» (٢٩١) . بل ان وزارة الدفاع الامريكية ادرجت ضمن التحديات السبع التي اعلنت في شباط ١٩٩٢ بانها ستكون التحديات المحتملة للامن القومي الامريكي والتي منها : النظام الشيوعي والمنشآت النووية في كوريا الشمالية (٢٩٢) .

وبدون شك يعد ملف التفتيش عن المنشآت النووية لكوريا الشمالية احد اهم القضايا التي تؤهل كوريا لدخول عالم ما بعد الحرب الباردة والحصول على المساعدات والقروض الاجنبية لدعم اقتصادها الذي يعاني من التضخم ومعدلات النمو السلبية خصوصا بعد ان فقدت كوريا اهم حليف لها وهو الاتحاد السوفيتي الذي كان يمدها باكثر من (٦٠٪) من احتياجاتها من المواد الخام والطاقة وباسعار رخيصة ، فضلا عن امتصاص السوق السوفيتية لاكثر من (٧٠٪) من منتجات كوريا الشمالية . بالاضافة الى ذلك يرجع استجابة كوريا الشمالية لضغوط مجلس الامن في مسألة تعليق قرار انسحابها من معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية الى رفض الصين لتقديم مساعدات اقتصادية لحكومة بيونغ يانغ ، اذ تعاني الصين هي الاخرى من مشاكل اقتصادية ومن ضغوط غربية [٢٩٣] .

ويشكل البرنامج النووي الايراني تهديدا لمصالح الولايات المتحدة وذلك بسبب القدرة العسكرية الايرانية على ايصال رؤوسها الحربية الى مديات تغطي دول منطقة الشرق الاوسط كافة . فقد أجرت طهران اختبارا ناجحا لصاروخ شهاب (٣) متوسط المدى له القدرة على الوصول الى اسرائيل وبمدى يبلغ (١٣٠٠) كم . وقد اشار الرئيس الامريكي كلنتون الى قدرة ايران على ضرب اسرائيل مما ينطوي على «تعديل ديناميكية الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط» [٢٩٤] .

الا ان اخطر ما تواجهه الولايات المتحدة هو البرنامج النووي للهند والباكستان . اذ قامت كلتا الدولتين للفترة ١١-٣٠ ايار ١٩٩٨ باجراء ١١ تجربة نووية . ويثير البرنامج النووي الباكستاني قلق الولايات المتحدة خشية تطوير قنبلة اسلامية تعمل على تدمير اسرائيل . فقد فرضت واشنطن

عقوبات عسكرية على الباكستان من انتاج القنبلة النووية . وقد اوضحت التفجيرات النووية الهندية والباكستانية ان وجود دول خارج نظام منع الانتشار النووي وتمتلك قوة نووية بصورة غير معلنة يمكن ان يشكل تهديدا للنظام الدولي ككل وللامن والسلم الدوليين . وقد دفع ذلك الى طرح قضية الانتشار النووي على قمة جدول الاعمال الدولي ، وذلك من خلال مجلس الامن الذي ادان التجارب النووية للهند والباكستان واصدر بيانا لا يعترف بالهند والباكستان كدول نووية ويدعوهما الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار النووي (٢٩٥) .

* * *

المبحث الثاني: القطبية الاحادية الهشة

Loose Unipolarity

تعد القطبية الاحادية الهشة بمثابة مرحلة انتقال وتطور في النظام الدولي الى مرحلة جديدة . فانتقال النظام الدولي من القطبية الاحادية الى التعددية لا يمكن ان يتم الا عبر مرحلة انتقال في داخل القطبية الاحادية من المرحلة الصلبة الى المرحلة المرنة . وتمثل مرحلة القطبية الاحادية الهشة مرحلة تحضير لنظام التعددية القطبية .

وفي ظل هذه المرحلة تتطور العلاقات بين الوحدات الرئيسة في المجتمع الدولي الى علاقات مشاركة وتعاون في تحمل الاكلاف والمسؤوليات الدولية وتوزيع المنافع ويتم ذلك عبر التعاون بصيغة توازن المصالح وليس بصيغة علاقات عدوانية كما كانت خلال فترة الحرب الباردة . وستبقى الولايات المتحدة تتخذ زمام المبادرة في السياسة الدولية دون ان يكون بمقدورها تحمل

اكلاف صيانة النظام الدولي لوحدها وتستمر في احتواء الدول الاخرى المعادية لسياستها وتتمكن من تحقيق بعض النجاحات حيال الازمات الدولية في اطار الامم المتحدة .

وتتميز هذه المرحلة بقدرة الدول الكبرى على بلورة مواقف مستقلة وقيامها بتطوير قدراتها الاقتصادية رغم وجود فجوة بينها وبين الولايات المتحدة مع تمتع هذه الدول بدور ريادي في بعض المناطق الاقليمية من العالم . اذ لم يعد ممكنا عودة النفوذ والانتشار الامريكي في العالم بالصيغة التي كانت خلال فترة الحرب الباردة . ويدخل في هذا الاطار تشجيع الولايات المتحدة اقامة ترتيبات امنية اقليمية متعددة الاطراف بالشكل الذي يمكنها من ضبط النظام الدولي بأقل تكاليف ممكنة مع العمل على منع ظهور قوة كبرى منافسة لها لعدة عقود قادمة .

أولاً : استراتيجية المشاركة مع روسيا الاتحادية :

تبنت الولايات المتحدة في عهد الرئيس كلينتون استراتيجية كبرى مع روسيا تمثلت بأن يبدل هدف منع التوسع السوفيتي بهدف جديد هو المشاركة مع روسيا الديمقراطية . وان هذه الاستراتيجية حددت اولوياتها العليا في دعم الرئيس الروسي بوريس يلتسين وتؤكد على المسؤولية الشاملة التي يجب ان تتقاسمها امريكا وروسيا لضمان الاستقرار في العالم . وما يعزز هذه الاستراتيجية هو مساعي امريكا لقيام ديمقراطية مستقرة ومستمرة في روسيا قائمة على السوق الحرة (٢٩٦) .

ويرجع اساس قيام هذه الاستراتيجية الى التفكير بمصير الحلف الاطلسي . اذ واجهت امريكا فكرة توسيعه بعد انتهاء الحرب الباردة بحيث

يشمل كل الدول الاوربية بما فيها روسيا . وكان هذا يعني تحويل هذه المنظمة الدفاعية الى نوع من الكمومیكون لا فعالية له تذكر . فضلا عن ذلك ان ترك روسيا خارج الحلف يعني احداث تقسيم جديد في اوربا لن يضمن امن القارة ويراعي الاستقرار فيها . وهكذا جاء الحل من اجل ايجاد مشروع توفيقي سمي بـ (الشراكة من اجل السلام) وهو يعني حالة متقدمة من العلاقات بين اعداء الامن وخطوة الى الامام بالنسبة لدول حلف وارسو في طريق التعاون الدفاعي الغربي . وفي نفس الوقت ترى اراء اخرى بانه طالما لم يعد موجودا في اوربا عدو فلاداعي لمد حدود الحلف الغربي تجاه الشرق (٢٩٧) وبدون شك ان تطوير العلاقات الامريكية مع روسيا يحقق عدة فوائد منها (٢٩٨) :

١ - تبرير الاستمرار بسياسة نزع السلاح الامريكية - الروسية .

٢ - امكانية مساهمة روسيا في ميدان عدم انتشار الاسلحة النووية لا سيما جهودها في ممارسة الضغط على دول الاتحاد السوفيتي السابق النووية مثل اوكرانيا لاعادة اسلحتها النووية .

٣ - الاستفادة من روسيا في تحقيق الاستقرار الاقليمي ، وهذا يساعد على وضع الاهداف الامريكية - الروسية بشكل متجانس ، بالاضافة الى ذلك فان روسيا تعد القوة الوحيدة القادرة على تحقيق الاستقرار الاقليمي في الاتحاد السوفيتي السابق . ويعد البيان الروسي - الامريكي الصادر في كانون الثاني ١٩٩٤ تسليما امريكيا واضحا بدور روسي اقليمي مثل اطلاق يدها في جورجيامقابل ان تطلق الولايات المتحدة يدها في بنما او كرنادا .

ان المساندة الامريكية ليلتسين نابعة من مقتضيات الواقعية السياسية . اذ ان مزيدا من النجاح في الاصلاحات السياسية (اي مزيد من الديمقراطية)

والاصلاحات الاقتصادية (اي مزيد من الاقتصاد الحر) سيؤدي الى تعديلات في السياسة الخارجية لروسيا مما قد يقلل من المحاولات التوسعية . وكلما اتسعت الديمقراطية والحرية الاقتصادية ، كما يرى الامريكيون ، الى دول اخرى كلما زاد امن بلادهم . وان وجود روسيا الديمقراطية والرأسمالية لن يشجعها ذلك على تهديد جيرانها او انتهاج سياسات توسعية ولن يغذي ميول السيطرة على اوربا (٢٩٩) .

ثانياً : الاتجاه نحو الانفتاح الاقتصادي :

عمدت الادارة الامريكية الى التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي على العالم والتعاون مع الدول التي كانت معادية للولايات المتحدة في الماضي . فمع الصين عمدت الادارة الامريكية الى تجديد وضع الدولة الاولى بالرعاية دون ربط ذلك باحراز الصين تقدما ملحوظا في مجال حقوق الانسان . وقد اعتبر هذا القرار تطورا ملحوظا في السياسة الخارجية الامريكية . ويبرر الرئيس كلينتون هذا القرار كما برره الرئيس بوش من قبله بسببين : السبب الاول يتعلق بالخسائر الاقتصادية التي نجمت عن اتخاذ القرار بحرمان الصين من وضع الدولة الاولى بالرعاية . والسبب الثاني ويتعلق بامكانية تعزيز حقوق الانسان في الصين بواسطة اقامة روابط اقتصادية معها وليس عن طريق عزلها اذ ان تحرير الاسواق يؤدي تلقائيا الى تحرير العقول . وبدون شك فقد اصبحت للولايات المتحدة مصالح اقتصادية مع الصين لا يمكن تجاهلها . ان عزلة السوق الصينية عن امريكا سيجعلها مفتوحة امام الشركات الاوروبية واليابانية مما يضر بالمصالح الامريكية وحدها . فالصادرات الامريكية الى السوق الصينية مثلت (١٩٪) من الصادرات الامريكية عام ١٩٩٢ و(١٧٪) في عام ١٩٩٣ وتقدر بحوالي (٨) مليارات دولار . وان معظم تلك السلع ذات تكنولوجية

معقدة يضاف الى ذلك خسائر تقدر بحوالي (١٦)مليار دولار سيتحمله المستهلك الامريكي اذا حرم من السلع الصينية الرخيصة . والمهم في هذا القرار ان الادارة الامريكية اخذت ترجح الاعتبارات الاقتصادية على غيرها من الاعتبارات الاخرى في صنع السياسة الخارجية الامريكية [٣٠٠] .

ومع فيتنام قرر الرئيس الامريكي كلينتون رفع الحظر الاقتصادي والتجاري المفروض على فيتنام في شباط ١٩٩٤ واقامة مكتب اتصال في هانوي . ان هذه الخطوة هي جزء من منظور مصالحها الحيوية في منطقة الهند الصينية التي تتمتع باهمية استراتيجية مما يدفعها الى استعادة وجودها الاقتصادي ونفوذها السياسي في المنطقة بعد غياب ما يقارب ثلاثة عقود من الزمن . وهناك عدة اسباب وراء ذلك . فحاولت امريكا المبادرة في اتخاذ خطوات لملء الفراغ الناجم عن انسحاب السوفيت من المنطقة وفضلا عن ذلك فان دولا عديدة لم تحترم الحظر الاقتصادي الامريكي المفروض على فيتنام فضلا عن ذلك فان فيتنام تتمتع باهمية استراتيجية عن وضعها الجيوبوليتكي في جنوب شرق اسيا والمحيط الى الهادي وتتمتع بنفوذ في كل من كمبوديا ولاوس اذ يكونون معا مجموعة الهند الصينية . وكذلك تتطلع الولايات المتحدة الى الحصول على فرص استثمارية في فيتنام اذ يتوقع ان تحقق الشركات الامريكية ارباحا بحدود (٢,٩) مليار دولار خلال عامين . سيما ان هناك تنافسا بين الاستثمارات اليابانية والفرنسية ودول اسيا حول السوق الفيتنامية [٣٠١] .

ثالثاً : الاكلاف الباهظة لصيانة النظام الدولي :

ان الاطلاع على وجهات نظر انصار الانعزالية الامريكية وانصار التدخلية في الشؤون العالمية دفعت البعض على الاعتقاد بان الولايات المتحدة بحاجة

الى منظور وسط كأساس فكري للسياسة الخارجية الامريكية . فليس سهلا ان تختار امريكا بين الهيمنة أو العزلة الدولية . لان الهيمنة العالمية امر باهظ الثمن اقتصاديا بينما الثانية باهظة الثمن سياسيا . ان اي من وجهتي النظر هذه لم تحظ بدعم واسع في الاوساط السياسية الامريكية . وان ايا من ادارتي بوش وكلنتون لم تتمكن من حل هذه المشكلة . فكلاهما عمدتا الى الحفاظ على الالتزامات الامريكية في كافة انحاء العالم . وان كان اكثرها قد قبل ضمن مجموعة من الظروف المختلفة تماما (٣٠٢) .

وبدون شك فقد اشرت دوائر امريكية عديدة ظاهرة تراجع الولايات المتحدة في تحمل اكلاف النظام الدولي . ففي الوقت الذي كانت موجودة في كل حدب وصوب بعد الحرب العالمية الثانية نشاهد اليوم انسحابها التدريجي من ساحات كثيرة وتقليل وجودها في ساحات اخرى . ويفسر البعض هذه الظاهرة بالاكلاف الباهظة التي تتطلبها مسألة صيانة النظام الجديد .

ان مؤسسة السياسة الخارجية الامريكية تندد دوما باكلاف صيانة النظام الدولي الجديد . فالأعباء العسكرية الناجمة عن حماية دخول الولايات المتحدة لنفط الخليج العربي قد برر بواسطة رخص وسهولة تزويدها بالنفط ، في الوقت الذي لم تكن فيه مسألة حماية نفط الخليج رخيصة ابدا (٣٠٣) . ويحذر بعض الامريكان من مغبة بقاء امريكا في حالة اعتماد على بعض المناطق غير المستقرة في العالم لضمان رفاهيتها لان الاعتماد على مثل هذه المناطق قد جر الكثير من هذه الامبراطوريات في الماضي الى الهاوية . ويتوجب في هذه الحالة على امريكا ان تقوم باجراء حسابات دقيقة للاكلاف والمنافع التي تتطلبها مسألة الاعتماد الخارجي . وينصح هؤلاء الولايات المتحدة

بالانصراف لتحقيق رفاهيتها الاقتصادية والاجتماعية ونبذ استراتيجية الهيمنة التي تتطلب انفاقا عسكريا باهظا (٣٠٤) .

ان وصول كلنتون الى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة جاء اساسا لتحسين الوضع الاقتصادي للمواطن الامريكي بعد ان ضاقت امريكا ذرعا بالحروب الخارجية ولهذا تركزت اهداف الادارة الامريكية على انهاء تورطها في القضايا العالمية وخصوصا تلك القضايا التي كانت تعد ذات طابع اخلاقي والتي بقيت الادارات الامريكية المتعاقبة تدافع عن تدخلاتها الخارجية باسمها (٣٠٤) .

ان انصار الدعوة الى تقليل الالتزامات الامريكية في الخارج ينطلقون من معاناة الولايات المتحدة من العجز الاقتصادي الذي اخذ يتفاقم خلال التسعينات والذي قد يصل الى اربعمائة مليار دولار في مطلع القرن القادم . ومن الجدير بالذكران مستوى الانتاج العام في الولايات المتحدة كان على وتيرة تصاعدية بمعدل (٣٪) سنويا منذ العام ١٩٤٧ حتى العام ١٩٧٠ اما بعد ذلك فان نسبة الزيادة لم تتعد (١٪) سنويا (٣٠٥) . وتشير التوقعات الى ان زيادة التضخم ستؤدي الى نتائج سلبية على الحياة العامة اذ ربما سيفقد (٢٠٪) من الامريكيين وظائفهم وتقل مدخراتهم الفردية ومخصصات الضمان الاجتماعي والتقاعد (٣٠٦) (انظر جدول رقم (١) معدلات العجز في الادارات الامريكية) .

جـــدول رقـــم (١)

الادارات الامريكية	الفتـــرة	معدل العجز بمليارات الدولارات
جونسون	٦٤-٦٨	٤٤,٨
نكسون	٦٩-٧٤	٦٧
فـــورد	٧٥-٧٦	١٢٦,٩
كارتـــر	٧٧-٨٠	٢٢٦,٩
ريغـــان	٨١-٨٨	١٣٤٠
بـــوش	٨٩-٩٢	١٠٤٠

معدل العجز في الادارات الامريكية بمليارات الدولارات للفترة ١٩٦٤-١٩٩٢

المصدر : هاري فيجي ـ جيرالدسواسون ـ مصدر سبق ذكره ، ص ص ٥٢-٥٣ .

ونجم عن هذا الوضع تبني الولايات المتحدة لمبدأ تقاسم المسؤوليات مع الحلفاء وذلك للنفقات الباهظة التي تتطلبه عملية صيانة النظام الدولي وعدم قدرتها الاقتصادية على تحمل هذه النفقات . ان غياب قوة مناهضة عسكرية وسياسية لها في الوقت الحاضر سيساعدها على ترتيب الاوضاع العالمية بواسطة ترتيبات اقليمية تقوم بتشجيعها مع حلفائها . ففي الشرق الاوسط تدعم الولايات المتحدة اقامة نظام اقليمي يهدف الى احكام نفوذها على المنطقة من خلال آليات دائمة بالاضافة الى وجودها المكثف السابق فيها . وتعتبر الشرق اوسطية حلقة من سلسلة ترتيبات اقليمية على مستوى العالم وخاصة في المناطق الاستراتيجية الهامة لربط هذه الاقاليم بالقوى الكبرى (٣٠٧) .

وفي آسيا تعتمد الولايات المتحدة مبدأ تقاسم المسؤوليات الامنية مع دول المنطقة بما يخفف التكاليف الباهظة على اقتصادها واعتمدت الوسائل التالية لتحقيق هذ الهدف [٣٠٨] :

١ - خفض الوجود العسكري في منطقة آسيا الباسيفيكية .

٢ - تعزيز شبكة العلاقات والروابط الثنائية العسكرية .

٣ - دعم جهود التعاون الامني والاقليمي .

٤ - التنسيق الوثيق مع اليابان .

وعلى هذا الاساس فان الاستراتيجية الامريكية الجديدة في شرق وجنوب اسيا باتت تتخذ شكلا ممكن وصفه بـ «نمط ممارسة النفوذ عن بعد يتم عبر خفض الوجود العسكري الامريكي في القارة الاسيوية والتأكيد على ان الولايات المتحدة لا تلزم نفسها بالتدخل عسكريا في المشاكل الاسيوية بشكل مباشر» [٣٠٩] .

ان توجه الادارة الامريكية نحو الاهتمام بالقضايا الاقتصادية الداخلية دفعها للشعور بالاحساس بان الوقت قد حان لكي تهتم اوربا بقضاياها الدفاعية وان تعمل على اقامة بنيتها الدفاعية ويمكن ان تتحول الولايات المتحدة الى مجرد حليف اساس يملك قرار الموافقة اذا ما طلب الاوربيون موافقة على الاستعانة بمعدات الحلف وقواعده للقيام بعمليات عسكرية قد لا ترغب الولايات المتحدة المشاركة فيها . بل ان ادارة كلنتون قد رحبت من هذا المنطلق بفكرة التوسع في عدد الدول الاوربية التي يمكن ان تنضم الى عضوية الحلف مثل الدول التي انسخلت من حلف وارسو [٣١٠] .

رابعاً : الاعتمادية الدولية :

عالم اليوم هو عالم الاعتماد المتبادل . والاعتمادية الاقتصادية تقود السياسة الخارجية الامريكية وتوجهها بالشكل الذي يؤمن استقرار مصالحها في العالم وخصوصا في اوربا والشرق الاقصى . وان اقامة السلام في هاتين المنطقتين اصبح يشكل المفتاح الاساسي لاقامة ودعم نظام اقتصادي عالمي مفتوح والذي يعد مسألة اساسية حيوية لرفاهية الولايات المتحدة [٣١١] . واصبحت الاعتمادية الاقتصادية تمثل استقرارا جيويوليتكيا واساسا للشعور بان الوفرة الاقتصادية هي من صلب الالتزامات الامنية الامريكية في العالم الذي يعد سوقا واسعا لها . فضلا عن ان انتشار بؤر الصراع الاقليمية وعدم الاستقرار اخذ يتطلب وجودا امريكيا في العالم . وهكذا اصبحت رفاهيتها تعتمد على قيام عالم مستقر [٣١٢] .

وتشكل الطاقة اليوم عصب الاقتصاد في العالم ، لذا فالسيطرة على مصادرها يؤهل الحصول على نفوذ عالمي كبير . وتعتبر الولايات المتحدة الدولة الاولى في العالم في ميدان الطاقة . وهذا يرجع الى الحجم الهائل لاستهلاكها وحجم استيرادها من النفط الذي بلغ (١٦,٥) مليون برميل يوميا . كما انها تعد ثاني دولة منتجة للنفط في العالم . كما ان شركاتها النفطية تسيطر على حصة كبيرة من انتاج اهم مناطق النفط في العالم سواء في منطقة الخليج العربي او في امريكا اللاتينية فضلا عن قدرتها الهائلة للتنقيب والاستثمار في هذا الميدان . لذا تعمل الولايات المتحدة بكل ما في وسعها من اجل الحفاظ على سيطرتها على منابع النفط وتعبتره من مصالحها الحيوية في العالم [٣١٣] . وكذلك دعمت الولايات المتحدة منظمة الجات لانها تهدف الى تحرير التجارة الخارجية وتسعى لمعالجة القيود المفروضة على

حرية التجارة الخارجية فهي تنفرد بطاقتها الانتاجية الضخمة . وقدرتها التنافسية فكان من مصلحتها رفع الحواجز الكمركية حتى يسهل دخول سلعها الى الاسواق الاخرى ولم يحظ موضوع تحرير التجارة الدولية بحماية الدول الصناعية الاخرى الا عندما استعادت قدرتها الصناعية في نهاية عقد الخمسينات . وبالمقابل سعت البلدان النامية الى تسهيل دخول سلعها الصناعية الى اسواق الدول الصناعية وعدم وضع العراقيل امام صادراتها وتقديم الافضليات لها (٣١٤) .

وفي اطار المؤسسات الرأسمالية الغربية لم تعد الولايات المتحدة تمتلك مفتاح النفوذ كما كان سابقا بسبب الخلافات بينها وبين اليابان من جهة والخلافات مع دول الاتحاد الاوربي حول قضايا تجارة السيارات وتسويق الطائرات التجارية واشباه الموصلات وتجارة المنسوجات (٣١٥) .

ان المتغيرات الدولية التي برزت في مطلع التسعينات انعكست على العلاقات الاقتصادية الدولية في ميدان العلاقات التجارية الدولية وخصوصا على علاقات اوربا واليابان بالولايات المتحدة وكذلك اثر الثورة التكنولوجية الثالثة وقضايا الطاقة وكل ذلك انعكس على اوضاع الدول النامية . وهنا يمكن ان نرصد تبلور مواقف مستقلة لبعض الدول الكبرى . ففي اطار مؤتمر القمة للسبعة الكبار اصبحت قرارات المؤتمر تعبر عن مستويات الحد الادنى بسبب احتفاظ الدول الكبرى بمواقفها . ففي مؤتمر القمة للدول الصناعية الكبرى المنعقد في حزيران ١٩٩٤ قوبلت فكرة الرئيس الامريكي كلنتون حول خفض الحواجز التجارية تدريجيا حتى يتم ازالتها عام (٢٠٠٠) بالرفض . اذ صرح الرئيس السابق ميتران بان ذلك من قبيل تحميل السفينة اكثر مما تستطيع (٣١٦) .

خامساً : قدرة بعض القوى الكبرى على بلورة مواقف مستقلة حيال بعض القضايا الدولية :

مع مرور الزمن اخذت بعض القوى الكبرى تبلور بعض المواقف المتميزة حيال بعض القضايا الدولية . بل بدأت تظهر بعض الخلافات حول طرق معالجتها . فحول معالجة الاوضاع الداخلية المضطربة في الجزائر ظهرت خلافات جوهرية . اذ ترى الولايات المتحدة بانه من الافضل وصول العناصر المعتدلة في جبهة الانقاذ الاسلامية الى السلطة وبالامكان فتح الحوار معها الامر الذي يساعد على نقل الجزائر الى الحياة الديمقراطية واستئناف العملية الانتخابية ورفض اسلوب القوة مع المعارضة في حين تدعم فرنسا نظام الحكم في الجزائر وتؤيد سياسة مجابهة عناصر جبهة الانقاذ الوطني ولا تتورع عن شن حملة مضادة للعناصر الاسلامية في فرنسا والعمل على طردها الى الخارج وترى بان عليها ان تتعامل بحساسية شديدة تجاه الجزائر ذات الارث الفرنسي في حين ترى الولايات المتحدة بان الجزائر هي نافذة كبيرة تطل على منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا من شرفة المصالح الامريكية المتجددة وتعتبر نفسها القوة العظمى الاولى التي تمنح نفسها حق التدخل وتقديم الرأي في جميع بقاع العالم . بينما تعلن فرنسا بانها لن تتراجع عن سياستها في الجزائر وانها تدافع عن وجودها في هذا البلد من خلال رعاياها ومؤسساتها الثقافية الامر الذي يعد تحديا لكل دولة تريد مزاحمة نفوذها التقليدي في الجزائر . ولم يتورع المسؤولون الفرنسيون من توجيه انتقادات شديدة للسياستين الامريكية والبريطانية بسبب وجود العناصر الاسلامية المتطرفة في اراضيها وسماحها لهم بالتحرك ضد الحكومة الجزائرية (٣١٧) .

وحول ايجاد الحلول لقضية البوسنة تباعدت المواقف الامريكية بشكل

كبير عن الموقف الاوربي . فالموقف الامريكي يتجه للظهور بمظهر المدافع الاول عن فكرة رفع الحظر المفروض على تصدير السلاح الى مسلمي البوسنة بينما رفض الموقف الاوربي هذه الفكرة وايدت بريطانيا وفرنسا موقف روسيا الاتحادية المتشدد من هذه الفكرة وسعت الى صياغة مشروع لتخفيف العقوبات عن يوغسلافيا الجديدة . كما ان الادارة الامريكية كانت تعترض على التقسيم في البوسنة بالشكل الذي يجحف بحقوق المسلمين (٣١٨) .

وحول افغانستان تحاول الولايات المتحدة حل النزاع الداخلي عن طريق منع او تقليص تدخل دول الجوار الاقليمي في الشؤون الداخلية الافغانية من منطلق السعي الامريكي الى ايجاد تسوية سلمية في افغانستان من خلال الامم المتحدة بينما تسعى روسيا بعد قيامها بدور فعال في البوسنة الى القيام بدور فعال في افغانستان عن طريق تشجيع مبادرة اقليمية لحل النزاع خشية من توسعه الى مناطق تواجدها في الجمهوريات الاسلامية في اوزبكستان وكازاخستان (٣١٩) .

سادساً : الدور الريادي لبعض القوى الكبرى :

لقد اصبحت لبعض القوى الكبرى سياسات ريادة في بعض المناطق من العالم والتي اصبحت ، احيانا ، مجالات حيوية تعكس مصالحها واهدافها . فالامن في البحر الابيض المتوسط مثلا اخذ يشكل هاجسا للامن القومي الفرنسي . فبلدان المغرب العربي التي تتميز باهمية بالغة لفرنسا تقابل سواحلها الجنوبية ، وبقرب المتوسط تقع مصادر البترول الكبرى في العالم وتمر منه طرق شحنه عبر العالم . وتسعى فرنسا لتلعب دورا رئيسا في هذه المنطقة وكوسيط في الحوار العربي الاوربي سيما ان اوربا تسير في طريق تحقيق

الوحدة . ويشكل المتوسط ايضا حدودا جنوبية رخوة للامن والرخاء الاوربيين والتي يمكن ان تأتي منها الاخطار . لقد حاولت فرنسا ان تعطي اهتماما ثقافيا وحضاريا لمنطقة حوض البحر الابيض المتوسط وعقدت مؤتمرات تتعلق بالقضايا الاقتصادية والبيئية بين دوله المتشاطئة (٣٢٠) .

وفرنسا هي القوة المتوسطية الدائمة التواجد ولها وجود ثابت عبر المتوسط والاسطول الفرنسي هو اقوى اسطول غربي يستطيع العمل دونما حاجة للاستعانة بقواعد بحرية لدول اخرى في المتوسط . وتسعى فرنسا الى زيادة امكاناتها العسكرية في البحر المتوسط وتحويل قواتها المسلحة بما يتيح لها فرصة ازالة صورة التابع للسياسة الامريكية . كما تسعى ايضا الى الحصول على دور ريادي في هذه المنطقة عن طريق الحصول على تأييد امريكي وغربي للوقوف بوجه التيارات الاسلامية القادمة من الجزائر لان ذلك يؤثر على الموقف الاستراتيجي الحالي للولايات المتحدة في البحر المتوسط ، خصوصا أن الولايات المتحدة تبحث عن الوسائل الكفيلة لتقليل تواجدها في الساحات الدولية سواء في اوربا بعد زوال التهديد السوفيتي او في الشرق الاوسط بانتظار مساعي تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي . ولهذا تبقى فرنسا القوة المؤهلة الوحيدة التي تستطيع ان تلعب دورا متوازنا (٣٢١) .

وتتمتع روسيا بدور ريادي في نطاق جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق والسبب الرئيسي يرجع الى الارتباط الوثيق بين اقتصادات هذه الدول مع روسيا . فالادارة المركزية للاقتصاد السوفيتي السابق تقوم على تداخل وتكامل فروع الانتاج الصناعي خاصة بين روسيا والجمهوريات الاخرى . وخصوصا بين روسيا واوكرانيا وروسيا البيضاء . ورغم توافر المواد الاولية في روسيا التي تتميز بانتاجها الضخم من النفط ٩٠٪ من انتاج الاتحاد السوفيتي السابق ،

٥٤٪ من الفحم ، ٧٥٪ من الغاز الطبيعي ، ٤٣٪ من الحديد الا انها بحاجة ماسة للقمح الاوكراني مصدر غذاء الشعب الروسي ، اضافة الى احتياجها الشديد الى القطن من جمهوريات اسيا الوسطى والتي تعتمد عليه صناعة المنسوجات الروسية اما اوكرانيا فانها تنتج ٥٦٪ من محصول الذرة بالاتحاد السوفيتي السابق ، ٥٤٪ من محصول السكر ، ٤٧٪ من الحديد ، ٢٥٪ من القمح ، ٣٠٪ من المواد الكيماوية ، ٢٣٪ من الفحم ، ٢١٪ من اللحوم والحليب ورغم ذلك تعتمد اوكرانيا في ٨٥٪ من حاجاتها على روسيا . وبخصوص الجمهوريات الاسلامية فانها تنتج ٧٥٪ من انتاج الفوسفات و٨٦٪ من انتاج القطن و٩٠٪ من انتاج اليورانيوم و٧٦٪ من انتاج الرصاص والقصدير . هذا بالاضافة الى انتاجها الوفير من الحديد والفحم والكروم . واذا كانت هذه الجمهوريات تعاني من حالة التخلف النسبي خاصة في قطاع الصناعة ، الا ان هنالك تنوعاً هائلاً في المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة في الكومنولث ، وهو ما يدفع روسيا الى استبقاء صيغة اقتصادية تمكنها من احتكار واستغلال الموارد الاولية لدول الكومنولث . بالاضافة الى ذلك فان حالة التبعية والاعتمادية واضحة بين هذه الجمهوريات ، اذ تصدر روسيا ١٨٪ من ناتجها القومي الى الجمهوريات الاخرى . بينم تصدر اوكرانيا ٣٩,١٪ من الناتج القومي وروسيا البيضاء ٦٩,٦٪ ، كازاخستان ٣٠,٩٪ ، اوزبكستان ٣٩,١٪ ، اذربيجان ٥٨,٧٪ ، ارمينيا ٦٣,٧٪ ، طاجاكستان ٤١,٨٪ ، جورجيا ٥٣,٧٪ ، مولدافيا ٦٢٪ ، تركمانستان ٥٠,٧٪ ، قرغيزيا ٦٦,٥٪ [٣٢٢] .

ولروسيا عدة اهداف تسعى لتحقيقها عبر علاقاتها مع دول الكومنولث يمكن تحديدها بما يلي [٣٢٣] :

١ - الحفاظ على صيغة من التعاون مع الجمهوريات السابقة وابعاد النفوذ الغربي منها .

٢ - تعزيزها في مواجهة الدول الغربية .

٣ - حاجة روسيا للتحكم بالمواقع الاستراتيجية والمضائق البحرية .

٤ - انها تشكل حلقة للاتصال بين روسيا والعالم .

* * *

المبحث الثالث: التعددية القطبية
Multipolarity

ويعني توزيع امكانات القوة على عدد من الدول او المحاور او التكتلات سواء كانت متساوية القدرات ام غير متساوية ولها ايضا القدرة التامة للسيطرة على الاحداث الدولية في مختلف المناطق الاقليمية (٣٢٤) . وهو النظام الذي ساد العلاقات الدولية ردحا طويلا من الزمن واستمر حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية . ويرى المعنيون في العلاقات الدولية بان النظام الدولي الاحادي القطبية سيتحول في المستقبل الى نظام متعدد الاقطاب بعد تمكن بعض الدول الكبرى من تطوير قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية وتقليلها او ردمها للفجوة التي بينها وبين الولايات المتحدة وتمكنها من بلورة سياسات مستقلة في السياسة الدولية وبروز الخلافات والمنافسات فيما بينها مثل اوربا الموحدة او بروز المانيا وفرنسا باعتبارها قوى كبرى في حالة تعثر المشروع الاوربي وكذلك بروز روسيا والصين ايضا .

ومن ابرز خصائص هذا النظام العودة الى سياسات توازن القوى ، وهو

نظام يختلف عن نظام توازن القوى التقليدي بسبب اكتساب الاقطاب لقدرات نووية تشكل عنصرا اساسيا في التوازن .

أولاً : اوربا :

يتوقع ان تظهر اوربا ، اذا ما حققت وحدتها ، قوة كبرى في العالم بالنظر للمزايا التي تتمتع بها . فدول الاتحاد الاوربي تتمتع حاليا بثلث التجارة العالمية و تمتلك مصادرر مالية هائلة ، اذ انها تمتلك اكبر بنوك العالم اضافة الى شركات التأمين والبيوت المالية فمن بين اكبر عشرة بنوك وشركات تأمين في العالم سبعة منها اوربية وتنتج معا اكثر من اي بلد اخر في العالم في مجالات صناعة السيارات والصيدلة ومعدات الآلات والبضائع الهندسية بصورة عامة [٣٢٥] . كما تمتلك اوربا الخبرات والمؤهلات ومن بين ذلك ملايين العلماء والمهندسين فضلا عن ان معدل الدخل الفردي لبعض دولها اعلى من دخل امريكا وان مقياس قوتها الاقتصادية يتأتى من ارقام انتاج السيارات والفولاذ والاسمنت وهو ما يضعها قبل الولايات المتحدة واليابان وروسيا عدا انتاج الفولاذ بالنسبة للاخيرة ، انها تمتلك حجم وثروة قوة عظمى مع كفاءة في الانتاج [٣٢٦] . فضلا عن كونها اكبر سوق في العالم في الوقت الحاضر . وبالنظر لوقوعها بين التنافس الياباني ـ الامريكي فانها تنفق اموالا هائلة على الصناعات التكنولوجية المتطورة مثل صناعات الفضاء والسوبر كمبيوتر والقطارات السريعة وما شابه ذلك وتقوم هذه الصناعات بدعم المراكز العلمية والبحثية والمؤسسات الثقافية [٣٢٧] .

كما ان قيام الاتحاد الاوربي سيساعد على تخفيض نفقات الانتاج وارتفاع معدلات الكفاءة وسيعمل على تحسين نوعية الانتاج وفضلا عن ان

اندماج الشركات والاستفادة من امكانية توسيع السوق وتحقيق اقتصاديات الانتاج الكبير سينعكس ايجابا على خفض نفقات الانتاج وهامش الميزة التنافسية للمؤسسات الاوربية . وكذلك فان ازالة الحواجز والقيود التقنية فيما بين دول الاتحاد سيمكن الشركات الاوربية من المنافسة في السوق العالمية لتطوير وتسويق عدد من المنتوجات ذات التكنولوجيا المتقدمة خاصة وسائل الاتصال الخدمية وذلك خلال التسعينات . ومن ناحية ثانية فان ارتفاع معدل النمو للناتج القومي الاجمالي لاوربا الغربية نتيجة للسوق الموحدة سينعكس ايجابيا على التجارة الدولية والنظام الاقتصادي والمالي الدولي . كما ان تصاعد وتأثر النمو داخل الاتحاد سيزيد الطلب داخل الاتحاد على السلع الواردة من اطراف خارجية . وهكذا يعتبر الاتحاد الاوربي اكبر شريك تجاري في التجارة الدولية . وتمثل صادراته من المصنوعات (٢٦٪) من صادرات منظمة التعاون والتنمية مقابل (١٤٪) للولايات المتحدة و(١٧٪) لليابان ومن هنا يعتبر الاتحاد الاوربي مصلحة عليا في تحرير نظام التجارة الدولية [٣٢٨] .

وبالنسبة للقوات المسلحة فان اكبر اربعة دول في الاتحاد (المانيا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا) تمتلك جيوشا يزيد عددها مجتمعة على مليون رجل مع (١,٧) مليون احتياطي . صحيح انه رقم اقل من نظيره الروسي والصيني ولكن اكبر من نظيره الامريكي . اضافة الى امتلاك هذه القوات مختلف انواع الاسلحة التقليدية . والمسألة المهمة هو أن حشدا لهذه القوات سوية يجعلها ضارية جدا . ان انفاق هذه الدول على قواتها المسلحة يمثل (٤٪) من اجمالي ناتجها القومي . ولو ارتفعت زيادة هذه النسبة الى ٧٪ لاصبح المبلغ المنفق يساوي نفس المبلغ الذي كانت تنفقه القوتين العظميين ابان الحرب الباردة [٣٢٩] .

وهكذا فان اوربا تمتلك مزايا القطبية اذا ما توحدت وشكلت دولة فدرالية واحدة حيث تستطيع عندذاك ان تلعب دورا مهما في السياسة الدولية لا يستهان به في المستقبل كما ان النمو والتطور المدروس لدول الاتحاد الاوروبي وتوسعه التدريجي لم يعد يشكل انموذجا للتكامل يحتذى به في العالم فقط وانما اخذ يشكل ثقلا له اعتباره في السياسة الدولية ايضا . ان اوربا تمكنت ان تمنع الحرب بين اعضائها وتحقيق السلام الذي لم تنعم به في الماضي القريب . كما ان امتداد الاتحاد الى شرقي القارة سيضع دول شرقي اوربا في مأمن من تطلعات القوى الكبرى الاخرى . ان اوربا الموحدة ستحد من تطلعات الولايات المتحدة للهيمنة وتحقق توازنا بين تكتل امريكا الشمالية وتكتل اسيا وستفتح افاقا امام بلدان العالم الثالث لايجاد صيغ من التعاون والاستقرار وتمنحها فرصة للتخلص من ضغوط وهيمنة القطب الاوحد . ان قيام قطب اوربي سيزيد من حرية حركة الاقطاب الاخرى وتفتح ابوابا للحوار مع اليابان والصين وربما تسعى لايجاد امكانية اقامة تحالفات مستقبلية معها . وبدون شك ان توفر بنية دفاعية اوربية سيدعم المركز الاقتصادي والتفاوضي الاوربي مستقبلا . وكلما تمكنت اوربا من تحقيق اندماجها بوتائر سليمة وخصوصا تحقيقها لانجازات هائلة لتطوير مصادرها العلمية والاستثمارية في ميدان التكنولوجيا العلمية كلما اصبحت اكثر تأهيلا للدخول في التنافس مع القوى الكبرى الاخرى في العالم .

ان عدم قدرة اوربا على التكيف مع التأثيرات الاقتصادية والسياسة الحالية ربما يؤخر عملية تطوير بنائها ومن ثم فان اصطدامها بالمشاكل ، سيما الداخلية ، سيعرقل انجاز مشروع الوحدة . ان تعثر عملية الوحدة ربما سيكون عاملا لبروز اقطاب كبرى من داخل اوربا وبالتالي يجعلها امام اشكال جديدة

للتعددية القطبية تتمثل في تبلور دول اوربية كبرى تنافس الزعامة على اوربا وبالشكل التالي :

أ) المانيـــــا :

تعتبر المانيا من ابرز الدول الاوربية المرشحة للظهور كقطب اوربي فاعل في السياسة الدولية . فهي تتمتع بمزايا مهمة خاصة بعد تحقيق وحدتها في عام ١٩٩٠ . فسعة المساحة تعني مزيد من الثروات الضخمة والموارد المتعددة وحجم ضخم من السكان يبلغ تعداده ٧٨,٤٥٢ مليونا . ومن الناحية الاقتصادية ووفقا للاحصائيات الخاصة بالناتج القومي الاجمالي للدول الصناعية الكبرى لعام ١٩٩٠ تعتبر القوة الاقتصادية الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة واليابان (انظر الجدول التالي (٢) :

جـــدول رقـــم (٢)

حول اجمالي الدخل القومي في بعض الدول الكبرى

اســـم الدولـــة	مقدار اجمالي بمليارات الدولارات
الولايات المتحدة	٤٨٤٧,٣
اليابـــــان	٢٨٤٣,٧
المانيـــــا	١٢٠١,٨

لقد بلغت نسبة النمو عام ١٩٩٠ (٤,٥) وهي اكبر نسبة نمو في الدول الصناعية عدا اليابان التي بلغ نموها في نفس ذلك العام (٥,٦٪) ويرجع نمو المانيا المتزايد الى ارتفاع الاستثمارات بنحو ١٠٪ وارتفاع العمالة الانتاجية بنسبة (٣,٣٪) في عام ١٩٩٠ والى ديناميكية حركة التجارة مع العالم والى

زيادة فائضها التجاري ، حيث بلغ في عام ١٩٨٩ حوالي (٧٢,٢٧) مليار دولار . وتعد اكبر مصدر في العالم في نفس ذلك العام . كما تعد القاعدة الصناعية الالمانية بمثابة اهم دلالات قدرتها الاقتصادية اذ يشكل قطاع الصناعة وحده (٤٠٪) من الانتاج المحلي . فضلا عن انه يتميز بسمة رئيسة تنفرد بها المانيا مع قلة من الدول الصناعية الكبرى وهي التركيز على الصناعات الاستراتيجية كالصلب والحديد والسيارات وبناء السفن وكذلك يتميز هذا القطاع بوجود امكانية كبرى للانفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي . ويمكن ان نضيف الى ذلك صمود المانيا بوجه ازمة اعادة هيكلية اقتصاد الولايات الشرقية في المانيا الموحدة . اذ ان الفجوة الاقتصادية التي تفصل بين شطري المانيا بدأت تضيق وانه يمكن رصد مؤشرات لتحرك الاقتصاد نحو التكامل على الرغم من الفارق الكبير في مستويات الانتاج[٣٣٠] . ومن ناحية القوات المسلحة بلغ تعداد جيشها بعد الوحدة (٥٩٠,٠٠٠) جندي وهذا يعادل ضعف جيش بريطانيا وهو اكبر حجم للجيش في اوربا بعد الجيش الروسي . ونظرا لثقلها الجيولوتيكي فان بمقدورها ان تسيطر على اقتصاديات اوربا وعلى مؤسساتها الاقتصادية والسياسية [٣٣١] .

والذي يثير مخاوف بريطانيا وفرنسا هو النتائج التي قد تتمخض عن الوحدة فهاتان الدولتان لم تنسيا اجتياح المانيا لاراضي الدول الاوربية خلال الحربين العالميتين وتشعران بقلق حيال التوجهات الالمانية لتعزيز مركز المانيا في القارة الاوربية سيما مساعيها لتطوير علاقاتها مع دول شرقي اوربا المتحررة من ان تتحول مساعي المانيا لبسط نفوذها الاقتصادية على هذه الدول الى هيمنة سياسية رغم انكار الالمان لمثل هذا الدور السياسي [٣٣٢] . ان الذي

يثير الانتباه اليوم هو مواقف المانيا المستقلة تجاه القضايا التي تمس صميم اوربا . فحيال الحرب في البوسنة اتخذت المانيا مواقف مستقلة تجاه استقلال كرواتيا وسلوفينيا والحرب الاهلية في البوسنة . وتحاول مد حلف الاطلسي الى دول شرق اوربا وتعمل من اجل حصول بعض هذه الدول على ضمانات امن في مؤتمر الامن والتعاون الاوربي فضلا عن ذلك تشعر المانيا بانها اكبر دولة في اوربا تحيط بها اقليات المانية في الدول المجاورة لهاوالتي تقدر بثلاثة ملايين نسمة . ان تطوير علاقاتها مع دول شرقي اوربا ينبع كذلك من رغبتها في ضمان الاستقرار عند حدودها الشرقية وضمان مركز القلب في منظومة الاتحاد الاوربي والعمل على فتح احد المراكز المهمة لتمرير المشروع الالماني الطموح في القارة وكذلك الوقوف بوجه المطامع الروسية لاحياء مجد الامبراطورية الروسية لما يحمله من مخاطر على الدور الالماني في المستقبل [٣٣٣] .

ولم تتورع المانيا عن تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي سابقا وكانت من اكبر الدول التي قدمت المساعدات المالية والقروض اليها . ففي اطار القروض الغربية العامة التي منحت الى الاتحاد السوفيتي منذ بداية العام ١٩٩٠ وحتى منتصف العام ١٩٩١ والتي بلغ حجمها ما يقرب من (٢٢,٥) مليار ونصف كان نصيب الدول الصناعية السبع (١١) مليار وكان نصيب المانيا لوحدها (٥) مليارات دولار وايطاليا (٣) مليارات دولار والولايات المتحدة (١,٣) مليار دولار واليابان مليار دولار وكندا (٥٠٠) مليون دولار [٣٣٤] .

ان تطوير علاقات المانيا مع روسيا ربما سيكون مفتاحا لظهور محور عالمي جديد ومؤشرا لدور الماني اكبر في المستقبل ومما يشجع على ذلك القرب الجيوبوليتيكي وانسحاب السوفيت من شرقي المانيا عام ١٩٩٤ وتعويل روسيا على استعادة مكانتها الدولية والتعاون مع المانيا . ولا شك ان تقاربا المانيا ـ

روسيا سيعمل على موازنة الثقل الفرنسي والبريطاني في القارة ويساعد على بلورة محاور جديدة في داخلها . واذا كان مصير المانيا اليوم محكوما بوضعها الناجم عن الحرب العالمية الثانية واحتوائها في اطار حلف الاطلسي والاتحاد الاوربي فان مستقبلها سيعتمد بلا شك على كيفية التخلص من هذه القيود دون ان يشكل ذلك هاجسا او قلقا لحلفائها الغربيين . وبلا مواربة فان المانيا اليوم هي غير المانيا الامس فهي دولة ديمقراطية تحكمها احزاب سياسية حرة وهي غنية اقتصاديا ومن ثم فان مستقبلها سيعتمد على امكاناتها في ايجاد الحلفاء وتطوير تحالفاتها مستندة على قدراتها الاقتصادية وتحالفاتها السياسية . ويمكن ان يشكل التحالف الروسي ـ الالماني احد الاشكال المحتملة الظهور للقوى في المستقبل وقد اشار اليه ماكندر في مطلع هذا القرن حينما حذر حكومة بريطانيا من احتمال تحالف روسيا مع المانيا كأقوى قوة برية في العالم . ونصحها بعدم الاحتماء وراء قوتها البحرية وضرورة بناء قوة برية كبرى . ومنع قيام هذا التحالف بأي ثمن وذلك بالتحالف اما مع روسيا او مع المانيا . اذن تبقى هذه الفكرة مثار نقاش في المستقبل .

ب) فرنسا :

تعتبر فرنسا قوة اوربية كبرى بالنظر لامتلاكها قوة عسكرية كبيرة وقوة اقتصادية مهمة . وتتميز فرنسا بقوتها النووية الضاربة التي يعود انشاؤها الى مطلع الستينات . وهي تتألف من نظام ثلاثي على نسق كل من القوات النووية الامريكية والسوفيتية ، يعتمد بشكل اساسي على الصواريخ البالستيكية المطلقة من قواعد برية والغواصات النووية المسلحة بصواريخ بالستيكية والقاذفات الاستراتيجية المدعومة بطائرات الاستطلاع وطائرات تموين جوي بالوقود . والقوة النووية الفرنسية هي تعبير للقناعة السائدة لدى الاوساط السياسية الفرنسية والتي هي انعكاس لافكار ومبادئ الجنرال ديغول

التي تدعو الى ضرورة احتفاظ فرنسا بخيار نووي استراتيجي مستقل يضمن لفرنسا هامشا معقولا من حرية الحركة في السياسة الدولية ويؤمن لها القدرة على تنفيذ الاهداف الاستراتيجية لسياساتها بصورة مستقلة نسبيا عن تأثير كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا وعلى الرغم من ان سياسة الاستقلال الفرنسية لا يصل مداها الى الحياد بين المعسكرين ، بل تؤكد باستمرار على ان فرنسا جزء اساسي من النظام الاستراتيجي الغربي وحليفا للولايات المتحدة الا انها حملت في طياتها مجموعة من السياسات الفرنسية المستمرة على صعيد العلاقات الاقليمية والدولية بشكل عام [(٣٣٥)] .

ان القوة النووية الفرنسية اصبحت ضمانا لأمن فرنسا بعد معاناتها في الفترة ١٨٧٠-١٩٤٥ من ثلاثة حروب مع المانيا . ومن ثم اصبح التأكيد على وجودها مبدأ تستند عليه كل القوى السياسية الفرنسية بضمنها الحزب الشيوعي . ان توظيفها لقدرتها النووية هو من اجل ردع عدو محتمل والمانيا هي معنية بهذا الامر . وهكذا حققت فرنسا اطمئناناً لأمنها القومي .

والمسألة الاخرى التي يجب الانتباه اليها هو ان فرنسا اخذت تمارس دورا خارج اوربا سواء بواسطة التدخل العسكري كما حدث في تشاد وزائير او من خلال تواجدها العسكري في بلدان العالم الثالث او من خلال سياسة بيع السلاح [(٣٣٦)] .

وبعد زوال الاتحاد السوفيتي دخلت السياسة الفرنسية في امتحان صعب . اذ اصبح عليها ان تواجه مواقف دولية لم تألف على مواجهتها كالصراعات الاقليمية في اوربا المتمثلة بالحرب الدائرة بالبوسنة ومواجهة مصير التحالف الغربي في عصر احادية القطبية وكيفية التعامل مع المتغيرات الدولية الجديدة . لقد كانت فرنسا تشعر دائما بانها جزء من التحالف الغربي وعليها ان تتصرف في العلاقات الدولية وفق هذا المنظور فعليها ان تساهم

بالدفاع عن العالم الحر اذا انخرط الغرب في حرب عالمية ضد الاتحاد السوفيتي سابقا . ان اختفاء الاخير طرح امام فرنسا مهام جديدة تمثلت في كيفية اقامة دور عالمي لها بعد انسحاب الوجود الامريكي من اوربا .

ان الاضطلاع بدور أوربي هي فكرة اخذت تراود الساسة الفرنسيين بشكل مبكر . فاخذت فرنسا تتجه للتقارب مع المانيا الغربية وتسعى لاحتوائها . واخذ التعاون الفرنسي ـ الالماني يتبلور تدريجيا حتى شكلت الدولتان الفيلق الاوربي وفقا لاتفاقية لاروشيل لكي يكون نواة الجيش الاوربي وحددت مهامه في ثلاث نقاط مهمة قتالية ومهمة حفظ السلام ومهام انسانية . وتم الاتفاق على ان يعمل هذا الجيش تحت قيادة اتحاد غرب اوربا بعيداً عن سيطرة حلف الاطلسي [٣٣٧] . وعبر الموقف الفرنسي عن مساع للتنسيق والتوجه داخل الاتحاد الاوربي لمد النفوذ بدعم ومؤازرة قوى اوربية اخرى . فمنذ نهاية حرب الخليج لم تعد فرنسا هي القوة المحركة للاستقلالية داخل الاتحاد الاوربي . اذ بدء المحور الفرنسي ـ الالماني بنشاطه بشكل ملحوظ في الساحة الاوربية والدولية . حيث تمت مشاركته في مباحثات اوسلو السرية الخاصة بالازمة اليوغسلافية وتم توجيه المبادرة الفرنسية ـ الالمانية في هذا الشأن وتم اقامة تنسيق فرنسي ـ الماني قبل القمة الاوربية الطارئة في تشرين الثاني ١٩٩٣ انتهت الى وضع تصور الماني ـ فرنسي مشترك لاصلاح النظام النقدي الاوربي . وبموازاة المحور الفرنسي ـ الالماني ظهر هناك تنسيق فرنسي ـ اسباني ـ ايطالي يرتكز على قضايا التعاون في البحر المتوسط ويمتد الى التعاون الدفاعي الذي تبلور في الاقتراح المشترك بانشاء قوة بحرية ـ جوية اوربية مشتركة في اطار اتحاد غرب اوربا (الجناح العسكري للاتحاد الاوربي) وقامت قوات الدول الثلاث في اجراء مناورات عسكرية في ١٦ تشرين الاول ١٩٩٣ [٣٣٨] .

وهكذا تعمل السياسة الفرنسية بفاعلية لبلورة قوة اوربية تتمتع باستقلالية واضحة حيال الولايات المتحدة . وبودن شك فان فرنسا غير قادرة على منافسة الولايات المتحدة وهي مضطرة للتنسيق مع باقي القوى الاوربية لبلورة سياسات اوربية مستقلة عن امريكا في الجوانب الامنية والدفاعية . ففرنسا تعاني من قلة في الموارد فهي تنفق اليوم ما يناهز (٤,٢٪) من اجمالي ناتجها القومي على شؤون الدفاع مقارنة مع ما تنفقه امريكا (٧,٤٪) وبريطانيا (٥,٥٪) . وفرنسا غير قادرة على زيادة نسبة الانفاق العسكري بالنظر لضعفها الاقتصادي . كذلك تمتص اسلحتها الذرية الاستراتيجية حوالي (٣٠٪) من ميزانيتها الدفاعية وهي نسبة اعلى بكثير مما تنفقه اية دولة اخرى . وما يتبقى لن يكفي لانتاج الطائرات المتطورة وحاملات الطائرات الحديثة المسيرة بالطاقة النووية واسلحة الميدان المعقدة . ويثار ايضا قلق حول جدوى الردع النووي الفرنسي على الصعيدين التكنيكي والاستراتيجي اذ يعاني ثالوث الاسلحة النووية الفرنسي في مجال الصواريخ التي تطلق من البر والطائرات من التدهور بمرور الزمن بل حتى أن تطويره وتحديثه قد لا يواكب تكنولوجيا الاسلحة الحديثة (٣٣٩) .

ان عدم قدرة فرنسا على رصد الاموال الكافية لتحقيق امنها ورفاهيتها الاقتصادية بما يحقق طموح استراتيجيتها السياسية والعسكرية يدفعها الى التوجه نحو الوحدة الاوربية فالرهان الاوربي هو الملجأ الذي تستطيع من خلاله تحقيق امنها ورفاهيتها على السواء بتكاليف قليلة . ولهذا تسعى فرنسا الى تطوير سياسة التنسيق مع حلفائها الاوربيين في ميادين عدة وتعمل كذلك على تطوير دورها الريادي سواء في الساحة الاوربية او البحر المتوسط او في افريقيا او في الوطن العربي .

لقد عبرت السياسة الاوربية ، سيما السياسة الفرنسية عن موقف هش ابان حرب الخليج . حيث انها لم تتمكن من بلورة مبادرة مستقلة او القيام بدور فاعل لحل الازمة . اذ انجرفت في تيار السياسة الامريكية تماما . وبدون شك فقد شعرت فرنسا باحراج كبير في تبني موقف محايد ابان الازمة بسبب علاقاتها المتميزة مع العراق ومع اقطار الخليج العربي على السواء . فلم تكن مستعدة للتفريط لا بالعراق بسبب متانة علاقاتها الاقتصادية والسياسية معه ولا بالشرعية الدولية التي ادانت احتلال العراق للكويت في ٢ آب ١٩٩٠ . وارادت بذلك التأكيد على خصوصية مواقفها السياسية وتميزها التقليدي فيما يتعلق بقضايا الشرق الاوسط . وحاولت دون جدوى منع نشوب الصدام المسلح وكل ذلك في اطار المبادئ الاساسية للسياسة الفرنسية والتي تتبلور في الحفاظ على استقلالية القرار الفرنسي والسياسة العليا الفرنسية . ان مشاركة فرنسا في حرب الخليج ترجع ايضا الى خشيتها من حرمانها من الحصول على بعض المكاسب المادية في اعادة اعمار الكويت بعد الحرب . وشعرت بان عليها الا تهدر فرصة ثمينة تتعلق بانعاش اقتصادها . وقد ادرك ميتران بأن التفاهم الامريكي - السوفيتي انذاك سيسمح باستخدام القوة لتحرير الكويت داخل اطار الامم المتحدة وخارجها . وان هاتين الدولتين ستلتقيان بعد الحرب . ولا سبيل الى مشاركة فرنسا ودعوتها الى هذه المائدة الدولية إلا بعد دخولها الحرب الى جانب الدول الحليفة (٣٤٠) .

ان الموقف الفرنسي التابع ابان حرب الخليج اخذ يلقي شكوكا حول دورها المستقبلي في النظام الدولي . وليس غريبا الا تكتسب مواقفها المستقبلية اهمية كبيرة في مجلس الامن . فلم تجد دعواتها نفعا لانقاذ شعب البوسنة من المذابح التي تعرض لها على يد الصرب في مدينة سبرينيتا ولقد

واجهت موقفا دوليا متحداً حيال استئناف تجارتها النووية . ولم يعد في يد فرنسا الا المضي قدما في المشروع الاوربي لتحقيق الوحدة وتطوير القدرات الاقتصادية الاوربية وانشاء بنية دفاعية اوربية وتطوير دورها الريادي في مناطق نفوذها التقليدية في افريقيا الفرنسية والمغرب العربي والبحر المتوسط .

ثانياً : روسيا

ان النظر الى مستقبل روسيا ينبع من المزايا التي تتمتع بها والتي قلما تتمتع بها دولة اخرى . فهي تمتد على مساحة شاسعة تقدر بحوالي (١٧) مليون كم٢ ويبلغ تعداد سكانها (١٤٨) مليون نسمة اي ما يساوي (٥١٪) من سكان الاتحاد السوفيتي السابق واعتبرت نفسها وريثته الشرعية (٣٤١) . فضلا عن امتلاكها للثروات والموارد الاقتصادية . ولو عدنا الى نظرية العالم الجغرافي ماكند لتذكرنا مدى الحصانة الطبيعية التي تتمتع بها روسيا لا سيما من ناحية العمق الجغرافي . حيث ان روسيا لم تتعرض الى احتلال دائم من قبل قوات اجنبية او غزوات استعمارية كما فشلت محاولات نابليون وهتلر في ادامة السيطرة على اراضيها . وحافظ السوفيت على ثغرة انكشافهم في العصر النووي بامتلاكهم للاسلحة النووية بشكل مبكر وسرعان ما تمكنوا من اقامة توازن استراتيجي مع الولايات المتحدة مع امتلاك جيش ضخم تقليدي . وحتى بعد تفكك الاتحاد السوفيتي فان روسيا الاتحادية تمتلك ترسانة نووية هائلة (٣٤٢) .

ومع ذلك ، فان التعويل على امكانية بروز دولة عظمى في روسيا من جديد في المرحلة الراهنة هي مسألة غير ممكنة بسبب المصاعب التي تواجهها . وتعد مسألة النهوض الاقتصادي من اهم المسائل التي تواجه الزعماء الروس

حاليا . فبعد سباق طويل مع الولايات المتحدة خرجت روسيا منهكة من الحرب الباردة ، مما يزيد الحاجة الى اجراء تحولات شاملة من اقتصاد التخطيط المركزي الى اقتصاد السوق الحرة والعمل على تجاوز الازمة الاقتصادية واتخاذ الاجراءات الحازمة لانعاش الاقتصاد الروسي الذي يعاني من عبء الديون الخارجية التي تبلغ (٧٠) مليار دولار . ومما يزيد الطين بلة هو توصل القيادة الروسية بزعامة يلتسين الى قناعة مفادها بان الاعتماد على الدعم الغربي ، وخصوصا الامريكي ، هو الكفيل بانقاذ البلاد من مشاكلها الاقتصادية الصعبة . ولا سبيل لتحقيق ذلك الا من خلال الاندماج الكامل لروسيا في العالم الغربي والعمل على الانضمام الى الاتحاد الاوربي وتسعى روسيا بكل ثقلها من اجل ان تصبح قوة غربية تعمل على كسب ثقة الغرب وتشعره بانها حليف يمكن الوثوق به .

لقد اصبحت روسيا منهمكة في مشاكلها الداخلية ، سيما مصاعبها الاقتصادية . فقد تقلص الدخل القومي عام ١٩٩٢ بنسبة (٦٥٪) عن مستوى عام ١٩٨٩ وارتفع سعر السلع الاستهلاكية (٣٥) ضعفا في حين لم يرتفع الدخل الا بنسبة (٧,٤٪) فقط وبلغ التضخم حدا غير مقبول وازدادت القناعة لدى الكثير من الاوساط السياسية والاكاديمية الروسية بأن الغرب وخاصة الولايات المتحدة لم يفعل شيئا لمساعدة روسيا في ازمتها وان ما انفقته الولايات المتحدة محدود لا يشكل وسيلة لحل مشاكل روسيا الملحة ولهذا يعتقد البعض بان الولايات المتحدة قد فشلت في معالجة المشكلة الروسية . بل ان القناعة وصلت الى حد ان الولايات المتحدة تستخدم الاصلاحات الاقتصادية كوسيلة لهدم روسيا (٣٤٣) .

ان امام القادة الروس مهام كثيرة تتمثل في مدى قدرتهم على وضع حد

للتضخم والسيطرة على الازمة الاقتصادية والانتقال الى اقتصاد السوق وان امام روسيا عدة فرص للتخلص من هذه الازمات . مثل مشكلة التخلص من بقايا الشيوعية ، ومشكلة ادارة التحول الى النظم الاقتصادية الجديدة وكيفية التعامل مع التحديات لمواكبة عملية بناء الديمقراطية واستمرارها ومشكلة مواجهة التطورات الناجمة عن التحول الى مجتمعات مدينة . ففي الاتحاد السوفيتي سابقا ودول اوربا الشرقية يستلزم الامر التخلص من ميراث الشيوعية مرور جيل او جيلين بسبب الرواسب النفسية التي نجمت عنها لدى شعوب هذه الدول لكي تعيد بناء الروابط بين ابناء المجتمع على اسس جديدة . كذلك ان التحولات الى اقتصاد السوق والقطاع الخاص بحاجة الى وقت اطول وجهد اكبر والاعتماد على تقاليد لم تتعود عليها هذه المجتمعات . ويمكن ان نضيف الى ذلك ان تجربة الديمقراطية فيها زالت وليدة وبحاجة الى تقاليد راسخة من اجل خلق انظمة سياسية مستقرة مما يساعد على تبني سياسة خارجية ثابتة وراسخة (٣٤٤) .

كما تعاني روسيا من ازمة الهوية واشد ما يقلقها هي مسألة كثرة الاقليات العرقية التي يطالب بعضها بالاستقلال ويتميز المجتمع الروسي بتعددية مجتمعية واختلاط عرقي كبير وقد نتجت هذه المشكلة بسبب سياسة القادة السوفيت السابقين ، وخصوصا ستالين . الذين مارسوا اسلوب النقل الجبري للاقليات لغرض صهر المجتمع السوفيتي والقضاء على التمييز القومي . وهناك اقليات تطرح اليوم مطالب انفصالية في اقاليم الحكم الذاتي والجمهوريات داخل روسيا وتسعى للحصول على الاستقلال مثلما حصلت عليه جمهوريات اسيا الوسطى . وهكذا تطرح مشاكل استيعاب الاقليات مخاطر بتفتيت روسيا ذاتها . مثل مشكلة الشيشان والحرب القاسية التي جرت بين القوات الروسية

والقوات الشيشانية . وهناك مناطق اخرى في تنارستان وقازان وداغستان وبشكريا تضم اقليات عرقية ايضا . وان معظم هذه الاقليات تعاني من الفقر مع خطوط التمايز العرقي . اذ تعاني هذه الاقاليم من تمييز موروث ضدها ومن تخلف امكاناتها رغم غناها بالموارد الاولية (٣٤٥) .

ان قوة روسيا لا تقاس اليوم بقدراتها النووية او بقواتها التقليدية الضخمة فمعاناتها كبيرة من التخلف في ميدان التكنولوجيا المتقدمة للروبتات والكمبيوترات الفائقة والليزرات والبصريات والاتصالات وما شاكل ذلك . وفي المجال العسكري تعاني روسيا من ضعف في اسلحة الميدان الصغيرة ومنظومات الاكتشاف المبكرة . اذ تستطيع الاكتشافات الغربية من تحييد التفوق الروسي في المعدات العسكرية . وتستطيع الكمبيوترات الفائقة ان تحل الشفر الروسية وتحدد اماكن الغواصات تحت سطح المحيط وتتمكن من حماية القواعد النووية الامريكية . في حين قد تتمكن التكنولوجيا المعقدة من الرادارات والليزر ومراقبة الاتجاهات والطائرات وقوات المدفعية والصواريخ الغربية ان تحدد مكان وتدمير الطائرات والدبابات المعادية مع احتفاظها بحصانتها (٣٤٦) .

وتلعب المشاكل الداخلية لروسيا دورا في تحديد اتجاهات المستقبل فالاتجاهات الغربية تدرك اليوم بأن من الصعب الجزم بان الديمقراطية تتمكن من تحديد مستقبل روسيا والغرب يشعر بانه لا يستطيع ان يقدم الكثير من اجل التأثير على نتائج الصراعات السياسية الداخلية في روسيا ومن ثم فانه على الروس تقع مسؤولية تحديد مستقبلهم السياسي وبناء نظام ديمقراطي مستقر ، وهذا لا يعني بانه على الغرب الانسحاب وترك يلتسين بمفرده لمواجهة مصير نظامه . ان قدرة الغرب على التأثير في الشؤون الداخلية

الروسية شيء ضروري لانه من مصلحة الغرب ان تصبح روسيا دولة مستقرة في مؤسساتها الديمقراطية واصلاحاتها الاقتصادية . ومن منطق السياسة الجغرافية يرى الغرب بان وجود روسيا متحدة افضل بكثير من بدائل اخرى قد تؤدي الى حرب اهلية . ومن هنا نجد ان الغرب يساند وحدة روسيا في قضية الحرب في الشيشان ولم يقف بوجه الزعامة الروسية ضد استخدام القوة فيها لان انفصال الدولة الروسية يمكن ان يؤدي الى انتشار الاسلحة النووية لان الاسطول الروسي يعتمد على مناطق في جمهوريات متعددة داخل الاتحاد الروسي . ان انهيار روسيا يمكن ان يؤدي الى نزاع داخل روسيا وايضا في بعض دول الاتحاد السوفيتي السابق الى محاولة كل من الصين وتركيا وايران الى فرض سيطرتهم على اراضي روسيا وسوف تظل روسيا عاملا كومنيا وبهذا يصبح من مصلحة الغرب ان يظل لروسيا دورها المسؤول في الساحة الدولية اذ يمكنها ان تصبح في كفة توازن مع الصين . وبالنظر لكونها القوة العسكرية الفعالة في شمال اسيا فبإمكانها ان تلعب دورا فعالا في الصراعات الاقليمية التي لا يستطيع الغرب ان يفرض نفوذه السياسي عليها (٣٤٧) .

ان وجود تطلعات لليمين المتطرف في روسيا والمتمثل بالجيرنوفسكية وحصوله على مقاعد كثيرة في البرلمان الروسي واعلان جيرنوفسكي عن اطماع توسعية ازاء الدول المجاورة اثار قلق الغرب ، سيما الولايات المتحدة . اذ وقف القوميون المتطرفون الروس ضد توسع حلف الاطلسي الى دول شرقي اوربا ووقفوا ايضا ضد الانسحاب السريع من دول البلطيق وضد استقلال كرواتيا . وكذلك اصبح تزايد ثقل العسكريين الروس في السياسة الخارجية الروسية ظاهرة لا تعبر عن الاطمئنان فوفق التوجهات الجديدة ، فإن النظرية العسكرية الروسية تنادي باستعادة مناطق النفوذ بل وتبرر التواجد العسكري في مناطق

اسيا الوسطى وتدعي هذه النظرية الروسية الجديدة بمنح الحق لموسكو متابعة ما يجري من تطورات في الاقاليم التي كانت خاضعة في الماضي لنفوذ الاتحاد السوفيتي السابق (٣٤٨) .

ان من ابرز المخاطر التي تواجه روسيا هي مراهنة الزعامة الروسية على الدعم الاقتصادي الغربي ، لا سيما الامريكي ، من اجل تجاوز مصاعبها الاقتصادية . اذ ان الوعود الغربية بتقديم الدعم الاقتصادي مغرية ولكن ما نفذ منها محدود لا يكفي لتحقيق ما يطمح اليه يلتسين . وقد قام الغرب بتجميد قروض لروسيا بعد تقديم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بعض التقييمات السلبية لعملية الاصلاح الاقتصادي في روسيا ولديونها الكبيرة . كما ان المساعدات الامريكية التي يعول عليها يلتسين اصبحت تخضع الى العديد من الشروط والاعتبارات السياسية منها : دفع روسيا نحو اتخاذ خطوات جذرية وتنازلات في ميادين حقوق الانسان والديمقراطية واقتصاد السوق واحترام الحدود والمعاهدات الدولية وتقييم صندوق النقد الدولي لعملية الاصلاح . وتعرضت روسيا للضغط الامريكي من اجل تقليص مبيعات سلاحها الى الدول الاخرى بسبب الاثار التي تنجم عن ذلك في موازين القوى الاقليمية وزعزعة الاستقرار في مناطق تعد حيوية للامن القومي الامريكي (٣٤٩) .

ثالثاً : اليابان :

تعتبر اليابان من ابرز القوى الكبرى المرشحة للقطبية في المستقبل في ظل نظام تعددي . وبدون شك فان اليابان تتميز بمزايا تنفرد بها عن غيرها من القوى . واهم ما تتميز به هو نسبة النمو العالية التي حققتها خلال الخمس

والاربعين سنة الماضية . فمنذ عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٧٣ كان معدل النمو السنوي الياباني (١٠٪) في المتوسط . وتمكنت ان ترفع حجم انتاجها القومي الذي كان يساوي ١/٢٠ من حجم الانتاج القومي الامريكي في عام ١٩٥٠ الى اكبر من نصف حجم الانتاج القومي الامريكي عام ١٩٩١ . واصبحت اليابان ثاني قوة اقتصادية في العالم واكبر دولة مانحة للقروض وثانية اكبر دولة مصدرة للبضائع . وبلغ متوسط الدخل العام للفرد فيها (٢٥,٠٠٠) دولار سنوياً في عام ١٩٩٠ وهو اكبر دخل بين الدول الصناعية . وفي اليابان اكبر عشرة بنوك في العالم . واستثماراتها الرأسمالية اكبر من الاستثمارات الامريكية . ان اعتماد اليابان في ضمان امنها على الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥١ مكنها من اعفاء نفسها من التزاماتها الامنية . بل ان اليابان امتنعت دستوريا عن المساهمة في الحرب واستطاعت هكذا ان تحقق معجزتها الاقتصادية [٣٥٠] .

ان العلاقات اليابانية تجاه الولايات المتحدة دخلت في اعتبارات جديدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي . ففي الولايات المتحدة اخذت تظهر اصوات كثيرة تطالب بالا تدفع امريكا تكاليف حماية اليابان . وفي المقابل اخذ الكثير من اليابانيين يعتقدون بان احتياجاتهم للحماية الامريكية اصبحت ضعيفة وانه لا داعي لوضع قيود على المنافسة الاقتصادية بين البلدين . اذ كانت الحاجة للحماية الامريكية قبل انهاء الحرب الباردة تجعل اليابانيين يتقبلون هذه القيود دونما تكلف [٣٥١] .

ان استشراف الدور المستقبلي لليايان يمكن فهمه من خلال حقيقتين :

الاولى : تتمثل بظهور تطلعات جديدة لليابان للقيام بدور خارجي فقيامها بارسال قواتها الى خارج حدودها (كمبوديا) تحت اطار الامم المتحدة ومطالبتها

بمقعد دائم في مجلس الامن يتناسب مع نفوذها الاقتصادي في العالم . وقيامها بتطوير علاقاتها مع دول الجوار الاقليمي وخصوصا مع كوريا الجنوبية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على استيراد ادوات الانتاج الرأسمالي بصفة اساسية ومعاناتها من العجز التجاري لصالح اليابان والذي يقدر بـ(٨,٨) مليار دولار اي (٩٠٪) من مجمل العجز الخارجي الكوري . واليابان تهتم بموضوع النزاع بين الكوريتين لان ذلك يمس امنها القومي بشكل مباشر فتطالب باخلاء شبه الجزيرة الكورية من الاسلحة النووية واشترطت تحقيق ذلك من اجل تطبيع علاقاتها مع كوريا الشمالية [٣٥٢] .

الثانية : تتمثل في ان اسس نجاحها الحالي يرجع الى نموها الباهر والذي يعد ابرز مؤشر يؤهلها للاضطلاع بدور بارز في النظام الدولي المستقبلي . والتجربة اليابانية الناجحة في النمو اصبحت تثير الانتباه ومرد هذه التجربة الى قدرتها في تطوير تكنولوجيا الانتاج بحيث لم تتمكن الدول الاخرى من منافستها في انتاج بعض السلع كالسيارات والسفن والفولاذ بسبب تمكن اليابان من انتاج اجهزة وسيارات ذات مواصفات تكنولوجية فائقة الجودة وهو ميدان لا تقوى البلدان الاخرى على منافستها سيما بلدان الاقليم الاسيوي الذي يعتبر ابرز ساحة لظهور اليابان كقوة عالمية كبرى . فضلاً عن ذلك تمكنت اليابان من اختراق الاسواق الامريكية والاوربية وازدادت اثر ذلك الفوائض المالية اليابانية بالنسبة الى الامريكية والاوربية ، فاخذت واشنطن تطالب بتقليص اللاتوازن بينها وبين اليابان على اثر تنامي العجز التجاري الامريكي لصالح اليابان بسبب ضغوط اصحاب الصناعات الامريكية الذين يقاسون من وطأة هذه المنافسة . وسارعت واشنطن الى اتخاذ اجراءات قاسية ضد اليابان . وطالبت طوكيو بتشجيع رفع قيمة التبادل للين وزيادة مستوردات

اليابان من البضائع الامريكية [٣٥٣] . وطلبت منها ايضا تقديم مساعدات مالية للدول النامية . لقد اضحت الولايات المتحدة من الدول المدينة وتزايد العجز الى (١٦٠) مليار دولار عام ١٩٨٧ . وفي نفس العام قدرت الاستثمارات الاجنبية في اليابان بما يزيد على ثلاثين مليار دولار . ويستمر تزايد الفائض لديها ، حتى لو انخفضت صادراتها في الوقت الذي ترتفع فيه وارداتها بسرعة . وهكذا اخذت الولايات المتحدة تتراجع عن دور الدولة الدائنة المانحةللمساعدات وهو الدور الذي اصبحت اليابان مهيأة للقيام به [٣٥٤] .

بدون شك هناك اسباب تفسر امكانية توسع اليابان اقتصاديا بوتيرة اسرع من القوى الكبرى في المستقبل حتى لو صح انخفاض نموها الاقتصادي . فاليابان بالنظر لكونها بلدا معتمدا بدرجة كبيرة على المواد الاولية المستوردة (٩٩٪) من النفط ، (٩٢٪) من الحديد ، (١٠٠٪) من النحاس فانها ستستفيد بدرجة كبيرة من تغيير المعايير التي خفضت كثيرا من اسعار الخامات والوقود والاغذية . فالانخفاض الذي اصاب اسعار النفط بعد عامي ١٩٨٠-١٩٨١ ساهم في توفير مبالغ بالعملات الصعبة لليابان بنسبة ٢٥٪ خلال عقد السبعينات ، بالاضافة الى ذلك فان ارتفاع قيمة الين السريع سيؤدي الى تقليص حجم بعض الصادرات اليابانية في الاسواق الخارجية اعتمادا على مرونة الطلب وهذا يؤدي بطبيعة الحال الى خفض كلفة المستوردات الى حد كبير وبالتالي ستعمل على ابقاء الصناعة اليابانية في موقع تنافسي مع استمرار انخفاض التضخم . ان الميدان العام الذي سيمكن اليابان من الحفاظ على مركز الصدارة في العالم ويدفعها لان تحتل مركزا تنافسيا هاما هو انتاجها للتكنولوجيا المتقدمة والدقيقة وخصوصا في ميدان الحاسبات الفائقة والمعقدة للغاية «الجيل الخامس» والحاسبات الخارقة والتي بوسعها العمل بسرعة اعلى

بمئات المرات من اكبر المكائن الموجودة ومن التكنولوجيا في ميدان الصناعة الى ميدان الزراعة . فضلا عن ذلك تولي اليابان اهمية استثنائية لمراكز البحث والتطوير واذا ما علمنا ان البحث العلمي في اليابان لا يتضمن البحوث العسكرية التي تهتم بها الولايات المتحدة ودول اوربا وهذا سيعطيها مركز الصدارة في البحوث المعدة للقطاع المدني بالنسبة الى الدول الاخرى . وتتميز اليابان ايضا بمستوى عال من الادخار . ففي الولايات المتحدة لا يشجع النظام المواطن على الاقتراض الشخصي والانفاق الاستهلاكي بينما يشجع النظام المعمول في اليابان على الادخار الخاص . كما ان حصة اجمالي الناتج القومي المستحصل من ضرائب الدخل ومدفوعات الضمان الاجتماعي اقل بكثير مما لدى المجتمعات الرأسمالية . وكذلك تتميز القوة العاملة في اليابان بنوعية ممتازة استنادا الى قياس اختبارات الذكاء العلمية والرياضية . ان زيادة الفوائض اليابانية تشجع المصارف العملاقة على استثمار مبالغ سخية في الخارج خشية من حصول تضخم داخلي لو عادت هذه المبالغ الى داخل اليابان . وهكذا ازداد الفائض من (١٧,٧) مليار دولار عام ١٩٨٣ الى (٦٤,٥) مليار دولار عام ١٩٨٥ . وتستطيع اليابان اقراض المال الى الدول الاخرى فاصبحت اكبر دولة دائنة في العالم وتحولت الولايات المتحدة الى دولة مدينة . ان اهم حقيقة ينبغي الاشارة اليها هي عدم ارتباط قوة اليابان العسكرية وحجم انفاقها الدفاعي بموقعها في التسلسل الاقتصادي الدولي . فانفاق اليابان العسكري يعتبر قليلا اذا ما قورن بما تنفقه الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا على هذا الميدان مكنها ، كما اشرنا سابقا ، الى تخفيض انفاقها العام وتحقيق تنميتها الاقتصادية الخارقة [٣٥٥] .

وعليه يمكن تحديد الخيارات المتاحة امام اليابان في المستقبل بما يلي :

اولاً : سيكون بمقدورها توظيف قدرتها الاقتصادية واموالها ، في ظل المتغيرات الدولية الجديدة ، للتأثير في السياسة الدولية بالاتجاه الذي يخدم مصالحها الوطنية . فاستمرارها باقراض الدول النامية واحتلالها لمركز الصدار ة بين الدول المقرضة في العالم سيساعد على تطوير روابطها التجارية والاقتصادية والسياسية مع هذه البلدان بالشكل الذي يؤدي الى تحول اليابان الى مركز استقطاب تدور حوله اجرام صغيرة هي بأمس الحاجة الى المساعدة الاجنبية في حين ستتمكن اليابان من الحصول على المواد الخام منها لسد النقص الذي تعاني منه .

ثانياً : ان اعتماد اليابان على استيراد المواد الخام ، سيما مواد الطاقة ، سيزيد من تطلعاتها الخارجية واهتمامها بدور عالمي انطلاقا من حرصها على الحفاظ على امنها القومي ، سيما امنها الاقتصادي .

ثالثاً : ستشجع سياسة تقاسم الاعباء الامريكية اليابان للقيام بدور اقليمي هام في اسيا ستضفي على دورها الاقليمي اهمية مضافة الامر الذي سيساعد على ظهور قوة يابانية . فضلا عن ان تطوير علاقاتها مع الدول الصناعية الجديدة في اسيا سيخلق قوة اقتصادية-تكنولوجية ذات وزن سياسي كبير في اسيا .

رابعاً : ان بروز قوى كبرى في العالم سيفتح منافذ شتى امام الساسة اليابانيين لبناء جسور من التعاون معها . فالصين واوربا الموحدة او المانيا او فرنسا كلها قوى مرشحة كبرى تتطلع لايجاد التعاون مع اليابان ، القوة الاقتصادية الكبرى ، من اجل تقليل الاعتماد على الولايات المتحدة . ومن ثم سيكون من مصلحة هذه القوى فتح المنافذ للتعاون مع اليابان لتقليل الضغط الامريكي عليها .

خامساً : ستلعب التكنولوجيا في القـــرن القادم دورا اساسيا في تحديد طبيعة ومستقبل العلاقات الدولية . وبما ان اليابان دولة متألقة في انتاج التكنولوجيا المتقدمة لذا سيكون بمقدورها ان تلعب دورا فعالا في هذا الشأن علماً بأن لليابان قدرة فائقة في تحويل امكانياتها وانتاجها المدني الى القطاع العسكري وليس غريبا ان تقوم الولايات المتحدة اليوم بطلب التكنولوجيا من اليابان في الوقت الذي كانت هي في البداية مصدر تكنولوجيتها .

ان دراستنا لخيارات اليابان المستقبلية تأخذ بعين الاعتبار حقيقة اساسية اصبحت اليابان بمقتضاها جزءا منها وهي انها لم تعد دولة عدوانية كما كان الامر في مطلع هذا القرن . اذ قطعت اليابان شوطا طويلا في تطبيق التعددية والديمقراطية التي اصبحت من التقاليد الراسخة في الحياة السياسية لليابان . فضلا عن ان رسوخ علاقاتها مع الغرب ، سيما مع الولايات المتحدة الامريكية يزيد من قناعتنا بان ظهور اليابان كقوة كبرى سيكون ، في المستقبل المنظور ، في اطار دور تكميلي للاستراتيجية الغربية ومساهم رئيسي في تحمل جزء من اعباء الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة . وسيكون للنخبة السياسية اليابانية دور اساسي في مساعدة اليابان للاضطلاع بدور عالمي في القرن القادم .

رابعاً : الصين :

تعد الصين من القوى المرشحة للظهور كقطب دولي في القرن الحادي والعشرين . فهي دولة واسعة المساحة وتضم موارد هامة ويبلغ عدد سكانها (١١٠٠) مليون . والذي يثير الانتباه اليوم هو الطفرة الهائلة التي حققتها في

مجال النمو في السنوات الاخيرة . ان النهضة الاقتصادية للصين ترجع الى عام ١٩٧٨ وذلك حينما تبنى دنغ سياوبنغ برنامج طموح للتنمية . اذ تم اجراء عمليات مسح للمواد لبرامج البناء للقوى البشرية المدربة ، بالاضافة الى استقصاءات للكيفية التي سارت عليها عمليات الانتاج والمؤسسات في الماضي الامر الذي ساعد القيادة الصينية على تكوين فهم افضل لكثير من نقاط الضعف الصينية [٣٥٦] .

لقد اخذ الدخل القومي يرتفع بشكل متسارع وبنسبة (٩٪) سنويا واستمر الى ان بلغ (١٢٪) في السنوات ٩١-٩٢ و(١٣٪) في عام ١٩٩٣ . وخرج حوالي (١٦٠) مليون صيني من دائرة الفقر ووصلت الاستثمارات الاجنبية في الصين الى اربعة مليارات دولار سنويا بين ١٩٨٨ و١٩٩١ وقفزت الى (١١) مليار عام ١٩٩٢ ثم الى (١٧) مليار عام ١٩٩٣ . ان هذا التدفق الاستثماري الخارجي قد دفع الصين نحو الاستهلاك [٣٥٧] . ومما ساهم في تنشيط حركة الاستثمارات داخل البلاد اقامة مناطق حرة للتنمية الاقتصادية والتي تعد بمثابة حقول تجارب قابلة للزيادة ، وبدأت هذه المناطق بعدد محدود سرعان ما زادت ووصلت الى اكثر من الفي منطقة مع نهاية عام ١٩٩٢ وساعد على هذه الزيادة هو ان اقاليم المقاطعات تمتعت باستقلالية كبيرة في اتخاذ القرارات الاقتصادية بعيدا عن السلطة المركزية لدرجة انه مع نهاية الثمانينات التي لم تعد الحكومة المركزية هي المصدر الوحيد للعملة الصعبة او السيطرة عليها سيطرة كاملة . اذ اصبح للسلطات المحلية مواردها الخاصة بها بل ان الامر وصل الى حد ان بعض المقاطعات اخذت المبادرة في اقامة بورصات وسن تشريعات للافلاس خاصة بها . واصبحت المحصلة النهائية لكل هذه التغيرات

الجذرية ارقاما واحصائيات مذهلة . وفي تقرير للتنمية في العالم صدر عام ١٩٩٢ يبين ان الصين تحتل المركز الثاني في ترتيب اقتصاديات العالم . اذ بلغ متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الذي يقيس قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل البلاد من (٩٪٧,٧٪) عام ١٩٩١ الى (١٢٪) عام ١٩٩٢ وارتفع حجم التجارة عام ١٩٩٢ الى (٢٠٪) وبلغ (١٦٣) مليار دولار وزادت الصادرات بمقدار (١٨٪) وارتفع الانتاج الصناعي بمعدل (١٩٪) والانتاج الزراعي وقطاع الخدمات بمقدار (٩,٤٪) [٣٥٨] .

وفي المجال السياسي ، فبالرغم من استمرار النظام الشيوعي في الصين فان الواقعية اصبحت اسلوبا للتعامل الخارجي بدلا من النهج العقائدي وبدأت تتغير اولوياتها في السياسة الخارجية وسعت نحو الانفتاح الخارجي ، وتطورت علاقاتها مع الولايات المتحدة والغرب عموما واعلنت بان الثورة هي ليست للتصدير خاصة ازاء العالم الثالث وعمدت الى تحسين روابطها مع دول اسيا مثل الهند وسنغافورة وماليزيا واليابان وروسيا وكوريا الجنوبية ووقعت معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية

ان رؤية مستقبل الصين لا بد ان يتم من خلال قدرة الصين على تحقيق عملية انتقال نوعي في البناء الاقتصادي والذي يتم الان على نحو تدريجي . الا انه لا بد من ادراك حقيقةاساسية تتمثل في التناقض في السياسات الاقتصادية فالصين دولة شيوعية ماركسية من جهة غير انها تتجه نحو اقتصاد السوق وتفتح ابوابها للاستثمارات الاجنبية . صحيح ان توفر الرخاء والاستقرار للصين سيعطي قدر اكبر من الشرعية للنظام الصيني ولكن سلطة الصين المركزية اخذت تضعف تدريجيا نتيجة لنمو استقلالية الاقاليم . وهي

تزداد في تشددها لاسترجاع سلطتها المركزية على النظام حتى لا تعطي فرصة لاستقلالية الاقاليم . ان التأكيد على الاقليمية قد زاد في الخلافات والتباينات بين اجـزاء الصين . ان هذه المشكلة برزت بسـبب النمـو السـريع للمناطق الساحلية التي تحاول ان تلحق بالاقـاليم الداخلية التي تتمتع بمساندة السلطة المركزية . ولكن المناطق الساحلية تنمو بصورة اكبر من المناطق الداخلية . وهناك احتمـال عن انقسام شرق الصين عن غربها . فضلا عن ان اقاليم كثيرة تتعامل تجـاريا مع العـالم الخـارجي في الوقت الذي تقل فيـه التـجـارة بين الاقـاليم والمحـافظات داخل الصين . وفي نفس الوقت فـإن ارتفـاع الاجـور في الاقـاليم السـاحلية يجـعل بعـضـهـا يلجأ الى استـيـراد عـمـال ومواد خام من المناطق الداخلية دون رقابة مركزية . ان مشكلة الاقليمـيـة في الصين قد خرجت عن نطاق التـحكم الداخلي الى الساحة الدولية . وجراء ذلك اخذ زعمـاء الصين يعانون من هذه الفوضى الداخلية ومهمـا بلغت ردود فعلهم هذه فـانـهـا ليست كافية (٣٥٩) .

كــذلـك ان نمو وبروز الصين وتطورها ســيـــتم في ظل بروز التـكـتــلات الاقتصادية العمـلاقة مثل تكتل امريكا الشمـالية واوربا الموحدة واحتمـال بروز كتلة اقتصادية عظمى في اسيـا . وفي ظل مجتـمع دولي قائم على تكتلات عملاقة ربما تكون الصين دولـة معزولة ما لـم تجمع شملها وتلحق بهـذه القوى ، سيما ان النمو الاقتصادي للصين لا يمكن مقارنته بالنمو في البلدان الصناعية المتقدمة . صحيح ان الصين دولة كبرى وتعيش حالة نهوض اقتصادي وتطور مـتـسـارع في النمـو الا ان مـتـوسط دخل الـفـرد فـيـهـا اقل بكـثـيـر عن اليـابان والولايات المتحدة وهذا ما يزيد من اعتماد الصين مستقبلا على الاستثمارات

الاجنبيـة والتكنولوجيـة (٣٦٠) . ولا بد من ان تعتـمـد الصين على تطوير علاقاتها مع بلدان الشرق الاقصى وان تنضم الى التكتلات في هذه المنطقة لانها مفتاح القوة بالنسبة للصين التي تمتلك مؤهلات تتمثل بعدد سكانها الهائل وقوتها العسكرية الضخمة وبعد ذلك تستطيع الصين ان تكون جزء من نظام امني اشمل في اسيا . وان تطوير علاقاتها مع اليابان سيدعم من قدرتها الاقتصادية الامر الذي سينعكس ايجابيا على تطوير قدرتها العسكرية وتعزيزها بالبناء العلمي والتكنولوجي .

لقد انتقدت الصين نظام القطبية الاحادية لانه مجحف بمصالحها ويضر باهدافها ويعزلها عن اصدقائها في الدول النامية . ان رهان الصين على المستقبل ليس سهلا بالرغم من كل الفرص المتاحة لها . والمطلوب منها في الوقت الحاضر عدم التورط في سباق التسلح وفتح الحوار والتعاون مع دول شرقي اسيا ومن بينها اليابان والحفاظ على علاقات طبيعية مع روسيا والمحافظة على نمو سكاني يتناسب مع الموارد .

ان رهان الصين على المستقبل سيعتمد على مدى تشبث زعمائها في تطوير قدرات بلدانهم وبأية وسيلة عملية والسعي لتشجيع المبادرات وانشاء المشاريع والتغيير في هيكل الدولة الاشتراكية من اجل تحقيق الاهداف القومية باسرع ما يمكن . وانطوت هذه الاستراتيجية على رؤية كيفية تحقيق النشاطات الحكومية وتضمنت نشاطات متوازنة تتطلب احكاما دقيقة تتعلق بالقدرة على انجاز هذه التحولات وبما يتناسب مع المصادر التي يتطلب تخصيصها لمواجهة الحاجات طويلة الأمد مقارنة مع الحاجات قصيرة الامد وكذلك التنسيق بين متطلبات الدولة الداخلية والخارجية وايجاد السبل الكفيلة للتوفيق بين الايديولوجية والتطبيق في اطار نظام ماركسي معدل (٣٦١) .

المبحث الرابع : الاشكال المحتملة للنظام الدولي: المحصلة

بعد ان حددنا النماذج المحتملة الظهور للنظام الدولي في المستقبل بامكاننا ان نحدد في هذا المبحث النتائج التالية :

أ - النظام الدولي الاحادي القطبية

نستطيع ان نستنتج بان القطبية الاحادية الصلبة شكل (١) كأحد اشكال النظام الدولي ستتطور الى القطبية الاحادية الهشة شكل (٢) انتقالا الى التعددية القطبية فيما بعد وذلك بسبب :

١ - تراجع دور العامل العسكري في التأثير على محصلة القوة قياسا الى زيادة تأثير العوامل الاقتصادية التكنولوجية في الوقت الحاضر . اذ ان الثورة التكنولوجية الثالثة والتي نقلت علاقات القوة الى مرحلة جديدة اخذت تشكل احد ابرز التحديات التي تجابهها الدول في الوصول الى سلم القوة . وان تغطية تكاليف صيانة النظام الدولي اصبحت تعتمد في هذه المرحلة على هذه العوامل اكثر من اي وقت مضى . صحيح ان الولايات المتحدة مارست دورا اساسيا في حرب الخليج ولكن تمويل نفقات الحرب تمت تغطيته من قبل حلفائها وصحيح جدا ان للولايات المتحدة قدرة على نقل قواتها الى مسارح عمليات بعيدة جدا عن اقليمها الا ان ذلك تم بفعل التسهيلات التي يقدمها لها الحلفاء ايضاً . ولا يمكن ان تأخذ من الاجماع الذي حدث ابان حرب الخليج معيارا لحدوث اتفاق مشابه في المستقبل لان لكل ازمة ظروفها واولوياتها وملابساتها ناهيك عن دور البيئة الدولية ومدى ملاءمتها لتدخل عسكري دولي . ومن هنا فلا يصح ان نتخذ من قضايا وازمات سابقة معيارا لتحليل ازمات مستقبلية وعلينا ان نتذكر جيدا بأن بعض الدول الحليفة

للولايات المتحدة رفضت تقديم التسهيلات للقوات الامريكية اثناء الهجوم الامريكي على ليبيا عام ١٩٨٦ .

٢ - صعوبة قيام القطب الاحادي بتطويع كل اقوى الكبرى في النظام بسبب القدرة النسبية لبعض هذه القوى من اتخاذ قرار مستقل عن القطب الاحادي في بعض المجالات . فالصين لا زالت دولة شيوعية بالرغم من تحولها الى اقتصاد السوق ولا زالت مواقفها مبدئية حيال قضية تايوان وتمتلك الاسلحة النووية ومستمرة في تحقيق نسبة عالية من النمو . ولا زالت فرنسا دولة نووية وتمتلك ادوارا ريادية في بعض مناطق العالم (٣٦٢) ومتمسكة باصرار بمواقفها حيال استئناف تجاربها النووية رغم الضغوط الامريكية والدولية عليها . اما روسيا الاتحادية فهي دولة نووية كبرى ولها مواقف مستقلة عن المواقف الامريكية والاوربية حيال معالجة بعض الازمات الدولية (٢٦٣) .

ان هذا الهامش من حرية الحركة عند هذه الدول الكبرى يعني وجود صعوبات امام القطب الاحادي لضبط النظام بالشكل الذي يريده تماما ويحقق مصالحه الحيوية .

وفي نفس الوقت فان هذه الدول الكبرى ما زالت ايضا تتخذ موقف اللامبالاة حيال سلوك القطب الاعظم وتتجنب استفزازه واتخاذ مواقف تثير شكوكه ضد بعض القضايا الحساسة والحيوية لمصالحه مثل قضية رفع العقوبات عن العراق وليبيا والبرنامج النووي لكوريا الشمالية . ولهذا يمكن ان نستنتج بان اسلوب الشراكة والتعاون اصبح اسلوبا متبعا في العلاقات بين هذه القوى فقد سمحت الولايات المتحدة باطلاق يد بعض الدول في مناطق تقع تقليديا ضمن المجال الحيوي لهذه الدول مثل دور روسيا في اطار جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق .

٣ – ان عملية انتقال النظام الدولي لشكل جديد هي عملية طبيعية ، لان من طبيعة النظم الدولية هو التطور والحركة المستمرة . وان استقراء التاريخ يبين لنا تطور النظام الدولي من نظام تقليدي متعدد الاقطاب الى نظام احادي القطبية مع مطلع التسعينات . وان استقراء التاريخ يبين ايضا بان النظام الدولي يتغير بعد مرور عدة عقود من الزمن اثر تطورات جذرية الى نظام جديد . فالنصف الاول من القرن التاسع عشر شهد بزوغ الامبراطوريتين البريطانية والنمساوية في حين شهد الثلث الاخير منه بروز الامبراطورية الالمانية والتي استمرت في محاولاتها للسيادة على اوربا حتى اندلاع الحرب العالمية الاولى . كما ان نظام ثنائي القطبية الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية استمر قرابة نصف قرن . وبالتالي فان النظام الدولي الاحادي القطبية بشكلية الصلب والمرن سيستمر لفترة لا تقل عن نصف قرن من الزمن .

٤ – سيشهد النظام الدولي المزيد من تهميش الدول النامية لزيادة الفجوة بينهما وبين الدول الكبرى . ان تطور التقنيات المتقدمة عند الدول الكبرى سيمكنها من حل الكثير من مشاكلها الاقتصادية والتي ستنعكس على حل مشاكلها السياسية ايضا . كما ان النشاط الاقتصادي للدول الكبرى سينعكس سلبيا على اوضاع البلدان النامية اذ ستزداد القيود ضد صادراتها ويتم تقليص نشاطها التجاري . كما ان طبيعة العلاقات الرأسمالية في ظل النظام الاحادي القطبية سيؤدي الى وضع الدول النامية في مرتبة دنيا من التبادل التجاري .

٥ – يمكن تصور قيام نظام دولي احادي القطبية عالي المرونة (شكل ٣) وذلك بسبب عدم وجود اقطاب متكافئة في القوة مع الولايات المتحدة وعدم قدرة هذه الاقطاب على ردم الفجوة القائمة بينها وبين الولايات المتحدة بالرغم من مساعيها الحثيثة لتطوير قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية . ومما يدل على

ذلك عدم قدرة اوربا على التحول الى كتلة عسكرية وبقائها كتلة اقتصادية بالدرجة الاولى وبقاء اليابان والمانيا مقيدتين من الناحية العسكرية وقيام كتل عسكرية - اقتصادية ناجمة عن تشكيل تحالفات لا تمثل الايديولوجية اساسا لها وتطوير الادوار الريادية للاقطاب الكبرى في اطار سياسات مشتركة مع القطب الاحادي .

ب - النظام المتعدد الاقطاب :

١ - نؤشر عدم قدرة الولايات المتحدة في الاستمرار بالبقاء كقطب احادي بسبب التكاليف الباهظة لصيانة النظام الدولي وتمكن بعض الدول الكبرى من تقليص الفجوة التي بينها وبين القطب الاوحد نتيجة لقدرتها على تطوير امكاناتها الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية مما يمكنها من اكتساب الهيكل الثلاثي للقوة . وسيكون بمقدور هذه الاقطاب عندئذ من تبني سياسات مستقلة في السياسة الدولية . وسيعود نظام توازن القوى الى الساحة الدولية نتيجة ذلك . فربما تتمكن بعض هذه الاقطاب من تطوير ادوارها الريادية في بعض المناطق من العالم وتلعب ادوارا هامة (مثل دور الصين واليابان في اسيا ودور روسيا الاتحادية في اطار جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ودول شرقي اوربا ودور فرنسا في منطقة البحر المتوسط والقارة الافريقية . شكل رقم (٤) .

٢ - ان انتشار الاحلاف والتكتلات العسكرية والسياسية بفعل قيام نظام توازن القوى سيزيد من التنافس على البلدان الصغيرة لادخالها في فلك الدول الكبرى وسيعود عندئذ الصراع والمنافسة من جديد الى مستوى القمة في النظام الدولي .

٣ - ان مساعي الدول الكبرى للبحث عن الحلفاء والاصدقاء ، سيزيد بدون شك من فرص الدول الصغيرة للاستفادة من نظام توازن القوى المتعددة الاقطاب لزيادة حريتها في الحركة بعد ان عانت من التهميش التام في ظل النظام الاحادي القطبية ، ويكون بمقدورها عندئذ فرصة كبيرة لتطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الاقطاب الجديدة والحصول على بعض الافضليات والشروط المناسبة للتبادل والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي فضلا عن كونها اسواقا مناسبة تمتص فائض سلعها .

٤ - في ظل النظام المتعدد الاقطاب ستتمتع الدول الصغيرة بمرونة عالية للانتقال من فلك قطب الى اخر تمليها عليها مصالحها الحيوية . وبهذا سيكون بمقدورها التخلص من الضغوط التي كانت تمارس عليها في مرحلة القطبية الاحادية .

٥ - ان ظهور التعددية القطبية او الكتلية ربما يبقي البلدان النامية ضعيفة اقتصاديا بسبب التسابق حول الموارد الاولية نتيجة لتطور عملية التصنيع عند الاقطاب الجديدة وليس من المتوقع ان تدخل هذه الاقطاب في صراع عسكري بسبب تداخل وتشابك مصالحها لان علاقاتها الاقتصادية ستكون تنافسية وتعاونية في ان واحد . ان امكانية نشوء نوع من التقسيم الجغرافي التجاري للقوى الكبرى في المستقبل سيؤدي الى نفوذ سياسي لها ايضا في الدول النامية . وان قيام نمو هائل للمبادلات التجارية بين هذه القوى الكبرى سيؤدي الى الاستمرار في تهميشها وابقائها متخلفة وابقاء الفجوة بينها وبين هذه القوى الكبرى .

٦ - من الصعوبة بمكان ان تتحول الولايات المتحدة الى دولة حاملة للميزان في

المستقبل لان من سمات الدولة الحاملة للميزان الا تكون حاملة للميزان وكفة للتوازن في ان واحد . وان تكون الولايات المتحدة دولة قيادية في العالم يتطلب منها ان تصبح طرفا في التوازن بسبب تطلعها بقيادة العالم ولحاجتها لعالم مستقر ومنضبط ناهيك عن اصرارها على الاحتفاظ بقدراتها النووية المتفوقة فلا يمكن ان تكون قوة عظمى نووية تقع خارج التوازن . وعندئذ سيتناقص دورها العالمي مع دور الدولة الحاملة للميزان . ومع ذلك سيكون بمقدروها تقديم ضمانات امنية نووية ايجابية (اوربا والشرق الاقصى) (لغرض الدفاع) وضمانات امنية نووية سلبية (عدم الهجوم) الى الدول الموقعة على معاهدة عدم الانتشار النووي .

٧ - ومن غير المرجح ان تنزوي الولايات المتحدة في عزلة دولية في ظل نظام دولي متعدد الاقطاب . اذ يسود شعور في الولايات المتحدة بان العالم لم يكن مستقرا ابدا وان العزلة ستفسح مجالا لظهور تهديدات جديدة من لدن بعض الدول التي تحاول الحصول على الاسلحة النووية او بعض القوى الكبرى القديمة فضلا عن الاحساس بالاحباط حيال بزوغ النعرات القومية عند بعض الدول .

الخاتمة :

ان التغيير الذي حصل في النظام الدولي وبشكل سلمي وانتقالا من القطبية الثنائية الى القطبية الاحادية يمكن تأشيره على مستويات ثلاث :

١ - مستوى هيكل النظام الدولي : ويتمثل في احلال النظام الاحادي القطبية محل نظام توازن القوى الثنائي القطبية . اذ اعتلت الولايات المتحدة قمة الهرم في العالم في حين انسحب الطرف الثاني ، الاتحاد السوفيتي ، من المباراة لانهياره وتفككه .

٢ - مستوى قيم النظام الدولي : اذ يسعى القطب الاحادي الى تدويل قيم الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان واقتصاد السوق لتصبح قيما عالمية . ويزداد الضغط على الدول النامية والعمل على مساومتها في تبني هذه القيم من اجل قبولها في النظام الدولي الجديد .

٣ - مستوى السلوك : ظهرت انماط سلوكية جديدة تمثلت في مساعي القطب الاوحد لتحقيق التعاون والانسجام بين الدول الكبرى والعمل على احتواء وتقييد سلوك الدول المعادية والضغط على الدول غير المنضبطة في النظام لتطويعها من اجل التجاوب مع ارادته والسعي لتحقيق الاجماع الدولي بين الاقطاب وتسخير المنظمة العالمية لخدمة اهدافه . لقد اسهم الاجماع الذي ساد اعضاء مجلس الامن في حل بعض القضايا الدولية التي لم يكن من السهل اتخاذ القرارات بشأنها في الماضي . كما ضاق هامش الحركة امام الدول النامية وضعفت حركة عدم الانحياز الى درجة كبيرة واصبح واضحا ، في ظل النظام الدولي الجديد ، بانه لا يمكن الاستغناء عن القوة العسكرية بوصفها احد العناصر الهامة في العلاقات الدولية .

ان استمرار القطبية الاحادية بوصفها نظاما دوليا اصبح مرهونا بقدرة الولايات المتحدة على تحمل تكاليفه ولمدة طويلة . ومما لا شك فيه ان الحرب الباردة كانت مباراة صعبة بين العملاقين . صحيح ان من بين نتائجها كان انهيار الاتحاد السوفيتي لان اقتصاده لم يكن قادرا على تحمل اعباء وطاقات كبيرة ، ولكنه من الواضح ان الولايات المتحدة ، الخصم الرئيس له ، قد خرجت هي منهكة واستنزفت مواردها ، ومعاناتها الاقتصادية اليوم ان هي الا نتيجة في جزء كبير منها الى هذه المباراة .

ان من سمات الدولة العظمى هو ان تتحمل مسؤوليات وتكاليف عالمية وان تحافظ على قدرة عسكرية ضخمة سواء في زمن السلم او في زمن الحرب وان تبادر الى اتخاذ القرارات الحاسمة في اية ساحة دولية تتعرض مصالحها فيها الى الخطر . وهذا لن يكون من نصيب الولايات المتحدة في المستقبل بسبب حالة التدهور في اقتصادها .

وتشير الدلائل الى ان النظام الدولي الحالي القائم على القطبية الاحادية سيتحول الى نظام دولي متعدد الاقطاب وان التحول الى القطبية الاحادية الهشة هي مرحلة انتقالية نحو التعددية القطبية . ولكن مثل هذا التحول لن يتحقق قبل مرور عدة عقود من الزمن لان الصيرورة الى القطبية بحاجة الى وقت طويل وسيعتمد تحقيقها على قدرة الدول الكبرى المرشحة على تطوير امكاناتها الذاتية بشكل تدريجي مما يؤهلها الى اكتساب القوة وعند ذاك تتمكن من اتخاذ قرارات مستقلة عن القطب الاوحد ، ومن ثم فان الانتقال الى التعددية القطبية سيعتمد على اكتساب هذه الاقطاب الفتية للقوة العسكرية الى جانب القوة الاقتصادية والتكنولوجية .

ان الصيرورة الى القطبية يتطلب انكفاء الاقطاب المرشحة ولفترة من الزمن لاجل اعادة بناء امكاناتها وتطوير قدراتها والابتعاد عن الصراعات التي تستنزف قدراتها ومواردها وان تعمل على ردم الفجوة التي بينها وبين القطب الاوحد . وفي ظل مرحلة الانكفاء يتطلب الامر من هذه الاقطاب درجة عالية من التجاوب مع القطب الاوحد وان تتجنب التورط معه في صراعات اقليمية . بيد انه من غير المرجح ان يترك القطب الاوحد هذه الاقطاب الفتية تنصرف لاعادة ترتيب اوضاعها الداخلية وتطوير امكاناتها وقدراتها دون ان

يزجها في اتون الازمات الدولية . لان الصراع من منطق العلاقات الدولية اذ تتمسك الدول بمصالحها الوطنية ولا تسمح لغيرها بالتفوق عليها ومن هنا سنشهد في القرن القادم عودة لتوازن القوى .

وعليه ستكون اوربا قطبا مرشحا ، وفي حالة تأخر انجاز المشروع الاوربي في الوحدة نتيجة عدم تمكن الاوربيين من بلورة سياسة دفاعية - امنية يسندها جيش اوربي قوي ستكون فرنسا والمانيا ابرز مرشحيها للقطبية . وستكون كل من الصين وروسيا واليابان اقطابا ايضا بالاضافة الى الولايات المتحدة الامريكية . وربما لن تكون على الجملة اقطابا عسكرية-اقتصادية-سياسية . اذ ستختلف في مرتبة القطبية بعضها عن بعض وسيكون الطريق مفتوحا امامها لتشكيل الاحلاف من اجل ان تضم الكتلة او الحلف بنية عسكرية - اقتصادية - سياسية . والمهم في كل ذلك هو قدرة هذه الاقطاب على اتخاذ قرارات مستقلة في السياسة الدولية .

ان منتصف القرن القادم سيشهد قيام نظام توازن القوى متعددة الاقطاب . لان التوازن هو من منطق الاشياء فضلا عن كونه قانونا حيويا للحياة ويتحقق تلقائيا . وبدون شك ستكون التكنولوجيا احدى عناصر قيامه باعتبارها المعيار الرئيس للقوة في القرن القادم وستلعب دورا مهما في حسم الصراعات الدولية . اذ ستزداد المنافسة بين هذه الاقطاب حول ايجاد منافذ تسويق المنتجات الصناعية والتكنولوجيا المتقدمة ومن ثم فان الذي سيمسك بالتكنولوجيا المتقدمة سيتمكن من اتخاذ موقع الصدارة في العالم وسيكون القرن الحادي والعشرون قرن الصراع التكنولوجي .

ان الخلل الذي يعاني منه النظام الدولي الحالي القائم على القطبية

الاحـادية سـيكون بدوره احـد عـوامل التـحـول الى التـعـددية القطبـيـة في المسـتـقـبـل ، لان النظام الـدولي الحـالي لا يلبي جـمـيع مـصـالح الدول بشكل متساو . فلا تزال بعض الدول الكبرى تشعر بوطأة انصياعها للقطب الاحادي مثل روسيا واليابان والصين وفرنسا والمانيا وتشعر ايضا ان النظام الاحادي القطبية يقيد من حركتها ولا يلبي طموحاتها . اذ سيعمل كل من هذه الاقطاب ما بوسعه لتحسين مركزه في المباراة والتحول الى اقطاب فاعلة في السياسة الدولية .

كـمـا تعـاني الدول الـنامية من الاحـبـاط جـراء تهـمـيشـهـا والحـاق اضـرار بمصالحها وتقييد حركتها وفرض شروط قاسية عليها لا تستطيع تلبيتها لا سيما في ميدان التنمية .

ان اصلاح الخلل في النظام الدولي يتطلب تعاونا غير اعتيادي بين الدول كبيرها وصغيرها من اجل تحقيق التنمية والامن بشكل متساوي لجميع الدول . وباعتقادنا ان هذا الهدف الصعب ممكن التحقيق اذا ما تضافرت جهود الجميع من اجل انجازه .

واذا كـانت الجهود الدولية قد اسفرت عن تحقيق تقدم في ميدان السلام في الشرق الاوسط والبوسنة ولكنها ما تزال جهودا متواضعة اذا ما قارناها بمشاكل ومعاناة شعوب اخرى . ولا بد ان يقترب مفهوم التنمية بالامن لجميع الشعوب دون استثناء من اجل تقليص الفرص امام اندلاع الحروب ويسود السلام ويكون بمقدورنا عندئذ اعطاء دفعة اقوى لنظام الامن الجماعي .

الهـــوامـش

(١) د . اسماعيل صبري مقلد «العلاقات السياسية الدولية» مطبوعات جامعة الكويت ط ٣ ، ١٩٨٤ ، ص ص ٢٦-٢٧ .

(٢) د . كاظم هاشم نعمة «العلاقات الدولية» مطبعة اياد ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص ص ١٤٩-١٥٠ .

(٣) د . اسماعيل صبري مقلد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧ .

(٤) انظر مارسيل ميرل «سوسيولوجيا العلاقات الدولية» ترجمة د . حسن نافعة ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٤٧٧ .

(٥) د .ك باليت «اصول المعرفة العسكرية» ترجمة مصطفى الجمل ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ص ٢٠٣-٢٠٥ .

(٦) Daniel Colard "Relation Internationales" ed Masson Paris, 1977, P.81.

(٧) IBID, P.32.

(٨) انظر حسين آغا واخرون «الاستراتيجية الامريكية الجديدة» سلسلة الدراسات ، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر ، لندن ، ط ١ ، ١٩٨٢ ، ص ص ١٧-٢٧ .

(٩) المصدر السابق ، ص ص ٣٤-٣٥ .

(١٠) روبرت ماكنمارا «ما بعد الحرب الباردة» ترجمة محمد حسين يونس ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط ١ ، عمان ، ١٩٩١ ، ص ٧٤ .

(١١) المصدر السابق ، ص ٧٥ .

(١٢) حسين اغا واخرون «عشر قواعد لاستراتيجية غربية جديدة» ، في

كتاب وثائق ، سلسلة الدراسات الاستراتيجية رقم (١١) ، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر ، لندن ، ١٩٨٢ ، ص ص ١٤-١٦ .

(١٣) روبرت ماكنمارا ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٨٦- ١٨٧ .

(١٤) المصدر السابق ، ص ص ٨٨-٨٩ .

(١٥) للمزيد من التفاصيل انظر د . سعد حقي توفيق «العوامل المؤثرة في سباق التسلح الامريكي - السوفيتي في الثمانينات» ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العددان ٣ و٤ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٩ ، ص ص ١٥٥-١٥٨ .

(١٦) انظر د . سعد حقي توفيق «استعادة القوتين العظميين للوفاق» مجلة الدفاع ، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا ، العدد الخامس ، السنة الخامسة ، ١٩٨٩ ، ص ص ٨٢-٨٣ .

(١٧) انظر د . عبدالخالق عبدالله «العالم المعاصر والصراعات الدولية» عالم المعرفة ، العدد (١٣٣) ، الكويت ، كانون الثاني ١٩٨٩ ، ص ٥٥ .

(١٨) The Arms Race and Arms Control" The Shorter Sipri, Stockholm, 1984, PP 155-156.

(١٩) انظر د . عبدالخالق عبدالله ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨ .

(٢٠) د . عبدالقادر محمد فهمي «الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الاقليمية» بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٢١٢ .

(٢١) المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

(٢٢) للتفاصيل انظر د . سعد حقي توفيق «العوامل المؤثرة في سباق التسلح الامريكي - السوفيتي في الثمانينات» ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٤٧-١٥١ .

(٢٣) د . عبدالقادر محمد فهمي «النظام السياسي الدولي» ، دراسة في

الاصول النظرية والخصائص المعاصرة ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٥ ، ص ٤٩ .

(٢٤) زيغنيو بريجنسكي «الاخفاق الكبير : ميلاد الشيوعية وموتها» ترجمة فاضل جتكر ،دار كنعان للدراسات والنشر ، ط١ ، دمشق١٩٩٠ ، ص ٣٩ .

(٢٥) ارنست ماندل «الاتحاد السوفيتي الى اين في ظل غورباتشوف؟» ترجمة كميل داغر ، دار الفارابي ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص ص ٨٢-٩٨ .

(٢٦) زيغنيو بريجنسكي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠ .

(٢٧) المصدر السابق ، ص ٤١ .

(٢٨) ارنست ماندل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٩ .

(٢٩) زيغنيو بريجنسكي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤١ .

(٣٠) المصدر السابق ، ص ٤٢ .

(٣١) هيلين كاريير دانكوس «نهاية الامبراطورية السوفياتية : مجد الامم» ترجمة ابراهيم العريس ، شركة الارض للنشر المحدودة ، ط ١ ، قبرص ، ١٩٩١ ، ص ص ٣٣-٣٥ .

(٣٢) المصدر السابق ، ص ص ٣٦ - ٥٥ وانظر كذلك اونست ماندل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٥ .

(٣٣) زيغنيو بريجنسكي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٤٦-٤٧ .

(٣٤) المصدر السابق ، ص ص ٦٦-٦٧ .

(٣٥) المصدر السابق ، ص ٦٩ .

(٣٦) المصدر السابق ، ص ص ٧٠-٧٤ .

(٣٧) ريتشارد نكسون «الفرصة السانحة : التحديات التي تواجه امريكا في عالم ليس به الا قوة عظمى واحدة» ترجمة أحمد صدقي مراد ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٤٤ .

(٣٨) TAD SZUC "Then and Now: How the world has Changed since

WWII" William MORROW and Company, Inc., 1990, New York, p.484.

(٣٩) IBID, P.424.

(٤٠) IBID, P.422 -424.

(٤١) د . مجدي عمر «التغيرات في النظام الدولي واثرها على منطقة الشرق الاوسط» مركز دراسات الشرق الاوسط (دراسة ١٣) ، دار النشر للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٥ ، ص ص ٢٩-٣٠ .

(٤٢) د . جمال علي زهران «الدور الروسي في توازن امن الخليج العربي» السياسة الدولية ، العدد (١٢٢) ، اكتوبر ١٩٩٥ ، ص ٥٥ .

(٤٣) روبرت ماكنمارا ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٠٠-١٠٦ .

(٤٤) برهان غليون «حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية في المنطقة العربية» المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (١٤٨) ، ١٩٩١/٦ ، ص ص ٩-١٠ .

(٤٥) المصدر السابق ، ص ١٠ .

(٤٦) خلاصة بحث فرانسوا هيزبورج «الدروس الاستراتيجية لحرب الخليج» ، المنشور في مجلة السياسة الخارجية الفرنسية ، اعداد سوسن حسين ، السياسة الدولية ، العدد (١٠٦) ، اكتوبر ١٩٩١ ، ص ص ١٩٥-١٩٦ .

(٤٧) المصدر السابق ، ص ١٩٦ .

(٤٨) خلاصة بحث روبير هنتر «الولايات المتحدة ومأزق المنتصر» المنشور في مجلة السياسة الخارجية الفرنسية ، اعداد سوسن حسين ، السياسة الدولية ، العدد (١٠٦) ، اكتوبر ١٩٩١ ، ص ١٩٩ .

(٤٩) فرانسوا هينزبورج ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٦ .

(٥٠) روبير هنتر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٩ وص٢٠٢ .

(٥١) المصدر السابق ، ص ١٩٩ .

(٥٢) اشارة الدكتور عبدالمنعم سعيد عند تعريبه لكلمة System الى النظام ، انظر كتابه «العرب ومستقبل النظام العالمي» مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ١٦ . كما ذهب الدكتور حسن نافعة الى نفس المعنى عند تعريبه لكلمة System انظر مارسيل ميرل «سوسيولوجيا العلاقات الدولية» ترجمة د . حسن نافعة ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٣٤ .

(٥٣) انظر جوزيف فرانكل «العلاقات الدولية» ترجمة غازي عبدالرحمن القصيبي ، ط٢ ، مطبوعات تهامة ، جدة ، ١٩٨٤ ، ص ١٣١ .

(٥٤) استخدم غازي عبدالرحمن القصيبي كلمة منتظم عند ترجمة كتاب جوزيف فرانكل ، المصدر السابق ، ص ١٣١ . وكذلك استخدم الدكتور عبدالرضا الطعان تعبير المنتظم للاشارة الى كلمة في بحثه «الايديولوجية والنظام الدولي الجديد» في كتاب النظام الدولي الجديد - آراء ومواقف ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٢ ، ص ١٥٩ .

(٥٥) استخدم كميل داغر كلمة منظومة للدلالة على كلمة System انظر ارنست ماندل «الاتحاد السوفيتي الى اين في ظل غورباتشوف» ترجمة كميل داغر ، دار الفارابي ، بيرت ، ١٩٩١ ، ص ٢٥ ، وكذلك استخدام الاستاذ خليل الحديثي تعبير المنظومة للاشارة الى كلمة system في بحثه «النظام الدولي الجديد واصلاح الامم المتحدة» مجلة العلوم السياسية ، السنة الخامسة ، العدد الثاني عشر ، ١٩٩٤ ، ص ٣٧ .

(٥٦) أشار الدكتور محمد طه بدوي الى تعبير النسق تعريباً لكلمة System ويقصد بها النظام . انظر كتابه «مدخل الى العلاقات الدولية» دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ٢١١ .

(٥٧) انظر تعريف موريس ايست في كتاب «العرب ومستقبل النظام العالمي» للدكتور عبدالمنعم سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧ .

(٥٨) سلوى شعراوي جمعة «مصر والنظام الدولي : سيناريو التسعينات» السياسة الدولية ، العدد (١٠١) ، يوليو ١٩٩٠ ، ص ٢٢-٢٣ .

(٥٩) مارسيل ميرل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٦ .

(٦٠) د . محمد طه بدوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٢ .

(٦١) د . عبدالمنعم سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩ . وانظر كذلك د . عبدالخالق عبدالله «العالم المعاصر والصراعات الدولية» سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٩ ، ص ٣٦ .

(٦٢) د . جميل مطرود . علي الدين هلال «النظام الاقليمي العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، ١٩٨٦ ، ص ٢٢ .

(٦٣) د . محمد السيد سعيد «مستقبل النظام العربي بعد ازمة الخليج» ، سلسلة عالم المعرفة ، (١٥٨) ، الكويت ، شباط ١٩٩٢ ، ص ١٤-١٥ .

(٦٤) الاستاذ خليل الحديثي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧ .

(٦٥) د . اسماعيل صبري مقلد «نظريات السياسة الدولية» دار السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص ١٤٧ .

(٦٦) د . محمد السيد سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ، ص ١٤-١٥ .

(٦٧) د . عبدالرضا الطعان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦١ .

(٦٨) الاستاذ خليل الحديثي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨ .

(٦٩) د . محمد السيد سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢١ .

(٧٠) ابراهيم ابراش «حدود النظام وازمة الشرعية في النظام الدولي الجديد» المستقبل العربي/ بيروت ، العدد (١٨٥) -٧-٩٩٤ ، ص ٦١ .

(٧١) انظر مارسيل ميرل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٥ . وكذلك انظر جيمس دورتي وروبرت بالستنغراف «النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية» ترجمة د . وليد عبدالحي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٥ ، ص ص ١٢٣-١٢٥ .

(٧٢) حول تطور الانظمة الدولية ، انظر محمد الاطرش «تطور النظام الدولي» المستقبل العربي ، بيروت ، العدد (١٧١) -٥-١٩٩٣ ، ص ص ٣٧-٥٣ .

(٧٣) Edmonde Jeuve "Ordre et desoudre internationale" L.G.D.J. Paris, 1979, PP.16-19.

(٧٤) مارسيل ميرل ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٤٧٠-٤٧١ .

(٧٥) د . بطرس بطرس غالي «الامم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية» السياسة الدولية ، العدد (١١٥) ، يناير ١٩٩٤ ، ص ١٠ .

(٧٦) د . نبيل العربي «الامم المتحدة والنظام الدولي الجديد» السياسة الدولية ، العدد (١١٤) ، اكتوبر ١٩٩٣ ، ص ص ١٥٢-١٥٣ .

(٧٧) د . عبدالله الاشعل «عمليات حفظ السلام في الامم المتحدة» السياسة الدولية ، العدد (١١٧) ، يوليو ١٩٩٤ ، ص ص ١٥١-١٥٤ .

(٧٨) د . بطرس بطرس غالي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢ .

(٧٩) د . عبدالله الاشعل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٠ .

(٨٠) د . بطرس بطرس غالي «نحو دور اقوى للامم المتحدة» السياسة الدولية ، العدد (١١١) ، يناير ١٩٩٣ ، ص ٦ .

(٨١) د . عبدالله الاشعل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥١ .

(٨٢) د . بطرس بطرس غالي «الامم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية» ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢ .

(٨٣) المصدر السابق ، ص ١٢ .

(٨٤) د . عبدالله الاشعل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٤ .

(٨٥) د . بطرس بطرس غالي «الامم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية» ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢ .

(٨٦) انظر عرض كتاب «عمليات حفظ السلام» الخبرات الراهنة : الابعاد المستقبلية ، في مجلة السياسة الدولية ، العدد (١١٥) ، ينـاير ١٩٩٣ ، ص ٢٨١ .

(٨٧) د . بطرس بطرس غالي «الامم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية» ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩ .

(٨٨) د . عبدالله الاشعل ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٥٤-١٥٥ .

(٨٩) د . شفيق المصري «النظام العالمي الجديد : ملامح ومخاطر» دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ص ٤٦-٤٧ .

(٩٠) المصدر السابق ، ص ص ١٤-١٥ .

(٩١) د . نبيل العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٤٦-٤٧ .

(٩٢) د . حسام احمد محمد هنداوي «مدى التزام مجلس الامن بقواعد الشرعية الدولية . . نظرة واقعية» السياسة الدولية ، العدد (١١٧) ، يوليو ١٩٩٤ ، ص ص ١٠٣-١٠٤ .

(٩٣) المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

(٩٤) عماد جاد «أوهام المراهنة على الحسم العسكري» السياسة الدولية ، العدد (١١٧) ، يوليو ١٩٩٤ ، ص ٢٣٤ .

(٩٥) انظر ابراهيم ابراش ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦ . وكذلك انظر جمال قنان «نظام عالمي جديد ام سيطرة استعمارية جديدة؟» المستقبل العربي ، العدد (١٨٠) -٢/١٩٩٣ ، ص ٨٢ .

(٩٦) انظر معتز محمود سلامة «العلاقات الامريكية - الروسية وقمة فانكوفر» السياسة الدولية ، العدد (١١٣) ، يوليو ١٩٩٣ ، ص ٢١٦ .

(٩٧) المصدر السابق ، ص ٢١٦ .

(٩٨) روبرت ماكنمارا «ما بعد الحرب الباردة» ترجمة محمد حسين يونس ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ١٩٩١ ، ص ١٠٠-١٠٤ .

(٩٩) د . شفيق المصري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٢ .

(١٠٠) المصدر السابق ، ص ٧٧ .

(١٠١) د . بطرس بطرس غالي «نحو دور اقوى للامم المتحدة» ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١ .

(١٠٢) كريستوفر كرين وود «هل هناك حق التدخل لاغراض انسانية» السياسة الدولية ، العدد (١١٥) ، يناير ١٩٩٤ ، ٢٣٥ .

(١٠٣) المصدر السابق ، ص ٢٣٦ .

(١٠٤) ميثاق الامم المتحدة ، المادة الثانية ، الفقرة السابعة .

(١٠٥) كريستوفر كرين وود ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٦ .

(١٠٦) لورتس فريدمان وادمز روبرت ومريك جولدين «الحرب لاهداف انسانية والامم المتحدة الجديدة وحفظ السلام» السياسة الدولية ، العدد ١١٥ ، يناير ١٩٩٤ ، ص ٣٣٢ .

(١٠٧) المصدر السابق ، ص ٣٣٣ .

(١٠٨) عمر الجويلي «الامم المتحدة وحقوق الانسان : تطور الآليات» السياسة الدولية ، العدد (١١٧) ، يوليو ١٩٩٤ ، ص ١٥٧ .

(١٠٩) الدكتور محمد السيد سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٩ .

(١١٠) د . بطرس بطرس غالي «نحو دور اقوى للامم المتحدة» مصدر سبق ذكره ، ص ١١ .

(١١١) د . حسن الجلبي «القانون الدولي العام» مطبعة شفيق ، بغداد ، ١٩٦٤ ، ص ١٩٢ .

(١١٢) الدكتور محمد السيد سعيد الدقاق «القانون الدولي - الجزء الثاني - التنظيم الدولي» الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ١١٢ .

(١١٣) المصدر السابق ، ص ١١٢-١١٣ .

(١١٤) د . محمد المجذوب «محاضرات في المنظمات الدولية والاقليمية» الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ١٠٦ .

(١١٥) د . محمد سعيد الدقاق ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٥ .

(١١٦) د . محمد المجذوب ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٠٩-١١٠ .

(١١٧) د . محمد طلعت الغنيمي «في التنظيم الدولي» منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٧٤ ، ص ١٢٥ .

(١١٨) المصدر السابق ، ص ١٣١ .

(١١٩) كريستوفر كرين وود ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٥ .

(١٢٠) المصدر السابق ، ص ٢٣٦ . ص ص ٢٣٥-٢٣٦ .

(١٢١) د . رياض عزيز هادي «العالم الثالث والنظام الدولي الجديد» في كتاب «النظام الدولي الجديد ـ آراء ومواقف» افاق عربية ، ١٩٩٢ ، ص ٢١١ .

(١٢٢) د . نبيل العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٢-١٥٣ .

(١٢٣) فرانسيس فوكوياما «نهاية التاريخ» ترجمة د .حسين الشيخ ، در العلوم العربية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣ ، ص ص ١٥-١٦ .

(١٢٤) د . عبدالرضا الطعان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٥ .

(١٢٥) د . شفيق المصري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٠ .

(١٢٦) المصدر السابق ، ص ص ١٤-١٥ .

(١٢٧) احمد ابراهيم محمود «ظاهرة الفوضى والعنف المسلح في النظام الدولي الجديد» السياسة الدولية ، العدد (١٠٨) ابريل ١٩٩٢ ، ص ٢٨٠ .

(١٢٨) امين هويدي «ادارة الازمات في ظل النظام العالمي المراوغ» السياسة الدولية ، العدد ١١٢ ، ابريل ١٩٩٣ ، ص ١٨٠ .

(١٢٩) جاك اتالي «افاق المستقبل» ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٩١ ، ص ص ٤٠/٤١ .

(١٣٠) المصدر السابق ، ص ص ٧١/٧٢ .

(١٣١) انظر ارنست ماندل «الاتحاد السوفيتي الى اين في ظل غورباتشوف؟» مصدر سبق ذكره ، ص ٨٢-٨٩ .

(١٣٢) هاري فيجي ـ جيرالدسوانسون «الافلاس - ١٩٩٥ الانهيار القادم لامريكا» ترجمة محمد محمود ديور ـ الاهلية للنشر والتوزيع/ عمان ، ١٩٩٣ ، ص ١٣٠ .

(١٣٣) احمد ابراهيم محمود «تطورات خفض التسلح : ازالة مخلفات الحرب البارد» السياسة الدولية / العدد (١١٢) ، ابريل ١٩٩٣ ، ص ص ١٨٦-١٨٧ .

(١٣٤) د . شفيق المصري ، ص ١٥٢ .

(١٣٥) مصدر سبق ذكره ، ص ٧١ .

(١٣٦) مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٢ .

(١٣٧) Ted Galen Carpenter "Closing the Nuclear Umbrella" FOREIGN AFFAIRS, March/ April, Vol. 73, No.2, 1994, PP. 8-9.

(١٣٨) هاري فيجي ـ جيرالدسوانسون ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٥٢/٥٣ .

(١٣٩) د . علي الدين هلال «المساءلة العربية بعد حرب الخليج والتطورات الراهنة» جريدة الحياة/ لندن/ ٢ شباط ١٩٩٢ .

(١٤٠) حول هذه التفاصيل انظر عمرو مصطفى كمال حلمي «تطورات الاقتصاد العالمي والمؤثرات الجديدة» السياسة الدولية ، العدد (١٠٩) ، يوليو ١٩٩٢ ، ص ١٠٩ . وكذلك سلوى شعراوي جمعة «مصر والنظام الدولي : سيناريو التسعينات السياسة الدولية - العدد (١٠١) ، يوليو ١٩٩٠ ، ص ص ٣٣-٣٤ .

(١٤١) د . مصطفى علوي «البيئة الدولية للمفاوضات» ملف الطريق نحو سلام عربي - اسرائيلي . . القضايا والمشكلات : السياسة الدولية/ العدد (١١٤) ، اكتوبر ١٩٩٣ ، ص ٨٠ .

(١٤٢) المصدر السابق ، ص٠ ٨ .

(١٤٣) عمرو مصطفى كمال حلمي «تطورات الاقتصاد العالمي والمؤثرات الجديدة» السياسة الدولية ، العدد (١٠٩) ، يوليو ١٩٩٢ ، ص ١١٠ .
وكذلك انظر : عمرو مصطفى كمال حلمي «السوق الاوربية الموحدة ١٩٩٢ ، السياسة الدولية ، العدد (١٠٧) ، يناير ١٩٩٢ ، ص ص ١٥٣-١٥٤ .

(١٤٤) شعيب عبدالفتاح «جولة اورغواي ومستقبل الاقتصاد العالمي» السياسة الدولية ، العدد (١٠٧) ، يناير ١٩٩٢ ، ص ص ١٦٩-١٧٠ .

(١٤٥) المصدر السابق .

(١٤٦) «فرنسا ترفض الاتفاق الاوربي - الامريكي حول تجارة الحاصلات الزراعية (جات)» جريدة الرأي الاردنية في ١٩٩٢/١١/٢٢ ، ص ٢٠ .

(١٤٧) «فرنسا ترفض الاتفاق الاوربي - الامريكي حول تجارة الحاصلات الزراعية (جات)» جريدة الرأي الاردنية في ١٩٩٢/١١/٢٢ ، ص ٢٠ .

(١٤٨) د . عبدالمنعم سعيد «الجماعة الاوربية : تجربة التكامل والوحدة» مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٦ ، ص ص ١٩٦-١٩٧ .

(١٤٩) صرح الرئيس الامريكي الاسبق بوش «ان الولايات المتحدة لا تريد خوض حرب تجارية مع اوربا ولكنه اوضح بانه يريد حماية المصالح التجارية العالمية» انظر «فرنسا ترفض الاتفاق الاوربي ـ الامريكي حول تجارة الحاصلات الزراعية (جات)» مصدر سبق ذكره ص ٢٠ وانظر كذلك «الانقسامات تهدد اجتماع المجموعة الاوربية المختارة بين الانقسام والخضوع لواشنطن ، جريدة الرأي الاردنية العدد (٨١٢٧) في ١٩٩٢/١١/٩ ، ص ٢٠ .

(١٥٠) انظر ستيفن فيليب كرير «المشكلة الشرقية لاوربا الغربية» عن مجلة The World Today, December 1991 .

نقلا عن مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٠٨) ، ابريل ١٩٩٢ ، ص ص ٣٢١-٣٢٢ .

(١٥١) د . خالد محمود الكومي «الدورة الثانية لمجلس وزراء خارجية دول مؤتمر الامن والتعاون الاوربي (براج : ٣٠-٣١ يناير ١٩٩٢) السياسة الدولية (العدد ١٠٨) ، ابريل ١٩٩٢ ، ص ص ٢٨٧-٢٨٨ .

(١٥٢) صفاء موسى «الاطار الامني الاوربي الجديد» السياسة الدولية ، العدد (١٠٨) ، ابريل ١٩٩٢ ، ص ص ٢٢٦-٢٦٣ .

(١٥٣) Theo Sommer "New World Order" Gardian Studies, Vol. One, April, 1991, P.35.

(١٥٤) Denis Healy "New World Order" Gardian Studies Vol. One, April, 1991, P.7.

(١٥٥) صفاء موسى «منظمة حلف شمال الاطلسي والامن الاوربي» مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٠٦) ، اكتوبر ١٩٩١ ، ص ص ٦٦-٦٧ .

(١٥٦) صفاء موسى «الاطار الامني الاوربي الجديد» ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٦٦-٢٦٧ .

(١٥٧) د . مصطفى علوي «الولايات المتحدة والجماعة الاوربية بعد ١٩٩٢» السياسة الدولية ، العدد (٩٩) ، يناير ١٩٩٠ ، ص ١٢٠ .

(١٥٨) المصدر السابق ، ص ١٢٠ .

(١٥٩) وليد محمود عبدالناصر «اوربا ١٩٩٢ وتأثيراتها المحتملة على الاطراف الخارجية» السياسة الدولية ، العدد (٩٩) ، يناير ١٩٩١ ، ص ص ١٠٩-١١٠ .

(١٦٠) نبيه الاصفهاني «معاهدة ماستريخت» بين التوقيع والتطبيق» السياسة الدولية ، العدد (١١١) ، ينير ١٩٩٣ ، ص ١١٦ .

(١٦١) د . مصطفى علوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٣ .

(١٦٢) المنتدى «نشرة شهرية يصدرها منتدى الفكر العربي بعمان ، المجلد السابع ، العدد ٨٦ ، تشرين الثاني ١٩٩٢ ، ص ٧ .

(١٦٣) فرانسوا هيبزبورج «الدروس الاستراتيجية لحرب اخليج» مجلة السياسة الخارجية الفرنسية/ نقلا عن مجلة السياسة الدولية ، التحديات الكبرى لما بعد حرب الخليج (٢) ، اعداد سوسن حسين ، العدد (١٠٦) ، اكتوبر ١٩٩١ ، ص ١٩٦ .

(١٦٤) د . ثناء فؤاد عبدالله «مستقبل الوحدة الاوربية وازمة الخليج» ، السياسة الدولية ، العدد (١٠٦) ، اكتوبر ، ١٩٩١ ، ص ١٣ .

(١٦٥) المصدر السابق ، ص ٢٣ .

- للمزيد من التفاصيل حول خيارات الامن الاوربية انظر د . فيليب تاول «الامن الاوربي بدون الولايات المتحدة ، ترجمة د . محمد

مصالحة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط ، ١٩٨٥ ، ص ص ١٣-٢٢ .

(١٦٦) د . عبدالمنعم سعيد «الاخوة الاعداء : اليابان والقوى الكبرى» السياسة الدولية ، العدد (٩٩) ، يوليو ١٩٩٠ ، ص ١٠١ .

(١٦٧) احمد محمد فرج «الترتيبات الامنية والاقتصادية اليابانية في آسيا» السياسة الدولية ، العدد (١١٣) ، يوليو ١٩٩٣ ، ص ١٨٢ .

(١٦٨) د . عبدالمنعم سعيد «الاخوة الاعداء : اليابان والقوى الكبرى ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠١ ، وانظر جدول رقم ٦ في ص ١٠٣ .

(١٦٩) المصدر السابق ، ص ١١٠-١١١ .

(١٧٠) احمد محمد فرج ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٧٥-١٧٦ .

(١٧١) احمد طه محمد «حول التكتلات الاقتصادية المعاصرة» السياسة الدولية ، العدد (١١٠) ، اكتوبر ١٩٩٢ ، ص ٢٢٢ .

(١٧٢) انور عبدالملك «تغيير العالم» عالم المعرفة ، الكويت ، تشرين الثاني ، عدد (٩٥) ، ١٩٨٥ ، ص ص ٧٠-٧٣ .

- وقد صرح رئيس الوزراء الياباني هوساكاوا بان «العلاقات اليابانية مع الصين تأتي في اهمية العلاقات اليابانية مع الولايات المتحدة وان اليابان مستعدة لمساعدة الصين في دفع برنامجها الاصلاحي من خلال سياسة الباب المفتوح» انظر جريدة القادسية العدد (٤٢٧٩) في ١٩٩٣/٨/٢٨ .

(١٧٣) ياسر علي هاشم «مستقبل العلاقات السوفيتية ـ اليابانية» السياسة الدولية/ العدد (١٠٥) ، يوليو ١٩٩١ ، ص ص ٢٠٤-٢٠٦ . وفي زيارة يلتسين الى اليابان اعلن بأن روسيا واليابان قد شرعتا في السير في طريق تطبيع العلاقات «جريدة الثورة» العدد (٨٣٢٠) في ١٩٩٣/١٠/١٤ .

(١٧٤) احمد محمد فرج ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٨٣-١٨٤ .

(١٧٥) د . عبدالمنعم سعيد ، اليابان مصدر سبق ذكره ، ص ١١٢ .

(١٧٦) احمد محمد فرج ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٣ .

(١٧٧) حسنين ابراهيم توفيق «اليابان والنظام الدولي في التسعينات : رؤية اولية» السياسة الدولية ، العدد (١٠١) ، يوليو ١٩٩٠ ، ص ٨٩ .

(١٧٨) احمد ابراهيم محمود «ظاهرة الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة» السياسة الدولية ، العدد (١٠٩) ، يوليو ١٩٩٢ ، ص ١٥٠ .

(١٧٩) حسين اغا وآخرون «الوضع الدفاعي الياباني» من كتاب الصين واليابان والشرق الاقصى ، العدد (٥) ١٩٨١/٤/٩ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط ١ ، بيروت ١٩٨٢ ، ص ١٠٢ .

(١٨٠) المصدر السابق ، ص ص ١٠٤-١٠٥ .

(١٨١) انظر جريدة الشعب الاردنية في ١٩٩٠/١٠/٢٧ وكذلك جريدة الدستور الاردنية في ١٩٩١/١/٢٧ .

(١٨٢) انظر احمد محمد فرج ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٦ .

(١٨٣) انظر «الحوار العربي ـ الياباني الثالث» عرض فهد الفانك/ المنتدى ، عمان/ المجلد السابع/ العدد ٨٥ ، تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٢ ، ص ٧ .

(١٨٤) حسين اغا واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٠٤-١٠٥ .

(١٨٥) المصدر السابق ، ص ١٠٥ .

(١٨٦) احمد طه محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٣٢-٢٣٣ .

(١٨٧) ناصيف يوسف حتي «التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاساته على النظام الاقليمي العربي» المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (١٦٥) ، تشرين الثاني ، ١٩٩٢ ، ص ٣٧ .

(١٨٨) الصغير الرحماني «النظام الدولي الجديد : رؤية نقدية» المجلة العربية للدراسات الدولية ، السنة الثالثة ، العدد الثالث/الرابع ، ربيع-صيف ١٩٩٢ ، ص ١٧ .

(١٨٩) تعمل الولايات المتحدة على احتواء الصين في الوقت الحاضر ، فقد ربطت تطوير علاقاتها مع الصين بمسألة حقوق الانسان وضرورة التزام الصين بالامتناع عن بيع الصواريخ للدول الصغيرة وفرضت عليها عقوبات في ٢٧/آب ١٩٩٣ وذلك حينما باعت الصين صواريخ من طراز (أم ١١) الى الباكستان . انظر جريدة القادسية في ١٩٩٣/٤/٢٤ وجريدة بابل في ١٩٩٣/٨/٢٨ .

(١٩٠) paul Kennedy" le declin(relatif) de l'Amerique "Politique Etrangere" paris IFRI no .4, 1989, p.887.

(١٩١) ناصيف يوسف حتي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩-٤٠ .

(١٩٢) حسين معلوم «القطب الامريكي محاولة الانطلاق وتحديات المنافسة» السياسة الدولية ، العدد ١١٢ ، ابريل ١٩٩٣ ، ص ص ١٧٢-١٧٣ .

(١٩٣) الصغير الرحماني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣ .

(١٩٤) معتز محمد سلامة «العلاقات الامريكية ـ الروسية وقمة فانكوفر» السياسة الدولية ، العدد (١١٣) ، يوليو ١٩٩٣ ، ص ٢١١ . وكذلك مراد ابراهيم الدسوقي اعادة تقديم السياسة للقوى العظمى في عالم متغير «السياسة الدولية/ العدد (١٠٦) ، اكتوبر ١٩٩١ ، ص ١٥١ .
وكذلك احمد ابراهيم محمود «تطورات خفض التسليح : ازالة مخلفات الحرب الباردة» السياسة الدولية ، العدد ١١٢ ، ابريل ١٩٩٣ ، ص ٢١٨ .

(١٩٥) انظر اماني محمد فهمي «المأزق الروسي بين ضروريات الاصلاح

وحدود الديمقراطية» السياسة الدولية ، العدد ١١٣ ، يوليو ١٩٩٣ ، ص ص ٢٣١-٢٣٥ .
(١٩٦) د . سمير أمين «النزعة العسكرية الامريكية في النظام الدولي الجديد» مجلة الوحدة ، الرباط ، السنة الثامنة ، العدد ٩٠ ، اذار-مارس ١٩٩٢ ، ص ص ٤٤-٤٦ .
(١٩٧) المصدر السابق ، ص ٤٢ .
(١٩٨) احمد ابراهيم محمود «ظاهرة الفوضى والعنف المسلح في النظام الدولي الجديد» السياسة الدولية ، العدد (١٠٨) ، ابريل ١٩٩٢ ، ص ٢٧٩ .
(١٩٩) ابراهيم محمود «فلسفة نهاية التاريخ الامريكية» المستقبل العربي/ بيروت/ العدد (١٦٤) ، ١٩٩٢/١٠ ، ص ص ١٣٦-١٣٨ .
(٢٠٠) فوكوياما يحلل تقرير البنتاغون ترجمة رشيد ابو غيدا/ المنتدى/ عمان/ المجلد السابع/ العدد (٨٦) ، تشرين الثاني ١٩٩٢ ، ص ص ٢٠-٢٢ .
(٢٠١) ادوارد كارول : الجذور التاريخية لعدم الانحياز ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ١٩٧٦ ، ص ٢٩ .
(٢٠٢) د . نجيب نجم الدين ، البلدان النامية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ٣٣ .
(٢٠٣) Edmonde Jeure "Le Tiers Monde dans La Vie Internationales" Berger-Levrault, Paris, 1983, P.106.
(٢٠٤) د . اسماعيل صبري مقلد «نظريات السياسة الدولية ، دار السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص ١٦١ .
(٢٠٥) Cecil V. Crabb, Jr. "Nations in a Multpolar World" Harper and Row Pub, New York, USA 1968, PP.468-651.

(٢٠٦) د . مصطفى كامل السيد «الدول الصناعية الجديدة والنظام الدولي : نموذجا كوريا الجنوبية والبرازيل ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، ليبيا ، العدد ٦ ، نيسان-ابريل ١٩٩١ ، ص ص ٢٢٩-٢٣٠ .

(٢٠٧) محمد سيد احمد «حول اشكالية النظام الدولي الجديد» السياسة الدولية ، العدد ١٠٤ ، ابريل ١٩٩١ ، ص ٢٧ .

(٢٠٨) حسنين توفيق ابراهيم «اليابان والنظام الدولي في التسعينات : رؤية اولية» السياسة الدولية ، العدد ١٠١ ، يوليو ١٩٩٠ ، ص ص ٨٠-٨١ .

(٢٠٩) د . طه عبدالعليم «العالم الثالث والانقلاب في اوربا الشرقية ، مجلة الباحث العربي ، لندن ، العدد الثالث والعشرون ، ابريل/ (نيسان) يونيو/ (حزيران) ١٩٩٠ ، ص ٣٣ .

(٢١٠) د . ناصيف حتي «القوى الخمس الكبرى والوطن العربي ، دراسة مستقبلية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ص ١٢-١٥ .

(٢١١) في آسيا عرضت الولايات المتحدة انسحابها العسكري من الفلبين بالتسهيلات العسكرية التي قدمتها سنغافورة وركزت الولايات المتحدة في الوقت نفسه في توجهاتها الاستراتيجية الجديدة على تطوير الدور الامني لليابان في الباسفيك ، انظر : السيد احمد طه محمد «التحولات السياسية في آسيا النظام الدولي الجديد» السياسة الدولية ، العدد (١٠٨) ، ابريل ١٩٩٢ ، ص ٢٤٣ .

(٢١٢) د . نادية مصطفى «القوتان الاعظم والعالم الثالث : من الحرب الباردة الجديدة الى نهايتها» مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، ليبيا ، نيسان/ ابريل ١٩٩١ ، ص ص ٣٨-٤٠ .

(٢١٣) انظر ناصيف حتي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٠-٣١ .

(٢١٤) د . محمد السيد سليم «العرب فيما بعد العصر السوفيتي ، قسم خاص حول انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على الوطن العربي» مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٠٨) ، ابريل ١٩٩٢ ، ص ١٥٤ .

(٢١٥) في السلفادور تم وقف اطلاق النار اعتباراً من ١٩٩٢/٢/٢١ بعد الاتفاق الذي تم بين الحكومة وجبهة الساندنستا حول وقف اطلاق النار في ١٩٩٢/١/١ بعد ١٢ عاما من الحرب الاهلية وتقرر فيه نزع سلاح جبهة الساندنستا وحلها ودمجها في داخل الحياة السياسية المدنية .

(٢١٦) احمد ابراهيم محمود «ظاهرة الفوضى والعنف المسلح في النظام الدولي الجديد» مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٠٨) ، ابريل ١٩٩٢ ، ص ٢٧٩ .

(٢١٧) د . مصطفى علوي «مصر والقوتان العظميان في التسعينات ، قسم خاص حول مصر وتحديات التسعينات» مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٠٠) ، ابريل ١٩٩٠ ، ص ٨٨ .

(٢١٨) السفير احمد طه محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٣ . وانظر كذلك جمال الدين محمد علي «واقع ومستقبل شبه الجزيرة الكورية» السياسة الدولية العدد (١٠٨) ، ابريل ١٩٩٢ ، ص ٢٥٦ .

(٢١٩) حثت بريطانيا حكومة الجزائر على توقيع معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية التي كانت تخشى من قيام الجزائر بتصنيع الاسلحة النووية ، وقد تعهدت الحكومة الجزائرية سابقاً باخضاع منشآتها النووية الى التفتيش ، اذاعة صوت امريكا الساعة ٧ مساء بتوقيت بغداد ١٩٩٢/١/١٣ . من جهة اخرى اكدت صحيفة الواشنطن بوست بان واشنطن تعتقد بأن باكستان تملك المكونات الاساسية لانتاج قنبلتين نوويتين وانها تشترط تدمير هذه المعدات لاستئناف المساعدة المالية

الامريكية للباكستان والتي تقدر ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٠ الجمهورية ١٩٩٢/١/١٥ .

(٢٢٠) انظر احمد ابراهيم محمود ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧٩ .

(٢٢١) مقلد ، د . اسماعيل صبري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣ .

(٢٢٢) غالي ، بطرس بطرس «الحوار والصراع بين الجنوب والشمال» مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٠٥) ، يوليو ١٩٩١ ، ص ١٥٧ .

(٢٢٣) د . نادية مصطفى «القوتان الاعظم» ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦ .

(٢٢٤) لقد اتهمت كينيا السفارة الامريكية بانها كانت وراء تدبير اجتماعات للمعارضة الكينية تطالب بالديمقراطية متعددة الاحزاب ، وحينما تم اعتقال بعض الكينيين المطالبين بالتعددية ، اصدرت السفارة الامريكية بيانا تدين هذه الاعتقالات ، مما نجم عنه ان لجأ بعض المعارضين للسفارة الامريكية فطلبوا حق اللجوء السياسي للولايات المتحدة .

انظر طارق حسني ابو سنة : رياح الديمقراطية تهب على شرق وجنوب افريقيا . السياسة الدولية العدد ،(١٠٧) ، يناير ١٩٩٢ ، ص ١٨٩-١٩٠ .

(٢٢٥) عبدالله الشهاوي «ازمة نظام الحكم في زائير» ، الولايات المتحدة السيساة الدولية العدد (١٠٧) ، يناير ١٩٩٢ ، ص ٢٠٠-٢٠١ .

(٢٢٦) ان العودة الى الديمقراطية هي مكسب شعبي في دول القارة الا ان الديمقراطية السياسية وحدها بمعزل عن معالجة مواقع الخلل في النظام الاجتماعي يؤدي الى اضعافها وتحولها الى ديمقراطية شكلية . انظر د . محمود عبدالمنعم «امريكا اللاتينية بين رياح الديمقراطية» ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٧ ، يناير ١٩٩٢ ، ص ص ١٨٩-١٩٠ .

(٢٢٧) انظر طارق حسني ابو سنة «مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٩٢-١٩٣ .

(٢٢٨) د . فؤاد مرسي «نهاية الرأسمالية ليست غداً : اين يوجد العالم الثالث في عالم القرن الحادي والعشرين؟» مجلة المنار ، العدد ٦٥ ، ١٩٩٠ ، ص ص ٨٥-٨٦ .

(٢٢٩) د . عبدالمنعم سعيد «العرب والنظام العالمي الجديد ، الخيارات المطروحة» مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام ، مصر ، مايو ١٩٩١ ، العدد ٣ ، ص ١٢ .

(٢٣٠) د . عبدالمنعم سعيد «العرب ومستقبل النظام العالمي» مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ص ص ١٦٦-١٦٧ .

(٢٣١) د . مهدي الحافظ : البرويسترويكا ـ قضايا وتساؤلات ، مجلة المنار ، العدد ٦١ ، يناير - كانون الثاني ، ١٩٩٠ ، ص ص ٧٢-٧٣ .

(٢٣٢) انظر عبدالمجيد شهاب احمد «اسباب التدهور الاخير في اسعار النفط ومعالجاته ، مجلة النفط والتنمية ، بغداد ، العدد السادس ، تشرين الاول ، كانون الاول ١٩٨٨ ، ص ص ١٠٥-١٠٨ .

وكذلك د . جمال داود سلمان «الاتجاهات الحديثة لاسعار النفط ، المصدر السابق ، ص ص ١١٦-١٢٠ .

(٢٣٣) لقد تحولت الولايات المتحدة من دولة دائنة الى دولة مدينة ، وتزايد عجز الميزانية العامة والعجز التجاري فيها كما تصاعد التحدي الاقتصادي الذي تلقاه من جانب اوربا الغربية وتحولت امريكا التي ظلت لفترة طويلة اكبر بلد دائن ، ومصدر لرأس المال في العالم الى بلد مدين منه ، وكان دينها الخارجي يقدر بما يساوي ٦,٥٪ من ناتجها القومي في نهاية عام ١٩٨٦ ووصلت مديونيتها في نهاية عام ١٩٨٧ الى ٣٠٠ مليار دولار وقد يصل الى ٦٠٠ مليار دولار في نهاية العقد الحالي . انظر د . فؤاد مرسي ، مصدر سابق ، ص ٨١-٨٢ .

(٢٣٤) مجناد دساي «تأثير هبوط عوائد النفط العربية على العلاقات الاقتصادية بين الوطن العربي والعالم الثالث» انظر كتاب «عرب بلا نفط ، نظرة مستقبلية في اثار هبوط العوائد النفطية» اعداد عبدالمجيد فريد ، مؤسسة الابحاث العربيه ، ط ١ ، ١٩٨٦ ، ص ص ١٦٣-١٦٤ .

(٢٣٥) جاك لوب «العالم الثالث وتحديات البقاء» ترجمة احمد فؤاد بلبع ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (١٠٤) ، الكويت ، آب ١٩٨٦ ، ص ١٠١-١٠٢ .

(٢٣٦) د . عبدالمنعم سعيد «العرب ومستقبل النظام» مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٣ .

(٢٣٧) جاك لوب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٨ .

(٢٣٨) المصدر السابق ، ص ٩٩ .

(٢٣٩) المصدر السابق ، ص ٩٩ .

(٢٤٠) د . بطرس بطرس غالي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٧ .

(٢٤١) لقد عبرت توصيات القمة الفرنسية ـ الافريقية المنعقدة في لابول في يونيو/ حزيران ١٩٩٠ عن الشروط الجديدة التي تفرضها الدول المانحة على الدول الافريقية والتي تطالبها بالاخذ بالنهج الليبرالي في الحكم المستند الى التعددية الحزبية واحترام حقوق الانسان . انظر المصدر السابق ، ص ١٥٧ .

(٢٤٢) قمة الأرض : الامل في انقاذ كوكبنا من كوارث بيئية مدمرة . جريدة الثورة ، ١٩٩٢/٥/٢٩ . وكذلك سامي براك «الدول الغربية تدمر بيئة دول العالم الثالث ، ترجمة عن صحيفة جيرمن تربيون ، جريدة القادسية ٢٩ ايار ١٩٩٢ .

(٢٤٣) رودجر شليكيسين «هل نتوصل في قمة الارض الى اتفاقية للحفاظ

على التنوع البيئي؟» ترجمة عن الواشنطن بوست ، انظر جريدة الدستور الاردنية ، ١٩٩٢/٦/١٥ ، ص ١٥ .

(٢٤٤) لقد أثير جدل في الولايات المتحدة حول جدوى الاسراف في الانفاق العسكري الامر الذي سيكون له اثار سلبية على مضاعفة ازمتها الاقتصادية ويرى بعض المعنيين بأن الامر يتطلب من الادارة الامريكية الانصراف الى مشاكل محدودة مثل مكافحة المخدرات واصلاح الميزان التجاري . انظر سلوى شعراوي جمعة «مصر والنظام الدولي : سيناريو التسعينات» السياسة الدولية ، العدد ١٠١ ، يوليو ١٩٩٠ ، ص ٣٨ .

(٢٤٥) د . مصطفى علوي : مصر والقوتان العظميان ، مصدر سابق ، ص ٨٦ .

(٢٤٦) د . وليد محمود عبدالناصر «اوربا ١٩٩٢ وتأثيراتها المحتملة على الاطراف الخارجية» ملف السياسة الدولية : العرب والجماعة الاوربية ١٩٩٢ ، العدد ٩٩ ، يناير ١٩٩٠ ، ص ١١٣ .

(٢٤٧) المصدر السابق ، ص ١١٤ .

(٢٤٨) المصدر السابق ، ص ١١٤ .

(٢٤٩) المصدر السابق ، ص ١١٤ .

(٢٥٠) نادية محمود مصطفى «مصر والقوى الكبرى : ملف السياسة الدولية ، مصر وتحديات التسعينات» ، العدد المئوي ، ابريل ١٩٩٠ ، ص ص ١٠٧-١٠٨ .

(٢٥١) د . فؤاد مرسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨١ .

(٢٥٢) د . خليل درويش «المعونات والسياسة الخارجية اليابانية تجاه العالم الثالث في الثمانينات» مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، ليبيا ، نيسان/ ابريل ١٩٩١ ، ص ص ١٠٧-١٠٨ .

(٢٥٣) وليد محمود عبدالناصر ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١١٣-١١٤ .

(٢٥٤) د . عبدالمنعم سعيد «العرب ومستقبل النظام العالمي» ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٥ .

(٢٥٥) انظر جيمس دورتي وروبرت باستنغراف «النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية» ترجمة الدكتور وليد عبدالحي ، ط ١ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٨٥ ، ص ١٢٣ .

(٢٥٦) المصدر السابق ، ص ١٠٧ .

(٢٥٧) دانيال كولار «العلاقات الدولية» ترجمة خضر خضر ، ط ٢ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٨٢ .

(٢٥٨) Charles Krauthammer "The Unipolar Moment" Foreign Affaires, Vol. 70 1990-1991 PP.23-24.

(٢٥٩) Theodore A. Coulombis and James H. Wolfe "Introduction to Internatioal Relations Power and Justice" Prentice-Hall of India, New Delhi 1986, P.58.

(٢٦٠) Charles Krauthammer, op.cit, P.23.

(٢٦١) Charles William Maynes "A Workable Clinton Doctrine" Foreign Policy, No.93, Winter 1993-1994, P.9.

(٢٦٢) Christopher Layne and Benjamin Schwarz "American Hegemony without an Enemy "Foreign Policy No.92 Fall 1993, PP.5-6, P.P., 20-21.

(٢٦٣) نبيه الاصفهاني «مستقبل العلاقات الامريكية-الاوربية» السياسة الدولية ، العدد ١١٦ ، ابريل ١٩٩٤ ، ص ٢٠٥ .

(٢٦٤) Christopher Layne and Benjamin Schwar, op.cit. PP.21-22.

(٢٦٥) ريتشارد نكسون «الفرصة السانحة : التحديات التي تواجه امريكا في

عالم ليس به الا قوة عظمى واحدة» ترجمة احمد صدقي مراد ـ دار الهلال ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ص ١٩٤-١٩٨ .

(٢٦٦) بول كندي «الاستعداد للقرن الحادي والعشرين» ترجمة محمد عبدالقادر وغازي مسعود ، دار الشروق للتوزيع والنشر ، عمان ، الاردن ، ١٩٩٣ ، ص ص ٣٦٢-٣٦٣ .

(٢٦٧) Charles William Maynes, op.cit. P.7.

(٢٦٨) Thomas Keilinger and Max Otto "Germany: The pressured Power" Foreign Policy, No.1 Summer 1993, P.45.

(٢٦٩) Ibid, P.58 .

(٢٧٠) Charles William Maynes, op.cit. P.10.

(٢٧١) Ibid, PP.10-11.

(٢٧٢) Junathan Clarcke "Replacing NATO" Foreign Policy No. 93 Winter 1993-1994, PP.22-23.

(٢٧٣) Charles William Maynes, op.cit. PP.10-11.

(٢٧٤) د . مصطفى علوي (البيئة الدولية المفاوضات في ملف الطريق نحو سلام عربي - اسرائيلي ، القضايا والمشكلات» السياسة الدولية ، العدد ١١٤ ، اكتوبر ١٩٩٣ ، ص ص ٨١-٨٣ .

(٢٧٥) فتحي علي حسين «العلاقات بين الكوريتين بين المد والجزر» السياسة الدولية ، العدد ١١٣ ، يوليو ١٩٩٣ ، ص ١٨٦ .

(٢٧٦) نبيه الاصفهاني «غزو هايتي بين الشرعية واستعراض القوة» السياسة الدولية ، العدد ١١٩ ، يناير ١٩٩٥ ، ص ص ١٩٤-١٩٥ .

(٢٧٧) بول كندي «الاستعداد للقرن الحادي والعشرين» مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٢٥-٣٣٠ .

(٢٧٨) ريتشارد نكسون ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٨٤-٨٧ .

(٢٧٩) المصدر السابق ، ص ٥٦ .

(٢٨٠) بول كندي «الاستعداد للقرن الحادي والعشرين» مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٠ .

(٢٨١) المصدر السابق ، ص ٢٢٤ .

(٢٨٢) Seth Cropsey "The Only Credible Detterrent" Foreign Policy, Vol.73, No.2, 1994, PP.15-18.

(٢٨٣) ريتشارد نكسون ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٨ .

(٢٨٤) محمد مصطفى شحاتة «حول احتمالات الوحدة بين الكوريتين» السياسة الدولية ، العدد ١٠٩ ، يوليو ١٩٩٢ ، ص ١٣٦ .

(٢٨٥) المصدر السابق ، ص ١٣٦ .

(٢٨٦) المصدر السابق ، ص ١٣٦ .

(٢٨٧) المصدر السابق ، ص ١٣٦ .

(٢٨٨) انظر جريدة الرأي الاردنية في ٢٤ تموز ١٩٩٨ .

(٢٨٩) حسين ، زكريا «الاثار الاستراتيجية الاقليمية للتجارب النووية الهندية ـ الباكستانية» السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٣٣ ، يوليو ١٩٩٨ ، ص ٢٥٨ .

وكذلك د . فوزي حماد وعادل محمد احمد «الابعاد الاستراتيجية الدولية للتفجيرات النووية الهندية والباكستانية» السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٣٣ ، يوليو ١٩٩٨ ، ص ٢٦٢ .

(٢٩٠) Zbigniew Breztinski "The premature Paternership" Foreign Affaires, March-April 1994, P.68.

(٢٩١) نبيه الاصفهاني «مستقبل العلاقات الامريكية ـ الاوربية» السياسة الدولية ، العدد ١١٦ ، ابريل ١٩٩٤ ، ص ٢٠٦ .

(٢٩٢) Zbigniew Breztinski op.cit. P.70.

(٢٩٣) نبيه الاصفهاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٧ .

(٢٩٤) هناء عبيد «العلاقات الامريكية ـ الصينية بين موازين التجارة وحقوق الانسان» السياسة الدولية ، العدد ١١٧ ، يوليو ١٩٩٤ ، ص ص ٢٥١-٢٥٣ .

(٢٩٥) السفير مصطفى احمد علي (الولايات المتحدة وفيتنام على طريق المصالحة) السياسة الدولية ، العدد ١١٧ ، يوليو ١٩٩٤ ، ص ص ٢٢٤-٢٢٥ .

(٢٩٦) Charles William Maynes, op.cit. P.7.

(٢٩٧) Christopher Iayne and Benjamin Schwarz "American Hegemony without an enemy" Foreign Policy Fall 1993 no. 92, pp.17-18.

(٢٩٨) Ibid. P.217.

(٢٩٩) نبيه الاصفهاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٦ .

(٣٠٠) د . شفيق المصري «النظام العالمي الجديد : ملامح ومخاطر» دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ص ١٥٣-١٥٤ .

(٣٠١) هاري فيجي ـ جيرالدسواسون «الافلاس : الانهيار القادم لامريكا» ترجمة محمد محمود دبوس ، مراجعة علي رمان ، الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ١٩٩٣ ، ص ٨٣ .

(٣٠٢) محمد سعد ابو عامود «الشرق اوسطية في الفكر السياسي العربي» السياسة الدولية ، العدد ١١٥ ، يناير ١٩٩٤ ، ص ص ١٧٢-١٧٣ .

(٣٠٣) احمد ابراهيم محمود «التحولات الاستراتيجية واشكاليات الصراع

والامن في جنوب آسيا» السياسة الدولية ، العدد ١١٨ ، اكتوبر ١٩٩٤ ، ص ٢٢٠ .

(٣٠٤) المصدر السابق ، ص ٢٢٠ .

(٣٠٥) نبيه الاصفهاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٦ .

(٣٠٦) Christopher Iayne and Benjamin Schwarz, op.cit. P.9.

(٣٠٧) Ibid, PP.10-11.

(٣٠٨) خالد محمد خالد «المنظمات الاقتصادية الدولية والنظام الدولي الجديد» السياسة الدولية ، العدد (١١٦) ، ابريل ١٩٩٤ ، ص ١٢٠ .

(٣٠٩) المصدر السابق ، ص ص ١١٩-١٢٠ .

(٣١٠) المصدر السابق ، ص ص ٩٦-٩٨ .

(٣١١) هناء عبيد «القمة العشرون للسبع الكبار» السياسة الدولية ، العدد (١١٨) ، اكتوبر ١٩٩٤ ، ص ١٨٤ .

(٣١٢) احمد مهابة «الجزائر تحت المجهر الامريكي - الفرنسي» السياسة الدولية ، العدد (١١٨) ، اكتوبر ١٩٩٤ ، ص ص ١٢٤-١٢٥ .

(٣١٣) عماد جاد «البوسنة : مقدمات التسوية السياسية» السياسة الدولية ، العدد (١١٨) ، اكتوبر ١٩٩٤ ، ص ١٦٩ .

(٣١٤) طارق دحروج «تطورات الازمة الافغانية وابعاد الدور الدولي» السياسة الدولية ، العدد (١١٨) ، اكتوبر ١٩٩٤ ، ص ص ١٤٧-١٤٨ .

(٣١٥) مالك عوني «موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط» السياسة الدولية ، العدد (١١٨) ، اكتوبر ١٩٩٤ ، ص ص ١٠٥-١٠٦ .

(٣١٦) مراد ابراهيم الدسوقي «القضايا الاستراتيجية والامنية في البحر المتوسط» السياسة الدولية ، العدد (١١٨) ، اكتوبر ، ص ص ٨٦-٨٧ .

(٣١٧) معتز محمد سلامة «مستقبل الدور الروسي في الكومنولث الجديد» السياسة الدولية ، العدد (١١٢) ، ابريل ١٩٩٣ ، ص ١٥٨ .

(٣١٨) المصدر السابق ، ص ١٥٨ .

(٣١٩) Steyven Rosen and Walter Jones "The Logic of International Relations" Winthroppub Inc., 1974, Cambridge-Massachusette, USA, P.219, and P. 226.

(٣٢٠) بول كندي «الاستعداد للقرن الحادي والعشرين» ترجمة محمد عبدالقادر وغازي مسعود ، دار الشروق للتوزيع والنشر ، عمان ، الاردن ، ١٩٩٣ ، صص ٣٣٦ وكذلك ص ٣٢١ .

(٣٢١) بول كندي «نشوء وسقوط القوى العظمى «الاهلية للنشر والتوزيع - عمان ، ١٩٩٤ ، ص ص ٧١٧-٧١٨ .

(٣٢٢) بول كندي «الاستعداد للقرن الحادي والعشرين» ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢٧ .

(٣٢٣) د . وليد محمود عبدالناصر «اوربا ١٩٩٢ وتأثيراتها المحتملة على الاطراف الخارجية» السياسة الدولية ، العدد (٩٩) ، يناير ١٩٩٠ ، ص ص ١٢٧-١٢٨ .

(٣٢٤) بول كندي «نشوء وسقوط القوى العظمى» ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢٧ .

(٣٢٥) د . خالدة شادي «القوة الالمانية الصاعدة : المعطيات والممارسات في النظام الدولي الراهن» مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، ليبيا ، العدد ٤١ ، تموز/ يوليو ١٩٩٢ ، ص ٣١ .

(٣٢٦) المصدر السابق ، ص ص ٣١-٣٨ .

(٣٢٧) ريتشارد نكسون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٩ .

(٣٢٨) انظر ملخص بحث ستيف فيليب كريمر «المشكلة الشرقية لالمانيا

الغربية» في مجلة السياسة الدولية ، العـــدد (١٠٨) ، ابريل ١٩٩٢ ، ص ٣٢١ .

(٣٢٩) معتز محمد سلامة «الامن ومستقبل الشرق الاوربي» السياسة الدولية ، العدد (١١٦) ، ابريل ١٩٩٤ ، ص ٢١٣ .

(٣٣٠) د . خالدة شادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٧ .

(٣٣١) معتز محمد سلامة «الاتحاد الاوربي ومستقبل الشرق الاوربي» ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٣ .

(٣٣٢) اماني محمود فهمي «الدور الاوربي في منطقة الشرق الاوسط» السياسة الدولية ، العدد (١١٥) ، يناير ١٩٩٤ ، ص ١١٨ .

(٣٣٣) معتز محمد سلامة «الاتحاد الاوربي ومستقبل الشرق الاوربي» ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٣ .

(٣٣٤) اماني محمود فهمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٧ .

(٣٣٥) بول كندي «نشوء وسقوط القوى العظمى» ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٧٣٩-٧٤٠ .

(٣٣٦) د . ثناء فؤاد عبدالله «مستقبل الوحدة الاوربية وازمة الخليج» السياسة الدولية ، العدد (١٠٦) ، اكتوبر ١٩٩١ ، ص ص ١٧-١٩ .

(٣٣٧) معتز محمد سلامة «مستقبل الدور الروسي في الكومنولث الجديد» السياسة الدولية ، العدد (١١٢) ، ابريل ١٩٩٣ ، ص ١٥٧ .

(٣٣٨) مراد ابراهيم الدسوقي «اعادة تقويم السياسة النووية للقوى العظمى في عالم متغير» السياسة الدولية ، العدد (١٠٦) ، اكتوبر ١٩٩١ ، ص ١٥١ .

(٣٣٩) ملخص مقال جون ادوين مروز «روسيا واوربا الشرقية : هل تركهما

الغرب للانهيار» في مجلة السياسة الدولية ، العدد (١١٣) ، يوليو ١٩٩٣ ، ص ٣٠١ .

(٣٤٠) المصدر السابق ، ص ٣٠٢ .

(٢٤١) معتز محمد سلامة «مستقبل الدور الروسي في الكومنولث الجديد» ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٩ .

(٣٤٢) بول كندي «نشوء وسقوط القوى العظمى» ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٧٥١-٧٥٢ .

(٣٤٣) ملخص بحث «مستقبل روسيا : احياء ام سقوط» المنشور في مجلة السياسة الدولية ، العدد (١١٩) ، يناير ١٩٩٥ ، ص ٣٥٠ .

(٣٤٤) نبيه الاصفهاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٧ .

(٣٤٥) المصدر السابق ، ص ٢٠٧ .

(٣٤٦) ريتشارد نكسون ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠١ .

(٣٤٧) المصدر السابق ، ص ١٠٢ .

(٣٤٨) محمد محمود العشماوي «اليابان والمتغيرات الدولية الجديدة» السياسة الدولية ، العدد (١٠٨) ، ابريل ١٩٩٢ ، ص ٢٥٤ .

(٣٤٩) بول كندي «نشوء وسقوط القوى العظمى» ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠٠ .

(٣٥٠) سفير احمد طه محمد «حول التكتلات الاقتصادية العالمية» السياسة الدولية ، العدد (١١٢) ، اكتوبر ١٩٩٢ ، ص ٢٣١ .

(٣٥١) حول هذه التفاصيل انظر بول كندي «نشوء وسقوط القوى العظمى» ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٧٠١-٧١٢ .

(٣٥٢) حسين آغا واخرون «الصين واليابان والشرق الاقصى» المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٦٨ .

(٣٥٣) سوسن حسين «الصين : هل تصبح القوة العظمى الاولى في القرن الحادي والعشرين» السياسة الدولية ، العدد (١١٦) ، ابريل ١٩٩٤ ، ص ٢٢٥ .

(٣٥٤) محمد ابراهيم الدسوقي «رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين» السياسة الدولية ، العدد (١١٤) ، ابريل ١٩٩٣ ، ص ١٥٣ .

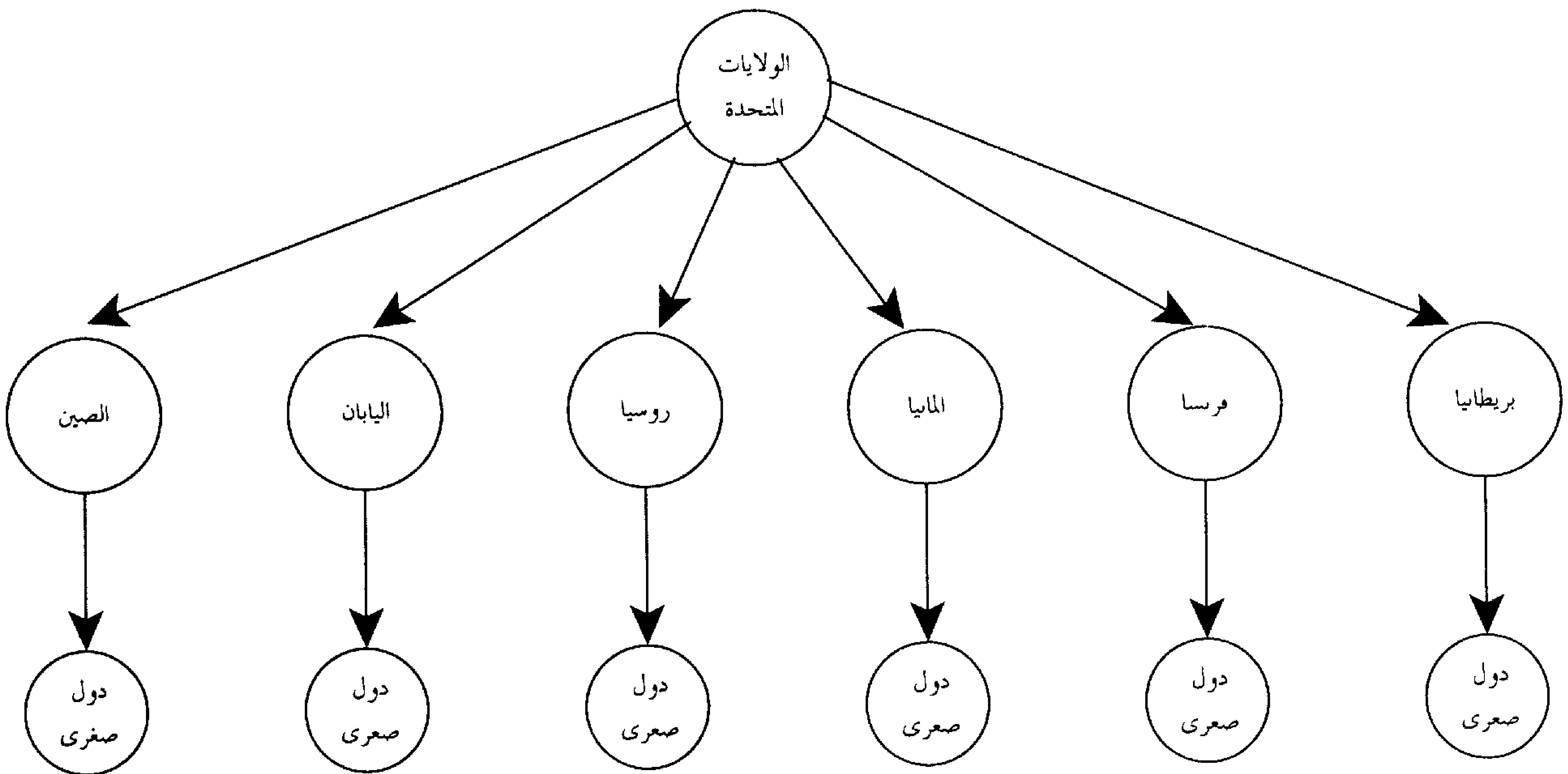
(٣٥٥) انظر خلاصة مقال جيرالد سيجال «الصين تغير شكلها» في مجلة السياسة الدولية اعداد د . هدى راغب عوض ، العدد (١١٨) ، اكتوبر ١٩٩٣ ، ص ص ٣٠٨-٣٠٩ .

(٣٥٦) المصدر السابق ، ص ٣٠٩-٣١٠ .

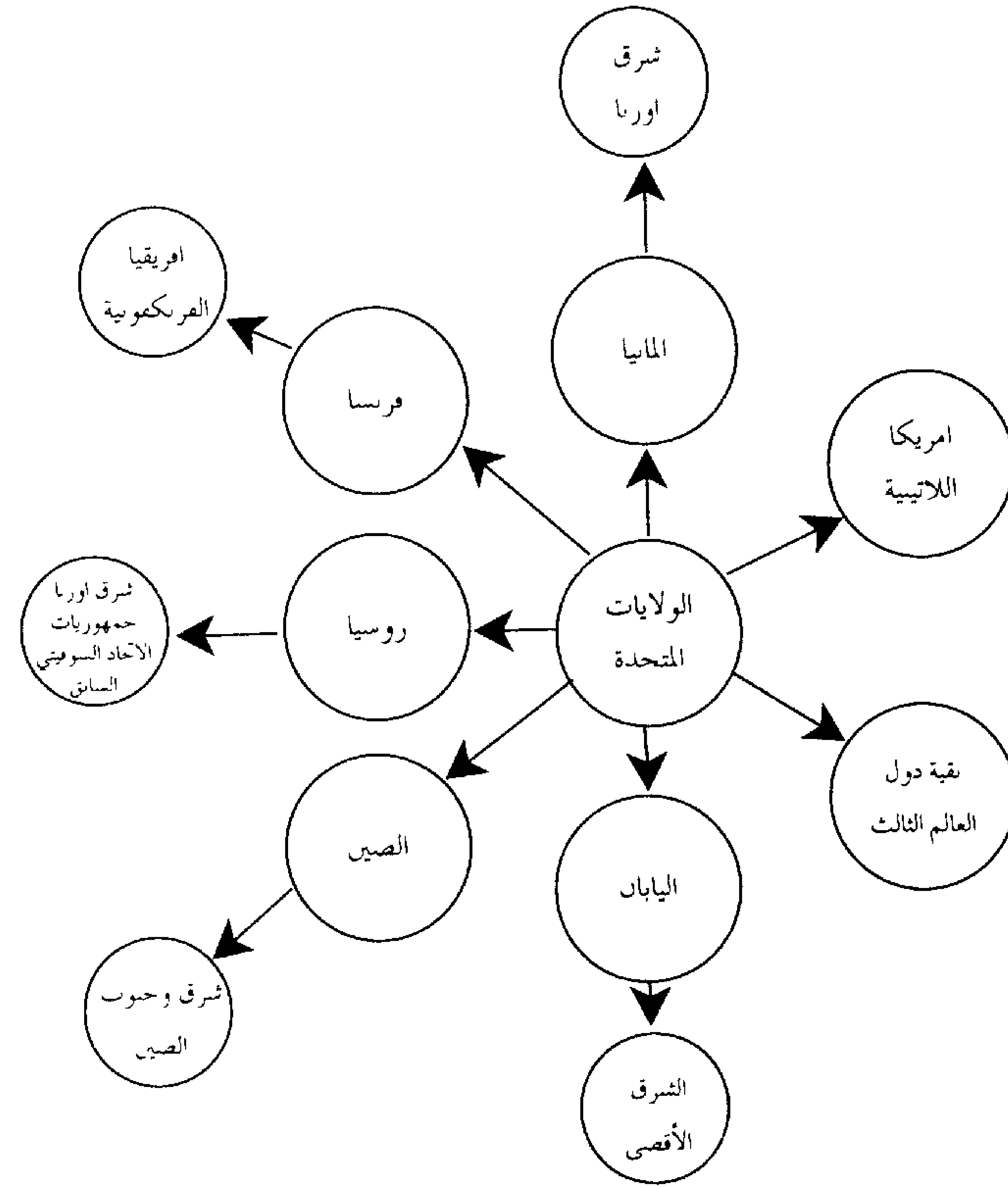
(٣٥٧) بول كندي «نشوء وسقوط القوى العظمى» ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٦٨٢-٦٨٣ .

* مثل تدخل فرنسا عسكريا «في جزر القمر في ١٩٩٥/١٠/٤ للقضاء على الانقلاب الذي حدث في ٢٨ ايلول ١٩٩٥ ودورها في القضية الجزائرية .

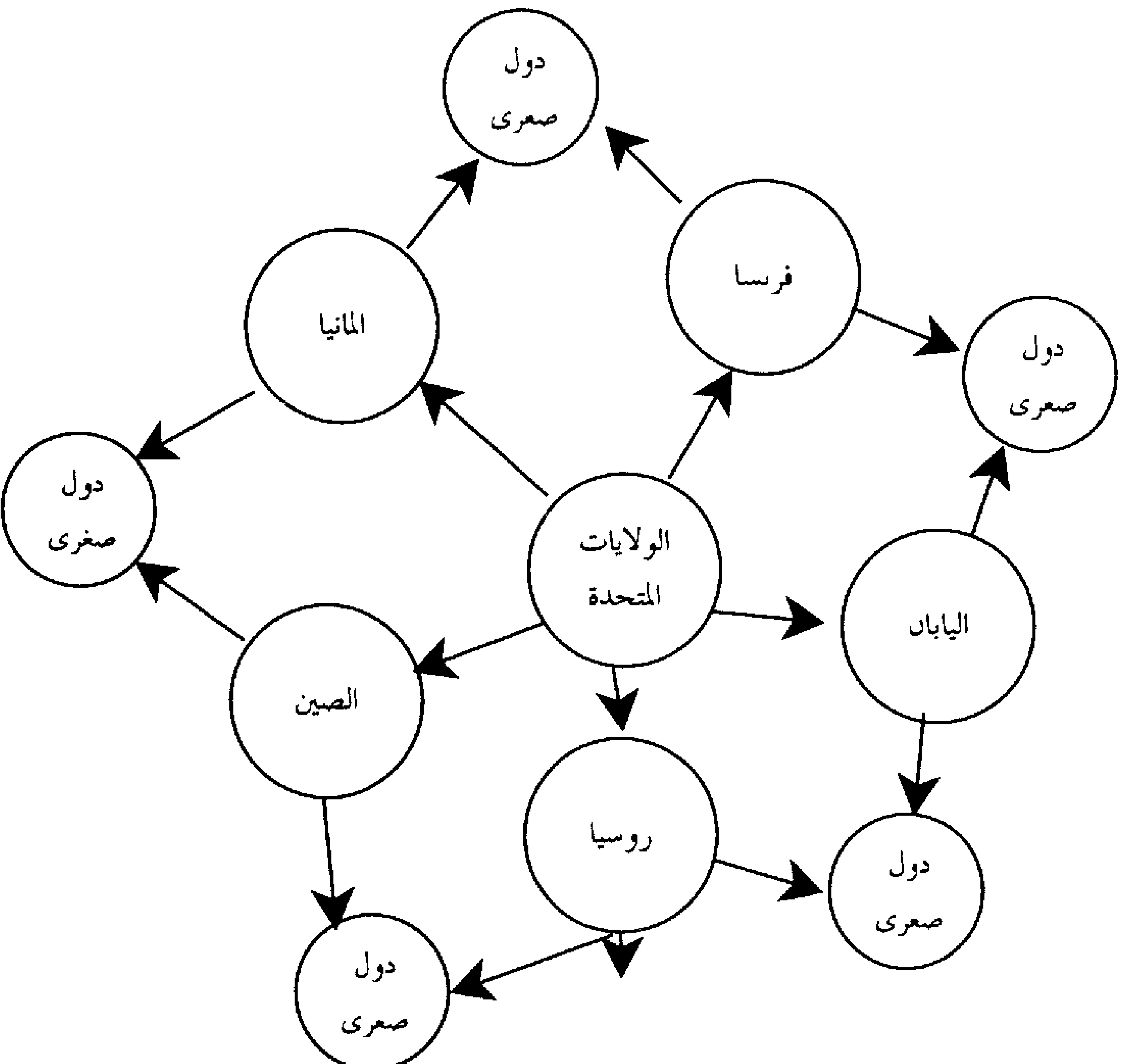
** انتقاد روسيا لاستخدام حلف الاطلسي القوة ضد حرب البوسنة واصرار روسيا على صفقة بيع المفاعل النووي لايران .



شكل رقم (١) نظام القطبية الأحادية الصلبة



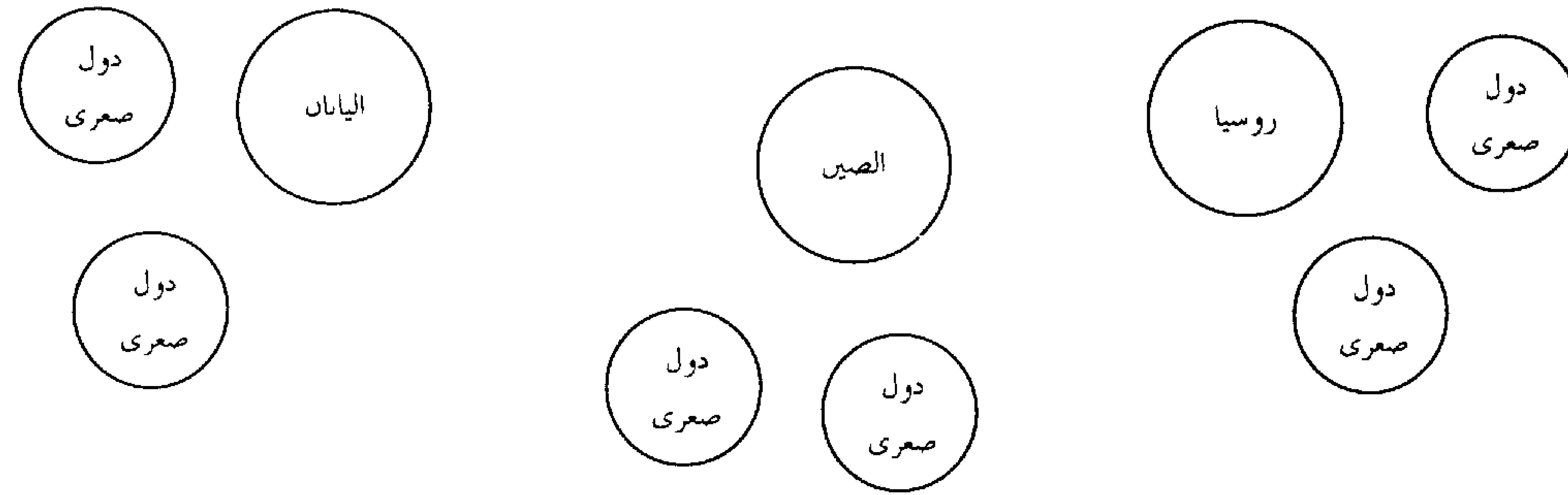
شكل رقم (٢) نظام القطبية الأحادية الهشة



شكل رقم (٣) نظام القطبية الاحادية العالمي المرونة







شكل رقم (٤) النظام المتعدد الأقطاب

النظام الدولي الجديد

الأهلية للنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية - عمان / وسط البلد
خلف مطعم القدس / ص. ب ٧٧٧٢ - هاتف ٤٦٣٨٦٨٨
فاكس ٤٦٥٧٤٤٥ ● منشوراتنا في العام ١٩٩٩ م
● الغلاف: زهير أبو شايب.